ادارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية و الامريكية

- بومنجل خالد
- فارق مجيب الرحمان المهدي

الناشر
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين:المانيا

2018

المؤلف:استاذ: بومنجل خالد و الاستاذ: فارق مجيب الرحمان المهدي

كتاب : ادارة النزاع في اوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية و الامريكية

رقم تسجيل الكتاب :B . VR. 33657

الطبعة :الاولى

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين - ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:

إلى من غمرتني بحنانها وعطفها ، إلى التي لم تبخل علي بدعواتها، إلى كل الدنيا و ما فيها... إلى **أمي** الغالية رحمها الله.

إلى من انتظروا لحظة تخرجي جدي وجدتي وكل عائلتي.

إلى كل أساتذتي، أستاذي **موسى بن قاصير** ، الأستاذ **إبراهيم بن دايخة، الأستاذ إبراهيم بولمكاحل،**

إلى كل مناضل في سبيل أن ترفع راية العلم والمعرفة بجامعة قسنطينة

خالد بومنجل

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من ربتني صغيرا و لم تنسني يوما من دعائها... إلى روح جدتي **فاطمة** الطاهرة

رحمها الله و أسكنها فسيح جناته

إلى من سهرت الليالي لأجلي و ناضلت كي أحظى بحياة هنيئة و غمرتني بحنانها و رعايتها و دعواتها... إلى والدتي الغالية **حورية**

إلى من لم يبخل علي بشيء يوما لأجل نجاحي والدي العزيز **الشريف**

إلى زوجة عمي الغالية **ماما مليكة** رحمها الله و أسكنها فسيح جناته

إلى الأستاذة: الأستاذ **موسى بن قاصير** ، الأستاذ **إبراهيم بن دايخة**، الأستاذ **إبراهيم بولمكاحل،**

الأستاذ **نبيل ديب**، الأستاذ **صالح عميور دعاس**

والى كل من علمني حرفا و كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع.

فارق مجيب الرحمان المهدي

مقدمة:

تحتل روسيا موقعا استراتيجيا على الخريطة العالمية، يشير إليه المفكرون بقلب العالم، و هذا الموقع يمنح لروسيا القدرة على التموقع ضمن الفاعلين في السياسة العالمية، فهو حصن جغرافي منيع إذا ما أرادت التقوقع و انتظار الهجمة في حالة الدفاع، و قاعدة انطلاق متينة إذا ما أرادت الهجوم و التوسع إذ يكفينا القول أن جيوش الثورة الفرنسية **لنابليون**، و جيوش النازية **لهتلر** هزمت على حدود أراضيها ليدرك القارئ مدى أهمية الموقع من الناحية الدفاعية، بينما من الناحية الهجومية يكفينا أن نلقي نظرة على التاريخ لنجد روسيا القيصرية، والاتحاد السوفيتي، وهذا الأخير الذي كان ميزان القوة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت كيف تزيل السوفييت من طريقها لتبقى وحيدة في القيادة العالمية.

انهار الاتحاد السوفيتي وظهرت الوريثة روسيا، التي أخذت كل تركة السوفييت من عوامل الضعف و القوة ، فكان الموقع أول عوامل القوة و الترسانة النووية ثانيها، و الفيتو ثالثها، و لكنها ورثت عنه مشاكله المالية، و ضعفه الاقتصادي، ما جعلها تلعب دورا محدودا على الصعيد الإقليمي، و دورا ثانويا على المستوى الدولي، خصوصا في عهد الرئيس **بوريس يلتسن** الذي تبنى منهجين في السياسة الخارجية الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

قام النهج الأول على ضرورة الاندماج في المنظومة الغربية، باعتبار أن ذلك يساعد روسيا في معالجة مشاكلها خصوصا الاقتصادية، فكان أول قرار **ليلتسن** أن تخلى عن الشيوعية، و اتخذ نهجا لبراليا بما يتيح لروسيا عقد شراكات مع الغرب، و بالتالي التقدم على الصعيد الاقتصادي بما يعيد لها مجدها الغابر، فبدأت أمريكا تساومها على إظهار حسن النية، و تقديم التنازلات بغية قبولها ضمن المنظومة الغربية. و لأن روسيا ليست أي دولة، فإنها لم تقبل لعبة التنازلات، فهي معتادة على لعب دور الفاعل في العلاقات الدولية، فلم يذكرها التاريخ يوما، إلا و هي دولة محورية مؤثرة في السياسة العالمية، فقد اختار **يلتسن** استعادة الأمجاد بدءا من القوة الأساسية، و هي الموقع وما يمنحه ذلك من قدرات **جيوستراتيجية** و اقتصادية، فكان هذا ما جعله يدرك النهج الثاني، الذي يقوم على الاتجاه الأوراسي وفق مبدأ "**الأوراسية الجديدة**"، الذي يبنى بالأساس على هيمنة روسيا في مناطق نفوذ السوفييت من جمهوريات مستقلة.

و بين النهج الأول و الثاني، ظهر النهج الثالث الذي يوازن بين مصالح روسيا باتجاه الغرب و المنظومة الأمريكية . الأوروبية، و الموازنة مع الشرق بتبني سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا في (آسيا الوسطى و الصين)، و تقوية العلاقات مع الدول الكومنولث الروسي الذي اصطلح عليه اسم الخارج القريب، و كذلك بناء ائتلاف جغرافي- سياسي مرن تحت اسم المثلث الكبير يضم روسيا و الصين و الهند، بحيث يشكل ثقلا موازنا للحلف الناتو، الذي لم ينسى يوما قوة الموقع الاستراتيجي الروسي، و لا

تفوق الروس في مجال الأسلحة الاستراتيجية، فبدأ بمد نفوذه إلى الحدود الروسية، بما يضيق الخناق على ما يعرف لدى الاستراتيجيين بالقوة البرية، فأصبحت روسيا تنظر بعين الريبة و الشك إلى الجناح العسكري للغرب الذي أصبح ينافسها على مجالها الاستراتيجي، بما يمنعها من التمتع بمميزات موقعها في قلب الأرض، و يحد من قدرتها بما ينعكس على دورها في المستوى الإقليمي و الدولي، عبر ما تراه يدخل في إطار حصرها في مجال جيوبوليتيكي ضيق.

قلب الأرض أو القوة البرية كانت بحاجة إلى قيادة قوية لاستعادة المكانة و الدور الريادي في السياسة الدولية، فجاء القيصر **فلاديمير بوتين** سنة 1999، ما أدى إلى تغير معالم السياسة الخارجية الروسية، حيث رسم الرئيس الجديد سياسية خارجية قائمة على تحقيق الأهداف الروسية القومية و الدفاع عنها، و نهاية سلسة التنازل العشوائي لصالح أمريكا، فأقام علاقات متميزة مع حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين الصين و الهند و إيران و كوريا الشمالية، و كان الهدف استعادة روسيا للمكانة الدولية و إنهاء الانفراد الأمريكي بالزعامة منذ نهاية الحرب الباردة.

كان على رأس أولويات **بوتين** النهوض بالاقتصاد الوطني، و الذي تمت هيكلته من خلال عاملي الطاقة و صادرات السلاح، و من ثم ترشيد توظيف الموردين لخدمة الأهداف الوطنية، حيث تم تسديد الديون الروسية سنة 2002 ، و تم توفير احتياطي صرف بلغ 600 مليار دولار سنة 2005 و 800 مليار دولار في سنة 2006، ما جعل روسيا تقفز إلى المرتبة الثانية في احتياطها من الذهب و العملة الصعبة بعد اليابان، كما أن روسيا تحقق نموا سريعا يقدر بـ7% لتصبح بهذا قوة اقتصادية، ما ساعدها على الدخول في نادي مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، كما برزت الاستعدادات العسكرية في اجتياحها لجورجيا، بينما على المستوى الدبلوماسي فتبرز بقوة، من خلال العديد من المواقف الدولية ضد الهيمنة الأمريكية، التي لم يكن أحد يعارضها منذ اختفاء السوفييت، و هي قادرة إلى اليوم على حفظ مكاسبها الاستراتيجية بدءا بسوريا أين تصون مكاسبها بالتواجد عسكريا في قاعدة طرطوس البحرية، زيادة على العلاقات المميزة مع مجموعة البريكس التي تعتبر قوة موازية لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى اقتصاديا، و حتى سياسيا أين تندد البريكس بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العديد من القضايا الدولية.

أما أمريكا باعتبارها قوة عظمى و مهيمنة على الساحة الدولية، فهي تحاول الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن بقاء سيطرتها العالم و إزاحة المنافسين بالأخص روسيا، التي تعتبر وحدها فقط التهديد الذي يأتي في المرتبة "أ" كونها الدولة الوحيدة القادرة على منافسة أمريكا عسكريا من خلال ترسانتها النووية، و تفوقها في مجال الصواريخ الاستراتيجية، حيث تحاول أمريكا جاهدة تعويض التفوق الروسي من خلال حصر روسيا في مجال جيوبوليتيكي ضيق، و نشر دروع صاروخية على مقربة من الحدود الروسية بما

يقلل من أخطار التفوق الروسي، و هكذا بدأت أمريكا توسع حلف الناتو إلى حدود روسيا من خلال ضم دول البلطيق و دول أوروبا الشرقية، و بدأت في انجاز مشاريع للدروع الصاروخية في بولندا و تشيكيا، و تحاول ضم المزيد من الدول لاحتواء روسيا كان آخرها أوكرانيا بما ينذر بمنافسة حادة مع روسيا على المجال الأوكراني، خصوصا و أن روسيا أصبحت تعارض أمريكا علنا و تريد رسم عالم متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أطرافه.

امتد التنافس الاستراتيجي بين روسيا و أمريكا إلى أوكرانيا بما جعلها تنقسم على نفسها إلى قسمين قسم غربي يدين بالولاء إلى أمريكا و أوروبا و قسم شرقي يدين بالولاء إلى روسيا، و بين محاولة أمريكا حصر الروس في حدوهم الجغرافية، و رغبة الروس في منعهم واكتساب المكانة الدولية، اشتد النزاع داخل أوكرانيا بإدارة من القوى الخارجية التي تحاول تحقيق مصالحها الإستراتيجية.

أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيارنا للموضوع العديد من الأسباب و كان أولها قيمة الموضوع العلمية، فبعد إطلاعنا على الدراسات السابقة و المراجع الموجودة بمكتبة الكلية، كنا قد وقفنا على نقص المراجع في اختصاص النزاعات الدولية، ليقع اختيارنا على موضع النزاع في أوكرانيا بما يكون إثراء للمكتبة في الاختصاص.

موضوع أوكرانيا موضوع جديد نسبيا و هو ما يمثل تحديا نختبر من خلاله قدراتنا العلمية و الأكاديمية، لنتوج عملنا بإشباع فضولنا العلمي بنتائج و توصيات بما يكون حجر بناء لمن بعدنا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في نتائجه التي تساهم على فهم المشكلة الأوكرانية و تطوراتها بما يساعد على حلها، و ما تؤدي به المزاوجة بين الأطر النظرية العلمية، و المجال الواقعي لدراسة النزاع، بحيث تكون إدارة النزاع عقلانية، و تحد من التصعيد على مستوى العنف، أو الانتشار على مستوى المجال الجغرافي.

الإشكالية:

تعتبر أوكرانيا ذات أهمية إستراتيجية كبيرة لروسيا و كذلك لأمريكا، فبالنسبة لروسيا تعتبر أوكرانيا امتداد جغرافيا لها، و على ارتباط وثيق بها يعود إلى التاريخ المشترك الروسي الأوكراني، سواء في العهد القيصري أو السوفيتي، بما خلف علاقات اجتماعية و اقتصادية و سياسية وطيدة، و على درجة كبيرة من الارتباط، لدرجة أن سلوك أي منهما سيؤثر بطريقة مباشرة على الطرف الأخر،أما بالنسبة لأمريكا فهي ترى انه من الواجب التمدد و حصر روسيا في حدودها بما يمنعها من التوسع ، و لها في ذلك قراءات جيبوليتيكة متعلقة بالموقع الروسي، وفقا لأراء المنظر الاستراتيجي **هالفورد ماكيندر** من جهة و من جهة

أخرى حماية الحليف الأوروبي، و نشر دروع صاروخية، بما يحد من خطر التفوق الروسي في مجال الصواريخ الإستراتيجية.

و استنادا إلى هذا يلعب كلا الطرفين أوراقه في إدارة النزاع الداخلي الأوكراني، بما يخدم مصالحه و توجهاته في المنطقة، مما يؤثر على مسار النزاع في أوكرانيا، و هذا ما نحن بصدد معالجته من خلال طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى أثرت التصورات الأمريكية-الروسية على إدارة النزاع في أوكرانيا ؟

وتدخل ضمن إطار معالجة هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

. ما هي الأسباب التي أدت إلى انفجار النزاع في أوكرانيا ؟

. ما الذي يحدد التصورات الروسية للنزاع في أوكرانيا ؟

. كيف أثرت استراتيجيات الأطراف في سير النزاع الأوكراني ؟

الفرضيات:

1 . عانت روسيا من تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الحيوي عبر حلف الناتو، خاصة بعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي لذا اعتمدت على التصعيد في النزاع الأوكراني لتدعيم موقفها في محاولة استرجاع مجالها الجيوبوليتيكي.

2 . أدت التصورات الجيوستراتيجية الروسية . الأمريكية، إلى إدارة غير عقلانية للنزاع في أوكرانيا.

3 . كلما كانت إدارة النزاع في أوكرانيا ذات طابع عقلاني في ضل اختلاف تصورات الأطراف، كلما أدى ذلك إلى احتواء النزاع، و عدم التصعيد و إعادة وضع سياسات معتدلة بالنسبة للأطراف.

4 . كلما صعدت روسيا في استعمال القوة أدى ذلك إلى التصعيد من الطرف الأمريكي، و تعقيد النزاع في أوكرانيا و استبعاد مسالة الحل.

مناهج الدراسة

المنهج الوصفي: وصف الأهمية الجيوبوليتيكة للمنطقة من الناحية الجيوستراتيجية و الاقتصادية و المميزات السكانية من جهة، و من جهة أخرى لوصف العلاقات بين أطراف النزاع و تصوراتهم للمنطقة.

المنهج التاريخي: لتتبع مسار النزاع و رصد مراحله المختلفة، وما ترسخ من تجارب عبر كل مرحلة تاريخية، بما يساعدنا على فهم تصورات الأطراف و دوافعهم، و تفسير لجوئهم إلى سلوك دون أخر.

المنهج التحليلي: وذلك لتحليل الدلالات المختلفة لتحركات الأطراف، و تأثير الاستراتيجيات المتبعة على سير النزاع سواء بالإيجاب أو السلب.

أدبيات الدراسة:

نشير في هذا الإطار إلى كتاب **الإمبراطورية الأمريكية،** بقلم الدكتور القس إكرام لمعي وآخرين الذي يحدد معالم السياسة الخارجية الأمريكية . الأطلسية اتجاه روسيا منذ العهد السوفيتي وحتى بعد قيام النظام العالمي الجديد، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث رسمت أمريكا سياسة خارجية قائمة على احتواء روسيا استراتيجيا، ومنع انتشار الأسلحة النووية من جهة، و من جهة أخرى احتوائها جيوبوليتيكيا من خلال رسم سياسة توسعية لحلف الشمال الأطلسي في شرق القارة الأوروبية.

كذلك نجد من الدراسات التي تناولت سياسة روسيا الخارجية، و أوجه الاتفاق و التعارض مع نظريتها الأمريكية و الأطلسية، في كتاب الدكتور ناصر زيدان تحت عنوان **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،** حيث تناول السياسة الخارجية الروسية عبر فترات تاريخية مختلفة، تبرز أهداف روسيا الاستراتيجية في اغلب مناطق العالم، بما في ذلك شرق أوروبا و الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، كما أكدت على دور روسيا في تحديد سعر الغاز و النفط و كذلك السيطرة على خطوط الإمداد لهذه المواد الحيوية، خصوصا الخطوط الروسية التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية.

التقسيم الهيكلي للبحث:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة فقد اخترنا الخطة المذكورة أعلاه بما يلائم الدراسة و يساعد على حل الإشكالية وقد تم تقسيم الدراية الى ثلاثة فصول:

. جاء الفصل الاول تحت عنوان الاطار النظري لدراسة النزاع و الاطار النظري يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد المصطلحات و المفاهيم، التي تعتبر البناء الأساسي لأي بحث علمي، بما يحدد أي الأطر النظرية التي سنعتمد عليها في الدراسة، على اعتبار أن النظريات ما هي إلا ربط بين المصطلحات و المفاهيم.

. الفصل الثاني جاء لتحديد أهمية المنطقة من حيث الموقع من الناحية الجيوستراتيجية و الاقتصادية، و رصد التنوع السكاني و الثقافي بما يساعد في تحديد الأسباب الكامنة وراء النزاع في تلك الرقعة الجغرافية دون غيرها من المناطق، من خلال إبراز مميزاتها و أهميتها بالنسبة لكل من الأطراف المتنازعة.

. تقسيمنا للفصل الثالث كان انطلاقا من الربط بين أهمية المنطقة بالنسبة الأطراف، و الأطر التحليلية للظاهرة النزاعية، بما يساعدنا على الإلمام بمختلف أسباب النزاع في أوكرانيا، بالإضافة إلى إدراك دور الأطراف في تصعيد النزاع بالمنطقة.

الفصل الاول: الاطار النظري لدراسة النزاع

مدخل:

تعتبر المفاهيم عنصرا أساسيا في بناء المناهج و صياغة النظريات و فرض الفروض[1]، و تحديد المصطلحات له أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، و ذلك لأن التعريف هو الخطوة المنطقية الأولى لتحديد الماهية، و قد كان من الأهمية بمكان أن نبدأ بعرض للمصطلحات التي سيدور حولها البحث لما تتميز به هذه المصطلحات من خلط جعلها غير واضحة.

يحتاج كل بحث يتناول حقلا من حقول المعرفة الإنسانية إلى تحديد أولي للمفاهيم و المصطلحات التي يستعملها، بخاصة إذا كانت هذه المصطلحات تشكل عنوانا رئيسيا فيه، لأن مساءلة البحث ومحاورته تكون وفق التحديد المقترح للمفهوم الذي يجب أن يكون على درجة مقبولة من الدقة و الوضوح باعتباره حجر الزاوية في عملية بناء البحث.

تعتبر مجموعة المفاهيم المرتبطة بظاهرة معينة، أحد الأركان الأساسية في عملية بناء النظرية، التي تعرف على أنها مجموعة القواعد و المفاهيم، أو الفروض التي يمكن تطبيقها على عدد من الظواهر المتصلة، و لها القدرة على الوصف و التفسير و الاستبصار. و تتميز النظرية بالعمومية و التجريد للعديد من المبادئ و القوانين، التي تقدم لنا إطارا تصوريا يسترشد به الباحثون أثناء جمع الحقائق و تحليلها، كما تساعد في تبسيط و فهم المشكلة محل البحث، و التعمق والتوضيح لمختلف مواطن اللبس و التعقيد فيها.

يمكن القول بأن المفاهيم و النظريات تكتسي أهمية كبيرة في مختلف البحوث العلمية، لذلك سنحاول في هذا الفصل ضبط مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، و توضيح الأطر النظرية التي تفسر لنا المشكلة و تبسطها بما يساعد على فهمها.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار الكتاب،1997 د.ط، ص 6.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاع

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم المصطلحات و المفاهيم المتعلقة بالبحث، و إزالة اللبس عنها، و يأتي في مقدمتها مفهوم النزاع، و ما يتصل به من مفاهيم (التوتر، الأزمة، الحرب) و تبيان الاختلاف بينها و بين النزاع.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

❖ *النزاع لغة:*

جاَء في قاموسِ **لسانِ العربِ** أنَّ الّلاعَ مرْنزعَ ينزعه ُنزعًا فهَو منزوعٌ نزيعٌ و انتزعه ُفإنتزعَاقتلعه ُ فاقتلعَ ... ونزعَ : حوّلَ الشيَء عنْ موضعهِ و إنْ كانَعلَى نحوِ الاستلابِ وانتزعَ الرمحَ: اقتلعه ُثَم حملَ وانتزعَ الشيَءانقلعَ ، ونزعَ الأميُر العاملُ عنْ عملهِ أزاله،ُ و هَوعلَى المثلِ لأنه ُإذَأزاله ُ فقْد اقتلعه ُو أزاله...ُو المنازعةُ المجاذبةُ في الأعيانِ والمعاِني ... و النزاعةُ و المنزعةُ الخصومةُ و المنازعةُ في الخصومةِ مجاذبةِ الحججِ فيَما يتنازعُ فيهِ الخصمانِ، و قْد نازعه ُمنازعةً و نزاًعا جاذبه ُفي الخصومةِ، قالَ ابنُ مقبلْ: نازعتُألبابهَ ا لبٌّ بمقتصرٍ منَ الأحاديثِ حتى زدتني لينًا،أي نازعَ لبِّي ألبابهْم قالُوا سْيَبَوْيهِ، َو لا يقالُ في العاقبةنزعته ُ استغنوا عنه ُبغلبتهِ والتنازعُ التخاصُم وتنازعَ القوُم اختصُموا و بينهم نزاعةٌ أيْ خصومةٌ في حقٍ . [1]

و جاَء في قاموسِ **الهَدى** في معَنى الّنزاعِمن نازعَ نزاًعا ومنازعةً ، نقولُ فلانْنازعَ فلانْ فيِكذاَ بمعَنى خاصمه ُو غالبه ُتنازعَ القوُم: اختلفوُا و تنازعَ القوُم الشيَء: تجاذبوه.ُ[2]

نجدُ الّنزاعَ في اللغتينِ الفرنسيةِ و الإنجليزيةِ بمصطلحِ Conflict و هَو مأخوذٌ منَ الأصلِ اللاتَيني Conflictus ويعنِي صراعٌ، تصادٌم، تضاربُ، شقاقٌ، قتالٌ.[3]

---

(1) أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، **قاموس لسان العرب م8**، بيروت: دار صادر،2003، د.ط، ص ص149 - 352.

(2) إبراهيم قلاتي، **قاموس الهدى**، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د. س، د.ط، ص514.

(3) زينب وحيد دحام، **الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاعات**، أربيل: العراق، وزارة الثقافة والشباب والكاتب،2012، ط1، ص19.

❖ ***النزاع اصطلاحا :***

يوجد النزاع حسب **ميكاييل نيكلسون** عندما يرغب شخصان القيام بأعمال غير متناسقة، و يستطيعون تحقيقها في نفس الوقت كأكل نفس التفاحة مثلا أو يريدون القيام بأشياء مختلفة، حيث أن هذه الأشياء المختلفة تتعارض بشكل متبادل، كمثل رغبتهم في البقاء معا، لكن واحد يرغب في الذهاب إلى السينما و الآخر يفضل البقاء في البيت. كما أن مفهوم النزاع يمكن أن يتوسع من شعب واحد إلى جماعات مثل الأمم و أكثر من طرفين يستطيعان أن ينضويان في النزاع و تبقى المبادئ نفسها. و يعرف النزاع برغبات و احتياجات أطراف النزاع، فالنزاع هو ما يريده الأفراد أو الدول.[1] يركز **نيكلسون** في تعريفه على متغير الأفراد، و هو يعتبر أن قيام شخص بفعل ما يناقض نظيره قد يؤدي إلى نزاع بينهما و ذلك ينطبق على الجماعات و الدول أيضا، فإذا كانت جماعتان، أو دولتان تتناقضان في شيء ما، فان هذا قد يؤدي إلى أزمة سياسية بين الطرفين، مما ينجر عنه نزاع.

حسب **فريدريش غلاسل** النزاع : "هو تفاعل بين شخصين أو أكثر، بين مجموعات أو منظمات تتواجد على طرفي نقيض بأفكارها ، و أحاسيسها، و أهدافها ويشعر أحد الطرفين على الأقل بأن الطرف الآخر ينغص عليه أفكاره و مشاعره و أهدافه".[2] يركز **غلاسل** على التناقض من حيث الأفكار و الأهداف و الهوية كعامل لإثارة النزاعات حيث نجد أن مواقف و أفعال احد الأطراف تفهم من الطرف الآخر على أنها أعمال تهدف إلى حرمانه من تحقيق أهدافه أو إلغاء وجوده مما يؤدي إلى النزاع.

أما **كينث بولدينغ** فيعرف النزاع على انه:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لا يتطابق مع رغباته".[3] ".و يتجه ب**ولديغ** الى اعتبار التناقض كمصدر للنزاع ، فالتناقض يضع الأطراف أمام وضعية تنافسية تنتهي بفائز و خسائر حيث تكون مكاسب الأول مساوية لخسائر الثاني.

---

(1) Michel Nicholson**, conflict analysis**, London: The English universities, press ltd st Paul's House, 1970, ed 1, p2.

(2) شتيفان كلاوس، **معالجة النزاعات**، تر يوسف حجازي،فلسطين، رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية و اللاعنف،2006، ط1، ص13.

(3) بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 - 1988**، ماجستير، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2007 - 2008، ص13.

يتجه **جون بيرتون** إلى القول أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية و هي التعاون على أساس وظيفي من اجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[1]

يقول **كالمان** ينبغي النظر في النزاعات كعملية مدفوعة من احتياجات و مخاوف جماعية بدل النظر إليها بدافع المصلحة الوطنية و حساب عقلاني.[2]

بينما يعرفه كل من **ماك و سنايدر** بالنظر إليه كأحد صور الكفاح العدائي الذي يشترك فيها جهات مختلفة تتعارض في مصالحها مما يولد سلوكا معاديا في أكثر الأحيان.[3]

يرى كل من **نيكلاس سفانستروم و ميكاييل فايستمان** من خلال تناولهما لمختلف الدراسات التي تناولت مفهوم النزاع أن النزاعات لا يجب تعريفها ببساطة من حيث السلوك العنيف أو الموقف العدائي فقط كما كان الحال بالنسبة للتصورات التقليدية "النزاع هو نتيجة لمعارضة المصالح التي تنطوي على الموارد الشحيحة، اختلاف الهدف و الإحباط". لكن يجب أن تشمل أيضا الاختلافات اتجاه قضية معينة (اختلاف المواقع) ليشمل المفهوم بذلك النزاعات خارج المجال العسكري التقليدي بناء على أبعاد غير سلوكية.[4] و وفقا لهذا كان تعريفها للنزاع على انه اختلافات المواقف الملحوظة في قضية بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة في الوقت المناسب.[5]

يرى **بيتير فالنستاين** أن النزاع يتكون من ثلاثة عناصر أساسية و هي التحرك (Action) و الخلافات (Incompatibility) و المحركين (Actors) و بدمج هذه العناصر نصل إلى تعريف الصراع على انه: "وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة".[6]

---

(1) موسى بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع - العربي الفلسطيني**، ماجستير ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007 - 2008، ص 10.

(2) Marie Doucey**, Understanding the root causes of conflicts: why matters for international crisis management**, International Affairs Review, Volume XX,Number2,2011, p3.

(3) عبد الرحمن خليفة، **ايدولوجية الصراع السياسي**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية،1999، ط1، ص154.

(4) Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, **Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and beyond: a conceptual exploration**, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2005, Semmer,p7.

(5) **Ibid**, p9.

(6) بيتر فالنستاين، **مدخل إلى تسوية الصراعات الدولية**، تر سعد فيصل السعد ومحمد دبور، عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية،2006، ط1، ص35.

حسب **ميتشل** فالنزاع عبارة عن هيكل يتكون من ثلاثة أجزاء: مواقف ، سلوك و حالات التفاعل بين الجهات الفاعلة و لتبسيط هيكل النزاع صاغ نموذجه المعروف باسم نموذج النزاع السياسي العسكري الذي ينطبق على صور تغيرات النزاعات الدولية التي يشهدها المجتمع(اقتصادية و بيئية، امن بشري) التي أصبحت لديها جوانب التفاعل الإقليمي و الدولي كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم01: شكل يبين نموذج النزاع السياسي العسكري **لكريستوفر ميتشل**

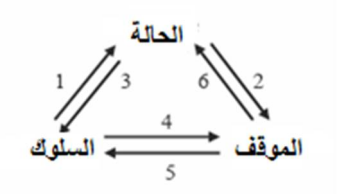

Source: Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, **Conflict, Conflict Prevention,Conflict Management and beyond: a conceptual exploration**, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program,2005, Semmer,p8.

يرى **ميتشل**• أن النزاعات غالبا ما تحدث نتيجة اختلاط الدوافع في العلاقات بين الأطراف، و هذه الدوافع و الأهداف قد تتحقق من خلال سلوكات و استراتيجيات تعاونية أو تنافسية. و العناصر التنافسية هي ما تخلق النزاع من خلال مواقف تعبر عن سوء الفهم والتوتر و تضارب المصالح السياسية و الاقتصادية و العداء التاريخي، و هذا ما يؤدي إلى سلوكات أخرى ما يزيد في تعقيد الحالة النزاعية، أما إذا كانت السلوكات تعاونية فان ذلك سيؤدي إلى تجنب النزاع.[1]

1 . تأثير السلوك على الحالة: الفشل في الوصول إلى الغايات المستهدفة خصوصا الهامة مما يخلق الإحباط وزيادة الرغبة في الوصول إلى هذه الأهداف.

2 . تأثير الحالة على الموقف: تعارض الأهداف، عدم الثقة و زيادة الشك بين الفاعلين.

3 . تأثير الحالة على السلوك: النجاح يمكن أن يعرض أسئلة جديدة في النزاع، زيادة المطالب.

• **كريستوفر ميتشل:** هو أستاذ فخري في تحليل النزاعات الدولية وحلها. (1959-1962) تحصل على دبلوم في التاريخ من جامعة لندن. (1962-1966) تخرج من جامعة لندن في العلاقات الدولية والاقتصادية وتحصل على دكتوراه (1966-1971) من جامعة لندن.

(1) Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, **Op cit**, p8

4 . تأثير السلوك على المواقف: التدمير يزيد الكراهية، النجاح يمكن أن يؤثر على تضامن الجماعة.

5 . تأثير الموقف على السلوك: التوقعات مثل الشك في هجمات ثانية من الأعداء التقليديين فهذا سيؤثر على التخطيط الدفاعي والإجراءات الوقائية.

6 . تأثير الموقف على الحالة: كلما استمر النزاع يتم عرض المزيد من الأسئلة حول النزاع.[1]

ينظر **يوهان غالتونغ** إلى النزاع على أنه مثلث يضم ثلاثة مفاهيم أساسية: تناقض، مواقف، سلوك، بحيث يشير التناقض إلى حالة النزاع الكامنة التي تتضمن عدم التوافق الحقيقي أو المتصور، حول الأهداف و المصالح بين الأطراف، كما يتضمن النزاع الكامن وجهات نظر الأطراف، و التصورات الخاطئة عن بعضها البعض، و التي يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية، لكن الأطراف في النزاعات العنيفة تميل لوضع الصور النمطية المهينة للأخر، و غالبا ما تتأثر المواقف بالعواطف مثل الخوف و الغضب، المرارة، الكراهية أما الموقف فيتضمن الشعور و الانفعالية، الاعتقاد المعرفي، الإرادة، العزم، أما السلوك فيشمل التعاون و الإكراه مما يدل على التوفيق أو العداء، و في النزاع العنيف يتميز السلوك بالهجمات المدمرة للأطراف ضد بعضها البعض. ويعتبر **غالتونغ** أن النزاع المتكامل هو الذي يضم المكونات الثلاثة التي تؤثر في بعضها البعض بدأ بالتناقض فالمواقف نهاية عند السلوك ما يعبر عن حالة النزاع الديناميكية.[2] و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم02: شكل يبين نموذج مثلث النزاع **ليوهان غالتونغ**

Source: RAMS BOTHAM," Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions" **https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.pdf**, 21/03/2015, p10.

(1) Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, **Op cit**, p8

(2) RAMS BOTHAM," Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions" **https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.pdf** 21/03/2015, p 10,11.

ويعرفه الدكتور **يوسف ناصف حتي** بأنه "تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة، أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره. فالنزاع إذن يكمن في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل، و يشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع".[1]

يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى" وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد (سواء قبيلة أو مجموعة عرقية، لغوية، ثقافية، دينية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية أو أي شيئا أخر) تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك".[2]

و يعرف كل من **أحمد عادل عبد الحكيم و هشام مرسي و وائل عادل** النزاع باعتباره تنافس بين القوى المتضادة و المتعارضة، بما يعكس مدى التنوع و الاختلاف والإحساس بالندرة.[3]كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم03: حتمية التدافع والنزاع من لوازم الوجود البشري وتنتج عن ظواهر ثلاث: الاختلاف والتنوع، والندرة

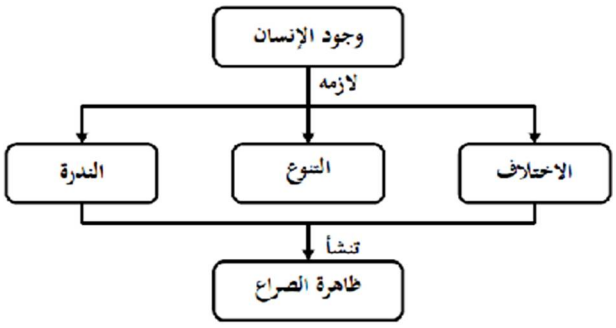

المصدر: احمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عبد الحكيم، **حرب اللاعنف..الخيار الثالث**، د.م: أكاديمية التغيير،2013،ط3، ص 79

(1) يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ط1 ، ص293.
(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985، ط1،ص140.
(3) احمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عبد الحكيم، **حرب اللاعنف..الخيار الثالث**، د. م: أكاديمية التغيير،2013، ط3، ص82.

يمكن القول أن الاختلاف بين الأفراد و الجماعات و الدول هو امر طبيعي و ملازم لوجود الإنسان الذي تتنوع حاجاته و أهدافه و في ضل الندرة في الموارد فان الأفراد و الجماعات و الدول تسعى لإشباع الاحتياجات بما يجعل الموارد محل منافسة و نزاع بينها.

الاختلاف: في النظرة للحياة، تحديد الحقوق و الواجبات، كيفية توزيع الموارد، كيفية حل القضايا...

التنوع: في الحاجات، الطموح، الآمال، الأهداف، الانتماء.

الندرة: الشعور الإنساني العام بقلة الموارد الطبيعية، و عدم مكافئتها للاحتياجات.[1]

يمكن تقسيم تصورات المفكرين لمفهوم النزاع من خلال ما تم عرضه إلى تصورين، أولهما ذاتي و الثاني موضوعي بحيث يتم الفصل بينهما انطلاقا من الأطراف (أفراد، جماعات، دول):

. تصور موضوعي: إدراك الأطراف و وعيها بتعارض المواقف والسلوكات مع الأطراف الأخرى.

. تصور ذاتي: إدراك مشوه أو خاطئ للوضع القائم، أو اتجاه الأطراف الأخرى و مبني على دوافع ذاتية و خصوصية.

يمكن تقسيم النزاع حسب النتائج المترتبة عنه إلى نزاع سلبي باعتباره ظاهرة مرضية، و نزاع إيجابي باعتباره ظاهرة طبيعية:

. نزاع سلبي: يؤدي إلى الحروب و القتال و نتائج ذلك وخيمة على الأطراف سواء بالنسبة للرابح أو للخاسر.

. نزاع إيجابي: يؤدي إلى معالجة المشاكل مما يساهم في تطور المجتمعات و رقيها.

يمكن تقسيم النزاع حسب مستويات انتشاره إلى نزاع فردي بين الأفراد، و نزاع جماعي بين الجماعات و نزاع دولي بين الدول.

(1) احمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، **وائل عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره**، ص ص78، 79.

يعتبر النزاع ظاهرة ديناميكية تتطور تبعا لمواقف وسلوك الأطراف التي تنقله من حالة الكمون إلى الحركية، لذلك يميز المفكرون بين النزاع الكامن (غير مرئي) لغياب العنف المباشر، و النزاع الظاهر الذي يظهر فيه العنف المباشر بين الأطراف.

إذا يمكننا تحديد مفهوم للنزاع باعتباره ظاهرة تعبر عن حالة إدراك صحيحة أو مشوهة لوضع واقعي، بين طرفين أو أكثر (أفراد، جماعات، دول)، يتطور سلبا أو إيجابا بحسب مواقف و سلوك هذه الأطراف. فإذا كان سلوك الأطراف سلوكا تعاونيا، فإن هذا سيؤدي إلى تحويل النزاع لمعنى إيجابي بما يعود بالفائدة على البنية التي يكون فيها هذا النزاع، أما إذا كان سلوك الأطراف يتجه نحو العنف، فإن هذا سيؤدي إما لتدمير أحد الأطراف، أو تقويض البنية التي يكون فيها النزاع.

المطلب الثاني: النزاع والمفاهيم المشابهة

❖ ***مفهوم الحرب:***

الحرب ظاهرة تعبر عن العنف و الإكراه كوسيلة لحماية مصالح، أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح، أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر، و يعرفها المنظر العسكري **كلاوزفيتز** بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل عنيف يقصد به إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا.[1]

يعرفها "**هدلي بول**" بالقول:" انه عنف منظم من قبل وحدات سياسية ضد بعضها البعض"،[2] ويضيف معلقا عن الحرب من خلال ثلاث أثار:"...أولا الحرب هي نشاط منظم مع القواعد و الأعراف...ثانيا الحرب ليست العنف العشوائي و لكن مركزة و موجهة...ثالثا يتم تنظيم أنها بمعنى الجماعي و الاجتماعي و ليس الفرد."[3]

يمكن اعتبار الحرب عنفا منظما من اجل تحقيق أهداف محددة، تتمثل اغلبها في السيطرة و إخضاع الآخر أو تدميره. و من هنا يتبين لنا الاختلاف بين مفهوم الحرب و مفهوم النزاع، باعتبار الأولى أعلى درجات العنف و مرحلة متقدمة من النزاع.

(1) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. س ، ج2، د.ط ، ص 170.
(2) ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، تر إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013، د. ط، ص 20.
(3) John A Vasquez, **The War Puzzle**, Cambridge: Cambridge University Press , 1993, ed 1, pp 24,25.

❖ ***مفهوم الأزمة:***

غالبا ما تستخدم كلمة أزمة للدلالة على مشكلة معينة، بحيث تفرض موقفا يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطير جدا، عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع، أن خطرا كبيرا يحدق بمصالحه و يجب عليه الرد في فترة زمنية قصيرة...فهي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول، قد تتصعد فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب و تعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه، لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم و الحرب لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب.[1]

يرى **تشارلز هيرمان** "أن الأزمات تتكون من ثلاث مكونات هي: المفاجئة، و التهديد الخطير للقيم المهمة، و الوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار".[2] أما **اوران يونج** فيعرف الأزمة باعتبارها "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة، محدثة بذلك إخلالا في توازن القوى القائم في ضل النظام الدولي، أو أيا من نظمه الفرعية بصورة أساسية و بدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله."[3]

يتجه **بريشر** إلى اعتبار أن الأزمة" حالة ترافقها أربعة ظروف ضرورية تفي بقيامها و هي: تهديد القيم و المصالح العليا، تغير في البيئة الداخلية و الخارجية، احتمالية استخدام العنف و القوة العسكرية كذلك ضيق الوقت، و محدودية عند الاستجابة".[4]

تبرز لنا التعريفات السابقة للأزمة أن توجهات المفكرين في تحديد ماهيتها، تنقسم إلى ثلاث مناهج أساسية، أولها المنهج النسقي الذي يركز على تأثير الأزمة على بنية الأنساق الدولية، ثانيها منهج صناعة القرار، الذي يركز على عملية اتخاذ القرار في تحديد منحى سير الأزمة أما ثالثها، فهو المنهج التوفيقي بين المنهجين السابقين.

(1) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008 ط1، ص ص 47 - 49.

(2) دافيد جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2001، ص 5.

(3) Ömer Göksel øùYAR, **Definition and Management of International Crises**, In PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, v.13, N.4, Winter 2008, p 4.

(4) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين الطاهر، **ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري**، مجلة العلوم السياسية لجامعة بغداد، ع 42، 2011، ص 143.

تعبر الأزمة إذا عن حالة من عدم الاستقرار الفجائية، التي تؤثر على أنساق النظام الدولي، و ذلك حسب القرارات المتخذة من طرف الفاعلين فيه، حيث قد تصعد الوضع إلى حرب، أو تتعامل معها وفق مناهج تعيد الاستقرار. و تختلف الأزمة عن النزاع في كونها مرحلة اسبق زمنيا من النزاع و الحرب، فهي حالة فجائية تؤثر على الوضع القائم، يمكن التحكم فيها إذا تمت إدارتها بالشكل المطلوب و بعقلانية، فإذا اختلت إدارة الأزمة يؤدي ذلك إلى النزاع، و قد تتجاوزه إلى نزاع عنيف مسلح (حرب)، كما يمكن أن تكون حالة عابرة يعود بعدها الوضع إلى سابق عهده.

❖ ***مفهوم التوتر:***

التوتر هو حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا و سببا في النزاعات و الأزمات الدولية، أو نتيجة لهذه الصراعات حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب) إذا لم يتم احتواءه بالطرق السلمية، و عموما فان أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع[1].

يعرف التوتر أيضا على انه حالة من الشكوك و المخاوف المتبادلة و الناجمة عن تبدل مواقف الأطراف، و سياسات بعضها البعض اتجاه البعض الآخر.[2]

يمكن اعتبار التوتر كنوع من القلق والارتباك، وعدم الثقة نتيجة الريبة والشك في الآخر، الذي ينجم عنه مواقف محددة قد تتطور إلى أزمة، و من ثم إلى نزاع، فحرب.

يبرز لنا من خلال تحليلنا لمفهوم النزاع والمفاهيم المشابهة له، انه يمكن الفصل بين كل مفهوم وآخر بالنظر إلى عاملي الزمن ومستوى العنف، حيث يحتل كل مفهوم مكانا زمنيا يميزه عن المفاهيم الأخرى وفق درجات محددة من العنف، وهذا ما يلاحظ في المخطط الآتي:

(1) قادري حسين، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، باتنة: منشورات خير جليس، د. ط،2007، ص 10.
(2) بركان إكرام، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010، ص 14.

الشكل 04: يوضح مراحل تطور النزاع

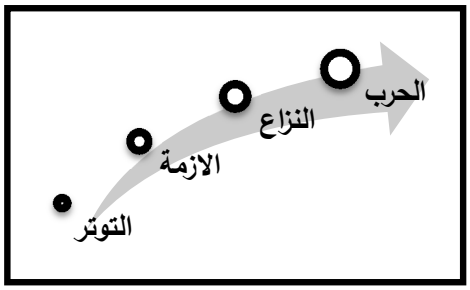

من إنجاز الباحث

نلاحظ أن السهم يبدأ ضيقا ثم يبدأ في الاتساع، وكذلك الدوائر، وذلك للدلالة على مستوى التصعيد في العنف من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى أين ينتهي بالحرب كونها مواجهة تشتمل على أقصى درجات العنف المنظم الذي يهدف إلى إزالة الطرف الآخر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم الأطر النظرية المفسرة للنزاعات على كافة المستويات من خلال التطرق إلى النظريات النفسية في تفسير النزاع مرورا بالنظريات الاجتماعية وصولا إلى نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات النفسية في تفسير النزاع

❖ *نظرية الاحتياجات الإنسانية:*

يرى المنظرون أن النزاعات تحدث و تتفاقم عندما يجد الإنسان أن حاجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، و أن آخرين يعوقون إشباعها. و أصحاب هذه النظرية يفرقون بين الحاجات و المتطلبات، بحيث أن النزاع هو نتيجة عدم إشباع الأولى و ليس الثانية، فالحاجة إلى الطعام احتياج أساسي، بينما تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب.[1] و قد رتب **أبراهام ماسلو** الاحتياجات الإنسانية وفق تسلسل هرمي، مشيرا إلى أن بعضها أكثر إلحاحا من غيرها و انه كلما حقق الإنسان إحدى الاحتياجات، كلما

(1) شتيفان كلاوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

زاد سعيه لتحصيل حاجات أخرى أكبر من الأولى في التسلسل الهرمي للاحتياجات الإنسانية، و هذا ما يوضحه الشكل:

الشكل 05: هرم **أبراهام ماسلو** في تصنيف الحاجات الإنسانية

Source: A.J.W. Taylor**, Justice as a Basic Human Need,** New Zealand Journal of Psychology, Vol. 38, No. 2, 2009, p7.

جاءت الحاجات الفسيولوجية (مأكل و ملبس) على المستوى القاعدي للهرم و في المستوى الثاني جاء الاحتياج إلى الإحساس بالأمان، أما المستوى الثالث فنجد الاحتياجات الاجتماعية و العاطفية عبر إشباع الإحساس بالانتماء و الحب، بينما نجد في المستوى الرابع الإحساس بالتقدير، و أخيرا في قمة الهرم، نجد الحاجة إلى تحقيق الذات عبر إشباع المعرفة وفهم الوجود و الخلق والإبداع.[1]

و ما النزاع حسب **مارشيل روزنبرغ** إلا تعبيرا مأساويا عن الاحتياجات غير المشبعة للإنسان، مما يعني أن كل الإجراءات المتخذة من قبل الإنسان بما في ذلك النزاع، هي محاولات لتلبية احتياجاتهم.[2]

حدد **جون بورتون** أربعة احتياجات أساسية و اعتبرها حقوقا عالمية، و لذلك يجب أن تكون في المقام الأول كأساس للتفاوض في التسويات السلمية، و الاحتياجات حسبه ليست هرمية، بل يجب تحقيقها مجتمعة و هي الأمن و السلامة، التحرر من الخوف، الهوية باعتبارها شعورا بالذات فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الاعتراف من طرف الآخر، التنمية الشخصية، أي حاجة المرء للوصول إلى الإمكانات في

(1) كولون ولسن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، تر رفعت السيد علي، القاهرة: الحور، 2001، ط1، ص 20.

(2) Gert Danielsen, **Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka**, Unpublished MA, Universidad del Salvador, relaciones internacionales, orientación paz y resolución de conflictos, 2005, p 3

جميع مجالات الحياة. و تحقيق هذه الحاجات يكون من خلال المجتمع أو من خلال السياسات العامة للدولة، و فشل هذه الأخيرة في تلبية هذه الاحتياجات، هو ما يؤدي إلى ظهور النزاعات، حيث تحس الجماعات بالظلم بشان نظام التوزيع مما يؤدي إلى تفسير ذلك على أساس الهوية، و بالتالي تصادم مع الآخر، فالناس حسب **بورتون** سوف تذهب إلى أبعد مدى من اجل إرضاء حاجاتهم بما في ذلك النزاع.[1] و يتجه **نيد نيف** إلى اعتبار أن تلبية حاجات معينة لجماعة ما يعرقل حاجة آخر يريد تلبيتها ما يؤدي إلى التصادم بين هذه الجماعة و الجماعات الأخرى، و وفقا **لسيسليا كوك هوفمان** أستاذ دراسات السلام و الباحث عن أثر الهوية الاجتماعية في النزاع أن البقاء يحمل معنى حرفي و معنى رمزي، حيث يكون حرفيا بمعنى حفظ الحياة مثل حالات العنف الشديد الذي يهدف إلى التدمير، كما يكون رمزيا مثل شعور بعض الشيوخ بان ثقافتهم أو لغتهم ستختفي و تزول لأنها غير قادرة على الانتقال من جيل إلى جيل، و من هنا يظهر وزن الخوف في تحليل تصعيد النزاع و العنف ،حيث عرف الخوف على أنه: مشاعر غير سارة ناجمة عن تهديد و ألم أو أذى. والخوف حسبه شعور طبيعي صحي بغرض الوقاية، كما يمكن أن يتطور إلى حالة مرضية فيؤدي إلى سلوك نزاعي عنيف مبالغ فيه بدافع الحرمان من الحاجات الأساسية يبرر في نهاية المطاف على انه محاولة لتأمين ضروريات الحياة للشعب. و ينظر **دانيال روثبارت** وروز **شاربين** إلى الهوية هي باعتبارها الشعور المشترك الذي يضم مجموعة من الرموز والتقاليد التي تميز" نحن" عن "هم" و هذا ما يعني وجود لاعبين مختلفين في النزاع، و الهوية حسبهما باعتبارها كيان اجتماعي ديناميكي عرضة للتلاعب من خلال عمليات التعبئة التي يستغلها القادة لإضفاء الشرعية على توجهاتهم و أعمالهم، ما يزيد من حدة العنف و طول أمد النزاعات.[2]

❖ *نظرية الإحباط العدواني:*

جوهر النظرية قائم على تصور **جون دولر** و مجموعة باحثين من خلال القول أن العدوان ينتج دائما من الإحباط[3]، الذي يتولد نتيجة فشل الفرد في تحقيق هدف معين، يرغب في الوصول إليه، فيشعر بالإحباط، و قد يتولد الإحباط بسبب النقص في الموارد الاقتصادية أو عوامل أخرى تؤثر بصورة واضحة

(1) Marie Doucey, **Op. Cit**, p4.
(2)**Ibide**, pp4,5.
(3) لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989،ط1، ص 20.

على سلوك الفرد في المستقبل.[1] فقد لاحظ **دولر** أنه عندما يكون هناك عائق بين الفرد و رغباته فان الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقته، فإذا استمرت هذه التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري، و يتم التمييز بين الحرمان الغير مهم و الحرمان الذي يمس شخصية الفرد و حياته، فهذا الأخير هو الذي يؤدي إلى العدوان، و قد قام **دولر** بقياس درجة العدوان من خلال العلاقة بين المنبه والعدوان :

. قوة المثير و مستوى الإحباط في الاستجابة.

. درجة العرقلة في تحقيق الهدف قياسا لدرجة الإحباط في الاستجابة.

. عدد حالات الاستجابة المحبطة.

و يمكن أن تنتقل العدوانية من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي حيث طبقها في تحليل ردود أفعال السود على الإحباطات التي تفرض عليهم من قبل البيض.[2]

و يقسم أصحاب هذا الاتجاه الذات الإنسانية إلى: ذات قوة عنيفة، وذات قوة مضادة كابحة للعنف، وفي الحالة العادية للإنسان فإن كلا القوتين متوازنتين، و في الحالة الغير عادية(الإحباط)، تتغلب قوى الذات العنيفة على قوى الذات المضادة لها، و بالتالي التوجه إلى النزاع. فقيام الأنظمة السياسية على أساس القمع، يؤدي إلى زيادة درجة إحباط الأفراد و الجماعات، و بالتالي توجيه طاقتهم نحو مصادر أخرى للتنفيس عن الغضب، و من بينها النزاع و العنف، خصوصا في حال نقص الكوادر و التنظيمات السياسية التي إن وجدت من شانها أن تمنع تحول الإحباط إلى عنف.[3]

المطلب الثاني: النظريات الاجتماعية في تفسير النزاع

لقد كانت هناك العديد من المحاولات التي تحاول تفسير النزاعات من منظور الاجتماعي و هذه المحاولات تتلخص في الآتي:

(1) علي أبو زهري وآخرون، **اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له**، مجلة جامعة الأقصى، م 12، ع1، يناير2008، ص 133.
(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 208،207.
(3) قبي ادم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر**، مجلة الباحث، ع1، 2002، ص 109.

❖ ***نظرية الوظيفية:***

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي اهتم بها المفكرون في المجال الاجتماعي بالأخص **تالكوت بارسونز.**

ترتكز هذه النظرية في كونها تنظر إلى المجتمع باعتباره كائن حي يسهم كل أعضائه في بقائه و يؤكد الوظيفيون على ذلك، من خلال تفسير الطريقة التي تتضافر بها أجزاء المجتمع للمحافظة على استقراره، لكن هذا ليس بالضرورة فليس كل أجزاء المجتمع تسهم في استقراره طوال الوقت، فهناك أوقات يحدث فيها اختلالات وظيفية، من شانها تقويض أو تهديد استقرار النظام الاجتماعي مثل القتل الذي يعد نمطا وظيفيا غير مرغوب فيه.[1]

يؤلف الفعل الاجتماعي بالنسبة إلى **بارسونز** الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، و لأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس، فكل الصلات بين الأفراد و الجماعة تكون مبنية على الفعل الاجتماعي، الذي يكون في أشكال تتباين اتجاهاتها و أنواعها و مساراتها، و لهذا يعد الفعل عنده الوحدة التي يستطيع الباحث من خلالها رصد الظواهر الاجتماعية، و تفسير المشكلات التي يعاني منها الأفراد و المؤسسات على اختلاف مستويات تطورها. و يتناول **بارسونز** نظام الفعل من خلال ثلاث متغيرات هي فاعل و ظرف و موجهات للفاعل و هذه الأخيرة تشمل بعدين[2]:

1 . موجهات دافعية: إدراك الفاعل للظرف من خلال الانفعالات الطائفية و من ثم الاختيار.

2 . موجهات قيمية: تتعلق بدور القيم والمعايير في إدراكات الفاعل و اختياراته و عند شعور الفاعلين في النظام بالرضى فان هذا يؤدي إلى تطوير النتيجة المكتسبة داخل هذا النظام، الذي بدوره يحتوي نظم فرعية حددها في ثلاثة أشكال:

النظام الشخصي: سمات و خصائص تحدد نمط سلوك الفاعل و اختياراته.

النظام الاجتماعي: و هو مجموعة الأدوار المتداخلة التي تحدد بواسطة المعايير المشتركة.

(1) مصطفى خلف الجراد، **قراءات معاصرة في نظرية الاجتماع**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002، د.ط، ص 235، 236.

(2) محمود السيد،" بارسونز تالكوت"، الموسوعة العربية المعاصرة، **http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3099&m=1**، 2015/04/19.

النظام الثقافي: نسق العلاقات المتداخلة للقيم و المعتقدات و الرموز المشتركة و هو يشكل وحدة ذاتية لها ميول و دوافع و قدرات.

و هذه الأنساق تعمل في إطار اعتماد متبادل من أجل الحفاظ على الاستقرار، فمثلا في النظام الاجتماعي تمثل الأسر و ما يتبعها النظم الفرعية التي تقوم بوظيفة الحفاظ على النظام، أما التكيف فيتم في المجال الاقتصادي و في نطاق المتغيرات العلمية، و التكنولوجية و تقوم الحكومة بوظيفة تحقيق هذه الأهداف، أما الوظيفة التكاملية، فتؤديها النظم الفرعية الثقافية كأدوات الاتصال الجماهيري و الدين و التعليم.[1]

أما على مستوى العلاقات الدولية، فهي تشبه نطاق نظام الفعل على المستوى المحلي طالما أن مشكلتهما الأساسية هي كيفية الحفاظ على توازن النظام و مواجهة التوترات التي تحدث داخله. فوجود نظام فرعي قائم على القطبية الثنائية، يزيد من صعوبة الحفاظ على التوازن بحيث يدعو إلى وجود قيم مشتركة تفيض عبر الحدود كعامل هام في النظام الدولي، الذي يخلو من هذه القيم و رغم أهمية التطورات التي حدثت على المستوى الاقتصادي و الاستقلال الوطني، لا يزال كأحد أشكال الإجماع على المستوى العالمي و بالتالي ضرورة تحديد إجراءات الإجماع بين الأطراف مثل الاتفاق بين المشاركين في السياسة الدولية بين الهيئات و الإجراءات الخاصة بتسوية المشاكل و النزاعات، أما مشكلة الاستقرار في النظام الدولي فيقول **بارسونز** انه في السياسات الداخلية و النظم الاجتماعية يحقق الناس وحدة اكبر نتيجة لانقساماتهم المتعارضة...فمثلا بعض الكاثوليك جمهوريون و بعضهم ديمقراطيون و كذلك الحال مع البروتستانت، و مثل هذه التباينات على المستوى الدولي ستعزز احتمالات الاستقرار.[2]

❖ *نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل:*

تحدث النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد عندما تحرم الجماعات من إشباع حاجاتها الأساسية على أساس الهوية أو الطائفية أو العرقية، والحرمان هو نتيجة لسلسلة سببية معقدة تنطوي على دور الدولة و

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104،105.
(2) **المرجع نفسه**، ص ص 106- 108.

نمط الروابط الدولية، فضلا عن الظروف الأولية والإرث الاستعماري، التاريخ المحلي، و تعدد الطوائف في المجتمع تلعب دورا هاما في نشأة الصراع الاجتماعي المتأصل.[1]

يرى **ادوارد ازار** أن مصادر النزاعات الاجتماعية المتأصلة تكمن داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن فيما بين الدول مع وجود أربع مجموعات من المتغيرات التي تتحكم في عملية تصعيد النزاع وهي:

أولا: الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية في النزاعات الاجتماعية المتأصلة، سواء بوصفها طائفة دينية أو عرقية، فالمجتمعات المتعددة الطوائف تتشكل نتيجة لسياسات الانقسام، سواء من القوى الاستعمارية السابقة من خلال الخصومات التاريخية التي تسفر عن هيمنة جماعة واحدة على الجماعات الأخرى أو ائتلاف بين جماعات طائفية، لا تستجيب لاحتياجات الفئات الأخرى في المجتمع.[2]

ثانيا: قدرة الجماعات على تحصيل الحاجات الأساسية و التنموية حيث تبرز حاجة البقاء الجسدي الفردي و الجماعي، و الرفاه و هذه الاحتياجات الأساسية نادرا ما تكون بالتساوي أو بالعدل حيث أن مجموعة واحدة من الأفراد تتمتع بوفرة الحاجات بينما البعض الآخر لا، مما يؤدي إلى الإحساس بالظلم الناتج عن حرمان الحاجة بشكل جماعي، و الحاجات ليست مادية فقط بل أيضا معنوية كالاعتراف بالوجود و مدى المشاركة في المؤسسات السياسية.[3]

ثالثا: دور الدولة هو ضمان أن تكون جميع الطوائف الخاضعة لولايتها قادرة على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، حيث يشير **ازارد** أن الدول التي تعاني من النزاعات الاجتماعية المتأصلة، نجد فيها ميل السلطة السياسية إلى هيمنة مجموعة طائفية واحدة تستخدم مواردها للحفاظ على السلطة، حيث يلخص **ازارد** هذا في قوله "تفاقم مثل هذه الأزمات بفعل المواقف المتباينة و حالات التنازع الموجودة تقلل من قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الأزمات و لذلك فنوع النظام و مستوى شرعيته متغيرات مهمة في الربط بين الاحتياجات و النزاع الاجتماعي المتأصل.[4]

(1) محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة،2003، ج1، ط1، ص 140.

(2)Edward E Azar, **The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases**, Aldershot: Dartmouth, Without edition, 1990, p7.

(3) محمد احمد عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

(4) Edward E Azar, **op cit**, p11.

رابعا: الروابط الدولية حسب **ازارد** يمكن أن تتخذ شكلين شكل التبعية، أو شكل العميل بتشويه النظم الداخلية السياسية و الاقتصادية، بترتيب تحالفات مع راس المال الدولي و رأس المال المحلي والدولة أو علاقات عملاء، ترتيبات تكفل بموجبها أمن الدول في مقابل الولاء و الطاعة و بالتالي إتباع سياسات محلية و أجنبية مفككة، و مناقضة لاحتياجات الجمهور الخاص بها. هذه الشروط إن توفرت مع وجود الديناميكيات تؤدي إلى النزاع، من خلال أفعال الجماعات و استراتيجياتها المتمثلة في الوصول إلى السلطة، أو الحكم الذاتي أو الانفصال أو وضع برامج ثورية. و في معظم الحالات تكون استجابة الحكومات الضعيفة للمظالم الجماعية في شكل قمع قسري، أو دور أساسي بالمشاركة في الاختيار لتجنب إشارات خارجية من ضعف و هزيمة، لكن فشل الخيار في المشاركة يؤدي إلى مزيد من القمع للجماعات و بالتالي نزاع.[1]

❖ ***نظرية الحرمان النسبي:***

تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع و الأسباب التي تؤدي للتمرد الاجتماعي و السياسي، و مؤسس هذه النظرية **تيد جار Ted Gerr** يشرح أن كل مجتمع لديه نوعيتين من الآليات التي تؤثر على حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب.[2]

الآلية الأولى هي التوقعات أو التطلعات بينما الثانية هي الإمكانيات، وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات كانتصار في حرب أو تغير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي كما يمكن أن تنخفض تلك التوقعات في حال الهزيمة في حرب أو الركود الاقتصادي كذلك في حال وقوع الكوارث الطبيعية. في الوقت ذاته فان كل مجتمع لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التطلعات و هذه الإمكانيات تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى.

و طبقا لهذه النظرية فان اختلاف توقعات الأفراد و الجماعات (بشأن ما ترى أنها تستحقه) عن إنجازاتهم الواقعية يولد إحباط، و في الحالات التي تقل فيها إنجازات الجماعات عن التوقعات يكون الحرمان النسبي

(1) محمد احمد عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص 144، 145.
(2) شتيفان كلاوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

على أشده، فيولد شعورا بالظلم الذي يدفع الجماعة إلى إزالته. فكلما زادت الهوة بين التوقعات و الإمكانيات أدى ذلك إلى ارتفاع الحرمان النسبي.(1)

و يري **تيد جار** أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة و إما آخذة في التناقص. و ربما تكون الثورة الإيرانية 1978 . 1979 هي احد أمثلة هذه الظاهرة، فتزايد معدلات التعليم وعوائد النفط قد ساعدت على ازدياد توقعات الأفراد لحياة أفضل و لكن استمرار نظام الشاه في كبت معارضيه و التوزيع الغير عادل للثورة بالإضافة إلى وجود قيادة شعبية تحظى بثقة كبيرة من الشعب أدى إلى وقوع ثورة لم تكن بحسبان الغالبية العظمى من الباحثين والأكاديميين في تلك الفترة(2).

المطلب الثالث: تفسير النزاعات من منظور نظريات العلاقات الدولية:

تعد العلاقات بين الدول مجالا خصبا للنزاعات بمختلف أشكالها، و تقدم لنا نظريات العلاقات الدولية أطرا متعددة للتعامل مع تلك النزاعات فهما ومعالجة. و نظرية العلاقات الدولية إنما موضوعها الأساسي هو دراسة علاقات السلم والنزاع حيث يعبر عن ذلك **دافيد ادواردز** بقوله أن:" النظرية في العلاقات الدولية يقصد بها وضع افتراضات حول الظواهر السياسية الدولية مثل النزاعات و الأزمات."(3)

❖ ***النظرية الواقعية في تفسير النزاعات الدولية:***

تعود جذور الفكر الواقعي إلى المفكر الإغريقي **تيوسيديدس** و كذلك **نيكولو ميكيافيلي** بالإضافة إلى **توماس هوبز**و **كارل فون كلوزفيتز**. و تنقسم الواقعية إلى قسمين:

الواقعية الكلاسيكية: تم تنظيم أفكار **تيوسيديدس** و **ميكيافيلي** و **هوبز** في اطر علمية و جاءت من خلال إسهامات **هانس مورغانتو** و **هنري كيسنجر** و **ريمون أرون**(4) و يمكن تحليل أفكارهم من خلال الآتي:

(1) قاسم حسين صالح، "سيكولوجيا الصراع في المجتمع العراقي"، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150022**، يوم 2015/05/15.
(2) شتيفان كلاوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.
(3) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ط3، ص 71.
(4)عمار حجار، **السياسة الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2003 - 2004، ص 5.

الفاعل: يرى الواقعيون بان الدولة فاعل عقلاني وحيد و موحد في العلاقات الدولية (الدولاتية)، بصفتها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية، و لها الصفة الرسمية و القانونية حسب تعبير **ريمون أرون**.[1]

بنية التفاعل: تتفاعل الدول مع بعضها البعض في النظام الدولي الفوضوي كنتاج عن الطبيعة الإنسانية الشريرة، التي تمتاز بالأنانية و الشك، ما يلغي دور الأخلاق في العلاقات الدولية[2] لذلك على الدولة الاعتماد على نفسها، في إطار نظام المساعدة الذاتية من خلال تعظيم المكاسب (العقلانية). [3]

أداة التفاعل: يؤكد الواقعيون على أن العلاقات الدولية ما هي إلا نزاع من أجل القوة، فهي الهدف و هي الوسيلة و قد تم التركيز على القوة العسكرية، باعتبارها إحدى مقومات الأمن فبدونها يصعب تحقيق الأمن الوطني الشامل، لأن القوة العسكرية هي حامية المقدرات و الموارد و الإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة.[4]

يمكن النظر إلى التفسيرات الواقعية لعلاقات السلم و النزاع من خلال افتراضاتها الأساسية فالفواعل المركزية هي الدول، و عليه فإن أي تهديد لأمن و سلامة الدولة يفهم من خارجها أي دولة أخرى. و كل دولة تهدف إلى البقاء من خلال تعظيم القوة بالاعتماد على نظام المساعدة الذاتية، و هذا ما يفهم من قبل الدول الأخرى على انه تهديد لها[5]، و بالتالي تنافس و تنازع من اجل تحصيل القوة باعتبار مصادرها محدودة، فما تكسبه دولة هو خسارة لدولة أخرى، و في ضل فوضوية النظام الدولي فإن الدولة تتابع مصلحتها الخاصة، من الدفاع عن مصالحها إلى التعدي على أولئك الآخرين[6] و في ضل المعطيات السابقة يرى الواقعيون أن التاريخ يعلمنا أن الحروب و النزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية أما مقترحات السلام الدائم فهي فاشلة، إذ لا تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ[7] فالدول تهتم دائما بمكاسب الدول الأخرى من علاقات التعاون، فإذا كان الحليف يكسب أكثر فيجب قطع العلاقة لأن هذه المكاسب ستجعله موضع قوة، و بالتالي تهديد الدول الأخرى بما فيها الدول الصديقة، و

(1) John baylis, steve smith, **The Globalisation of Word Politics**, Oxford University Press, 2001, pp 150,151.

(2) John baylis, steve smith , **op cit**, p 149.

(3) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقديه في ضوء النظريات المعاصرة)**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008،د.ط، ص 242.

(4) هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك، د.ط، 2010، ص 61.

(5) انور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 242.

(6) موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب،2001، د.ط، ص 22.

(7) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 454.

هذا ما يفسر ضرورة الاعتماد على نظام المساعدة الذاتية، فالسلم لا يتحقق إلا من خلال توازن القوى الذي يشكل من وجهة نظر الواقعيين البديل عن الفوضى[1]، فإذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم و ساحق في قواها، فإن هذا يدفعها إلى تهديد حرية الدول الأخرى و استقلالها، و هذا ما يدفع الدول محدودة القوة إلى التجمع في حلف قوى مضاد[2].

الواقعية الجديدة: تزعم هذا الاتجاه **كينيث والتز** الذي حافظ على نفس المسلمات الأساسية، مع بعض التغييرات، التي جاءت لتغطية الانتقادات التي طالت النظرية الواقعية الكلاسيكية، فمن حيث الفواعل تم التأكيد على مركزية الدولة بينما الفواعل الأخرى هي امتداد لها (منظمات سياسية واقتصادية...) فسياسات المنظمة تخضع لإرادة الدول المسيطرة عليها، وبالتالي فهي تخدم المصالح الوطنية للدول ذات النفوذ لذلك فهي لا يمكن أن تمنع النزاع حيث ضرب **والتز** مثالا على ذلك ببقاء منظمة حلف الناتو رغم انتهاء الحرب الباردة، وبأنها أصبحت تمثل أداة لنفوذ وخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اعتبار أن الدول تتفاعل في بنية فوضوية، بسبب غياب سلطة مركزية تحكم العلاقات بين الدول في ضل تباين قدراتها و وظائفها[3] وليس للطبيعة الشريرة للإنسان .

الواقعية الدفاعية: تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها "**روبرت جيرفس** و **جورج كويستر** و **ستيفن والت** و **سنايدر** بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، فإمكانية النزاع ضئيلة باعتبار كل دولة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن. فالنزاعات ينظر إليها من قبل المواطنين و القادة و كأنها ناتجة عن القوى اللاعقلانية و الاختلال الوظيفي في الدول، مثل طغيان النزعة العسكرية. و من منظور الواقعية الدفاعية أن تكاليف الدفاع أقل من تكاليف الهجوم، لأن امتلاك القوة و تراكمها لا يتم بسهولة و يسر، كما أن تحدي الدول المركزية الكبرى من قبل دولة طرفية ليس عملية سهلة المنال لذا تميل الدول عادة إلى الإبقاء على الوضع السائد.[4] كما تم التمييز بين الأسلحة الهجومية و الأسلحة الدفاعية ما يقلل نسبة الشك والتوتر، فإذا كانت الأسلحة هجومية فهذا يعني رغبة الدولة في الهجوم، وإذا كانت للدفاع فهذا يعني الرغبة في التحصين ما يضعف فرص قيام نزاع، و لكن في الحقيقة العلاقات الدولية مبنية على

(1) علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة**، بغداد، د.د،2010، د. ط، ص 167.
(2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الإسكندرية، المكتبة الأكاديمية، 1991، ط1، ص 265.
(3) Scott Burchill And others, **Teory Of International Relation**, London, Therd Edition, 2001, ed2, p35.
(4) John Baylis, Steve Smith, **Op. Cit**, P187.

الريبة و الشك، حيث تنظر الدول إلى تسلحها باعتباره دفاعي و تشير إلى الدول الأخرى باعتباره هجومي و يهدد المصلحة القومية، و بالتالي الوقوع في المعضلة الأمنية و السباق نحو التسلح مما يؤدي إلى نزاع.

الواقعية الهجومية: أبرز منظري هذا الاتجاه **جون ميرشهايمر** الذي يرى بأن الدول تواجه بيئة غير يقينية، حيث تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، و بالتالي كل دولة تهدف إلى امتلاك أقصى ما يمكن من القوة، و قد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من التصورات التالية :

. فوضوية النظام الدولي

. القوى الكبرى تملك قوى هجومية بإمكانها أن تحطم قوة بعضها البعض.

. البقاء هو الهدف الأساسي للدول، الدول الكبرى فواعل عقلانية. و بناءا على هذه التصورات يرى . بأن الدول الكبرى ترتاب على نحو دائم من القوى المنافسة لها.

. تسعى كل دولة إلى ما أمكن من القوة لتحقيق الهيمنة. [1]

يتجه **بيتر ليبرمان** إلى القول بأن فوائد الغزو أكبر من تكاليفه، و يثير الشك حول الفرضية القائلة بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا. فالدول العظمى تهدف إلى زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، و السيطرة في النهاية على النظام. فلكل دولة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض و أفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة و كلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم من دولة أخرى.[2] و تقوم الواقعية الهجومية على تحقيق السيطرة و الاستقرار عبر القوة، مما يعني دخول الطرف القوي في نزاعات مع الأطراف الأخرى من اجل إثبات ذاته و فرض الاستقرار.

❖ ***النظرية اللبرالية:***

تعود جذور النظرية اللبرالية إلى الموروث المسيحي . اليهودي في الأدبيات الغربية من خلال مفكرين من أمثال **أراسموس، جون لوك** و **وليام بين، امانويل كانط و جيرمي بينثام** و **ريتشارد كوبدن.**[3]

(1) John Mearsheimer, **The False Promise of International Institutions**, International Security, Vol 19, winter 1994-1995, PP 7-9.

(2) أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 278،279.

(3) جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث2004، ، ط1، ص ص 316،317.

اللبرالية المثالية: برزت بين الحربين العالميتين من خلال أفكار الرئيس الأمريكي **وودر ولسن** و**جون هوبسون ونمان انجل** و اهم افتراضاتها:

الفاعل: تعددية الفواعل من دول و مؤسسات دولية و أفراد مع التركيز على دور المؤسسات الدولية فوق القومية التي تحكم العلاقات بين الدول و تفرض السلم الدولي.[1]

بنية التفاعل: فوضى يمكن التحكم فيها من خلال القواعد القانونية الدولية.

أداة التفاعل: التركيز على التعاون من خلال القواعد الأخلاقية.

يفسر أنصار المثالية النزاع من خلال الفوضى الدولية الناجمة عن غياب الجوانب القانونية الأخلاقية و المؤسساتية التي من شئنها تنظيم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى وجود دول شمولية مغلقة موجهة من طرف صناع قرار ذوي طموحات توسعية من اجل النفوذ، عبر تمويل الجيوش و الدخول في نزاعات و كذلك التعاقدات الدبلوماسية السرية.

أما اقتصاديا فالنزاع حسب **هوبسون** يعود إلى التوجه الإمبريالي، المدفوع بالبحث عن الثروات النادرة و الرغبة في إيجاد أسواق، و ما ينجم عن ذلك من تنافس بين الدول الكبرى. [2]

يرى المثاليون انه يمكن التحكم في النزاع، من خلال إنشاء حكومة عالمية مستقلة لها مبادئ تسري فوق الدول وتنظم العلاقات الدولية، من خلال القواعد القانونية و رفض ميزان القوى، و استبداله بالالتزامات القانونية و التناسق بين المصالح القومية، و تفعيل الرأي العام الدولي في إطار أخلاقي ينبذ النزاع و يدعم السلم الدولي.

نشر الديمقراطية ونبذ قوى الشر الديكتاتورية و تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي و إرساء التعاون في المجال الاقتصادي ما يؤدي إلى انسجام مصالح الدول و يقضي على الشك و الريبة كذلك إنشاء منظومة أمنية دولية جماعية، و القضاء على أي تهديد للأمن الدولي.

تجسدت أفكار المثالية واقعيا من خلال عصبة الأمم كمنظمة دولية إلى أنها فشلت في إرساء السلم و ذلك يظهر من خلال تفجر نزاع مسلح عالمي ثاني، و بالتالي ضرورة تجديد الفكر المثالي.[3]

النظرية اللبرالية المؤسساتية: من روادها **دافيد ميتراني** و **ارنست هاس و كيوهين و جوزيف ناي.**

---

(1) بوروبي عبد اللطيف، **تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية، بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه،الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 - 2009، ص 115.

(2) جون بيلس، ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص 321،322.

(3) **المرجع نفسه**، ص 322 - 323.

لم تختلف اللبرالية المؤسساتية عن المثالية من خلال تعددية الفواعل بمعنى محورية الدول كفواعل، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية، أما من ناحية بنية التفاعل فهي فوضوية لغياب مؤسسة دولية فوق قومية، و أما عن أداة التفاعل فهي التعاون بين الدول من منطلق مصلحي و ليس أخلاقي.[1]

ترى اللبرالية المؤسساتية أن النزاعات تحدث لغياب مؤسسة دولية لها القدرة على فرض النظام بدل الفوضى، بالإضافة إلى عجز الدول على أداء وظائف معينة، فضلا في الانحراف عن الوظيفة الأساسية في تحقيق أهداف الرفاه و العيش الكريم للأفراد داخلها.

و لهذا فالسلم حسب اللبرالية الجديدة، إنما يتحقق من مؤسسات دولية قائمة على توافق الدول الكبرى و ضرورة وجود قوة لهذه المنظمة، بغرض فرض السلم الدولي.[2]

ضرورة التعاون في إطار يتخطى الحدود الوطنية، باعتبار أن تعاون في مجال ما يوسع التعاون إلى مجالات أخرى و بالتالي التوجه نحو الاعتماد المتبادل بين الدول، أين يصبح السلوك الأحادي لدولة ما أكثر صعوبة، و أكبر كلفة من السلوك التعاوني، و هكذا ينتهي الأمر إلى بناء الجماعة السلمية الدولية و يتضمن الاعتماد المتبادل عنصر الحساسية و الذي يعني عمق التأثير و التغير لدولة ما في دولة أخرى إضافة إلى عنصر الانجراحية والذي يدل على إمكانات و أدوات مجابهة التغيير و التأثير لدولة (أ) على دولة (ب).[3]

اللبرالية الجديدة: من أهم المسهمين فيها **ميشيل دويل** و**هدلي بول**، و اللبرالية الجديدة لست مختلفة عن اللبرالية المؤسساتية من حيث الفاعلين و بنية التفاعل و أداة التفاعل، و لكنها طورت من تصوراتها في كيفية إرساء السلم الدولي، من خلال نظرية السلام الديمقراطي كون الديمقراطية تميل إلى إقامة علاقات ودية مع الديمقراطيات الأخرى، و بالتالي بناء السلم و الاستقرار[4] في العلاقات الدولية. و بتفكك الاتحاد السوفيتي جرى التساؤل عن خيارات نقل الديمقراطية إلى الدول الأخرى، حيث تم التركيز في هذا الجانب

(1) حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه، الجزائر:جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012، ص 56.

(2) عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2008، د.ط، ص 91.

(3) السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير،الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 - 2010، ص 78.

(4) عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني في العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ط1، ص 95.

على المؤسسات الدولية و مبدأ الاشتراطية، بدل التدخل العسكري الذي يفضي إلى مزيد من الفوضى و النزاعات كما حدث في الصومال أو يوغوسلافيا.[1]

❖ ***النظرية البنائية:***

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات، كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، و كان **نيكولاس اونوف** أول من استعمل المصطلح في كتابه Word Of Our Making حيث ركز على انتقاد الواقعية البنيوية.

و أيضا المقال المرجع **لألكسندر واندت** الملقب بابي البنائية، و قد صدر هذا المقال سنة 1992 تحت عنوان الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy is What States Making . [2]

جوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي، من خلال تفاعل الناس مع بعضهم البعض بالأقوال والتفاهم و الاعتماد المتبادل فيما بينهم، و عبر تطور مرحلي تاريخي يتكون المجتمع من الناس ثم هذا المجتمع في حد ذاته يصنع الناس، من خلال قواعد منظمة تأتي عبر فترات متتالية[3] أي وجود:

الفاعل: الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل لكن ليس بالمفهوم الكلاسيكي، و إنما باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية، وتهدف لتحقيق المصلحة التي تتحدد وفق هوية الفاعل و تعتمد على الأطر الثقافية و الاجتماعية الداخلية، فالهوية تؤثر في مصالح الدولة و تعكس خياراتها و أفعالها.[4]

بنية التفاعل: النظام الدولي الفوضوي ذو التكوين المتبادل، إذ يعتقد البنائيون أن كلاهما يمثلان زوجا غير قابل للانفصال، فعوض إعطاء الأهمية للفاعل على حساب البنية، أو للبنية على حساب الفاعل و يطلق البنائيون على النظام الدولي اسم المجتمع الدولي، و كل بنية اجتماعية مكونة من مجموع هويات و

(1) جون بيلس، ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص330.

(2) حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة حالة تدخل التركي اليوناني في قبرص 1974- 2004**، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص34.

(3) ألكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود،2005، د.ط، ص 1.

(4) **المرجع نفسه**، ص 263.

إثنيات، و طوائف متفاعلة مع بعضها البعض. و الفوضى كما يراها البنائيون ليست معطى مسبق و إنما ما تصنعه الدول من خلال تفاعلاتها.[1]

أداة التفاعل: التذاتانية بمعنى الفهم التذتاني لكل من الفاعل والبنية، فالمعايير والقواعد والمعاني والثقافة والأيدولوجيا هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات، و تقود الأفعال، فالأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل وجودهم، و تعريف أنفسهم.[2]

من خلال المسلمات البنائية يمكن القول أن الدولة تعتبر التنظيم الاجتماعي الأكبر في المجتمع الدولي، من حيث تربعها على عناصر العنف الشرعي، و ضمها عدد هائل من الأفراد تحت سلطة واحدة منظمة بالقانون، و لديها هوية و شخصية قانونية يمكنها أن تحد من انتشار النزاعات فالدولة لها خصائص أساسية تميزها عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي، منها النظام القانوني المؤسساتي أي هيكل السلطة السياسية المبني من قواعد وم بادئ تحل من خلالها النزاعات و يدار بواسطتها المجتمع بالإضافة إلى فواعل أخرى مثل الجماعات الإثنية و الطوائف، الأحزاب، المنظمات الدولية و لكنها أقل تنظيما من الدولة. و هذه الأخيرة قد تعاني النزاعات ذات الطابع الاثني التي تتخذ كذريعة للتدخل الخارجي، بدافع القرابة و الانتماء الاثني الواسع، حيث يصبح البديل الأقل تكلفة و الأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، هذا إذا أضفنا مدى إسهامها في توسيع دائرة الأطراف المتنازعة، و بالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه نزاع داخلي قد يتحول إلى نزاع دولي علني أو خفي و بالتالي لا يعود نزاعا داخليا. [3]

ترى البنائية أن السياسة الدولية هي نتاج ما تصنعه الدول سواء كان فوضى أو تنظيم، فالسياسة الدولية ليست معطى سابق، بل هي مكونة من تفاعل الدول فيما بينها، من خلال التراكيب القيمية الهوياتية المحددة لسلوك هذه الدول وصناع القرار داخلها، ليبرز فيما بعد الجانب المادي المتمثل في النزاعات أو الضغوط الاقتصادية، أو المعاهدات أو التعاون، كما أن السياسة الدولية ليبست ثابتة و إنما

(1) عمار حجار، **مرجع سبق ذكره**، ص41.
(2) فاطمة حموته، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 - 2011، ص 86.
(3) ابراهيم بولمكاحل، "النظريات المفسرة للنزاعات الدولية"، **boulemkahel.yolasite.com** ، 2015/04/28.

متحولة من فوضى إلى تنظيم إلى نزاع حسب الثقافات و الخطابات السائدة داخل هذه الدول[1]، فالخطاب السائد "**Speech Act**" يساعد على أمننة "**Securitization**" القضايا، بفعل اللغة يمكن أن نجعل قضية أو مسألة ما أمنية، فالخطاب السائد في المجتمع يعكس و يشكل المعتقدات و المصالح، و يؤثر في السلوكيات و الخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية، بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه و بالفهم الجماعي لقوته، و كدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثلا بتعبير **واندت** حيث يقول: المسدس بين أيدي الصديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده مع أيدي عدو، لان العداء علاقة اجتماعية و ليس علاقة مادية.[2]

الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية، و القوة العسكرية لا تنفع و لا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية و الإيديولوجية و الهوياتية، و التي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية و الخطاب السياسي، و القيم الثقافية و الحقائق، و إدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي، من وضع نزاعي إلى وضع سلمي و العكس.[3]

المبحث الثالث: إدارة النزاع الدولي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التوجهات التي سلكها المفكرون في سبيل تحديد مفهوم إدارة النزاع الدولي، كما سنحاول الوقوف على أهم المبادئ المعتمدة في إدارة النزاع من خلال الاتي:

المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاع

يرى **هيو مايل** "**Hugh Miall**"**:** أن إدارة الصراع كمفهوم تقليدي ارتبط مع احتواء النزاع، حيث يرى المنظرون في إدارة النزاعات الدولية، أن النزاعات العنيفة نتيجة متأصلة ناجمة عن الاختلافات في القيم و المصالح داخل و بين المجتمعات، ول ا يمكن حلها من الناحية الواقعية، و أفضل ما يمكن القيام به هو إدارتها و احتوائها، من أجل الوصول إلى تسوية تاريخية تفرض وضع العنف جانبا، و العودة إلى

(1) عزيزي نوري، **الواقع الأمني في منطقة الأمن المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة ماجستير، الجزائر:جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012، ص15.
(2) عمار حجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.
(3) عزيزي نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

الحياة السياسية الطبيعية.[1] يفترض هذا التعريف أن النزاعات يمكن تسويتها، و أن التعامل معها يقتصر على احتوائها، و وضع حد للعنف.

ترتكز إدارة الصراعات حسب فريق بحث **مؤسسة بيرغوف Berghof Foundation** الألمانية: حول كيفية التعامل و السيطرة و تخفيف نزاع مفتوح، و الحد من الأضرار المحتملة الناجمة عن تصعيد النزاع فهو محاولة لاحتواء النزاع، و في أحسن الأحوال الوصول إلى حل وسط، مما يعني البحث عن طرق بناءة للتعامل مع النزاع، بحيث تهدف هذه الطرق إلى إشراك الأطراف المتنازعة في عملية تعاونية، و التي يمكن أن تساهم في إنشاء نظام عملي لإدارة خلافاتهم.[2]

يقصد بإدارة النزاع تلك الجهود التي تبدل لغرض احتواء وتقليص العنف، و حث الأطراف على البدأ بتسوية الخلاف و إنهاء العنف، كما يعني تقليص أو تخفيض أعمال العنف الموجهة ضد جماعة محددة بهدف وقفها و إعادة السكينة.[3]

يتجه **بيتر فالنستاين** إلى القول أن: إدارة النزاع عادة ما تركز على الجانب العسكري للنزاع، الذي يتصل بالقتال و إنهائه، و الحد من انتشار النزاع، و بالتالي احتوائه و احتواء مظاهر العنف فيه...بينما حل النزاعات هو أكثر طموحا حيث أنها تتوقع مواجهة عدم التوافق من قبل الأطراف، و الاشتراك في إيجاد وسيلة للعيش مع النزاع أو حله.[4]

تؤدي التعاريف السابقة لإدارة النزاع إلى جعل المصطلح محدود المضمون و الدلالة، بحيث تصبح إدارة النزاع معادلة إلى حد كبير لاحتواء مظاهر العنف فيه، و ليس حله و منع مظاهره المختلفة، لذلك عمل الباحثون على إيجاد مصطلحات أخرى تعبر عن عمليات أوسع و ابعد من مجرد الاحتواء، و ذلك انطلاقا من الانتقادات الموجهة للمفهوم التقليدي نذكر منها[5]:

---

(1) Hamad Ahmad Azem, **The Reconceptualisation of Conflict Management**, Peace, Conflict and Development Journal, Vol 7, July 2005, p4.

(2) Beatrix Austin and others. **Berghof Glossary on Conflict Transformation 20 notions for theory and practice,** Berlin: Berghof Foundation Operations GmbH, March 2012, p 18.

(3) خالدة دندون مرعي، **الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع9، 2003، ص 246.

(4)Peter Wallensteen, **Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System,** London: Thousand Oaks, New Delhi, Sage Publications, 2002, p.53.

(5) احمد جميل عزم، **إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع: مراجعة نقدية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 35، صيف 2012، ص 70.

التشاؤم: المفهوم التقليدي يفترض أن النزاعات يمكن تسويتها و من الصعب جدا بل نادرا ما تحل فإيقاف العنف بحد ذاته إنجاز. لكن هذا المفهوم يتعامل مع المظاهر المادية للنزاع بينما يغفل المظاهر المعنوية المتعلقة بمواقف و تصورات الأطراف لبعضها البعض، من خلال مشاعر الكره و الحقد و الغضب و القلق التي تبقى موجودة، و بالتالي إمكانية انفجار النزاع من جديد.[1]

عدم وجود تحليل: إدارة النزاع بالمفهوم التقليدي تفتقر إلى العمق والمدى المطلوب في تحليل النزاع، **فألان دويل** الذي قال في معرض نقاشه لمصطلح حل النزاع، (ما ينطبق أيضا على إدارة النزاع)، أن الدراسات التي تعنى بدراسة حل النزاع تركز على السؤال: ما العمل؟ وكيف نفعل المطلوب؟ مع قليل من الاهتمام بالسياق و الوضع الذي يحدث فيه النزاع. بينما يجب التركيز على القيود الاجتماعية التي تحول دون الوصول إلى حل، و ليس الاهتمام فقط بأطراف النزاع وسلوكهم[2]، **فجون بورتون** يؤكد محدودية المفهوم التقليدي لإدارة النزاع، إذ انه غير قادر على إدراك الجذور العميقة للنزاع، و التعامل معها، و يتجه **مايل** في معرض تبريره إلى الحاجة لنظرية جديدة (نظرية تحويل النزاع)، و ان هذه النظرية ضرورية إذا ما أردنا الحصول على التحليل الكافي للنزاع.[3]

إدارة النزاع بمفهومه الموسع يعد عملية تهدف إلى تحويل النزاع، و ليس مجرد التوصل إلى تسوية للخلافات، أو وضع حد لها، و ذلك عن طريق تحديد الحاجات الإنسانية الأولية، و بناء علاقات قابلة للتعزيز بين أطراف النزاع، من خلال خلق آليات هيكلية تتضمن المساواة بين جماعات الهوية، أو الجماعات المتعددة الثقافات، و بذلك تسعى إدارة و حل النزاعات إلى دراسة الحاجات و الخيارات و الى التوصل إلى اتفاقيات تتعدى تلبية الحاجات و إنما إلى إحداث تغير في الأنظمة و أنماط العلاقات التي أدت إلى إثارة النزاع.[4]

يعتبر تحويل النزاع جزء لا يتجزأ من سبل إدارة و حل النزاعات، فهو يشير إلى التعامل مع المصادر الاجتماعية و السياسية المتنوعة للنزاع، و العمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالنزاع إلى تغير إيجابي في المجالات الاجتماعية و السياسية. و بالتالي التركيز على أهمية و عوامل تغير السياق العام الذي يجري فيه النزاع باعتباره ظاهرة ديناميكية، مما يجعل معالجته بشكل نهائي تتطلب سلسة من

(1) Hamad Ahmad Azem**, op.cit**, p 7.

(2) احمد جميل عزم، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

(3) Hamad Ahmad Azem**, op.cit**, p 7,8.

(4) خالدة دندون مرعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

التحولات الضرورية في عوامل يؤدي عدم تغييرها إلى استمرار العنف و النزاع. و عليه فإدارة النزاع بالمفهوم الموسع (تحويل النزاع) هو إعادة تعريف أطراف و قضايا النزاع، من خلال تغيرات ثقافية و سياسية و اقتصادية تؤدي إلى تغير طرق التفكير، و بالتالي تغير الأهداف العامة لأطراف النزاع.[1]

يمكن القول على ضوء ما سبق أن إدارة النزاع كمفهوم مر بثلاث مراحل: حيث كان في المرحلة الأولى يقصد به احتواء النزاع و الحد من انتشاره، أما المرحلة الثانية فهي حل النزاع بمعنى تسوية النزاع و إيقاف العنف بين الأطراف المتنازعة، بينما تعبر المرحلة الثالثة عن تحويل النزاع، بمعنى نقل النزاع من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة النزاعات الدولية

هناك مجموعة من المبادئ تستند إليها الأطراف في إدارة النزاع الدولي و هي كآلاتي:

1 . تحديد الأهداف: عدم المبالغة، أو توسعة دائرة الأهداف المطلوب تحقيقها، و العمل على جعلها محدودة و دقيقة و واضحة وليست فضفاضة، و كذلك ليست تطالب بأهداف خيالية على صعيد الممكن تحقيقه. يشكل المبدأ أساسا في فعالية و نجاح كل الأهداف أو المصالح جوهرية لأي طرف، و لكن المطلوب إدارة النزاع بشكل يخفف هذه الأهداف بأقل الأضرار و الخسائر.[2] و يشير البعض إلى هذا المبدأ بمصطلح مرحلية الأهداف، أين يدرك كل طرف من الأطراف انه لا يمكن أن يحقق كل الأهداف دفعة واحدة، فالأهداف الكلية تتضمن أهداف ثانوية يمكن التخلي عنها و أهدافا جوهرية لا يمكن التخلي عنها، حتى لو تطلب الأمر الدخول في نزاع مسلح، لذلك على الأطراف تحديد الأهداف بدقة و التصرف بعقلانية، و عدم التشدد و المغالاة في المطالب الناتج عن تقدير لموقع الخصم بالضعف، و عدم قدرة هذا الأخير على الرد عن هذه المطالب، من شأنه أن يؤدي إلى فشل جهود إدارة النزاع و تصعيده إلى درجة كبيرة من العنف[3]. و الملاحظ عن هذا المبدأ انه يهدف إلى التنازل بين أطراف النزاع بشكل متساوي إلى الحد الذي لا يمكن معه التنازل أكثر.

(1) أحمد جميل عزم، **الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل استراتيجيات تحويل الصراع**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 24، خريف 2009، ص 11.

(2) سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ط1، ص113.

(3) احمد فخر، **التفاوض**، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ع7، جويلية 2005، ص ص10،11.

2 . عدم إحراج الخصم: من الأصول المستقرة في إدارة النزاعات، و يعني النظر إلى الخصم باعتباره شريكا في إدارة النزاع، هذا في إدارة النزاعات حديثا، أما قديما فكان اللجوء إلى ما يسمى بالمباراة الصفرية، أي أن طرفا يحقق الانتصار الكامل على حساب الخسارة الكاملة للطرف الآخر، بينما الآن أصبح الاعتماد على مباراة التنازلات، و ذلك لأن طرفي الأزمة قد أصبحا يجلسان في قارب واحد، و منه أن لا يتسبب الطرف الأول في إحراج الطرف الآخر[1]، و بالتالي إتباع استراتيجيات تصب في إطار توافقي يبحث عن صيغة توافقية، بمعادلة فائز/ فائز.[2]

3 . التصعيد التدريجي للردع أو الخيارات المرنة: فلا بد من التمسك بمبدأ الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة، أي أنه من الأكثر ملائمة أن نجرب خيارا بعد آخر، فإن لم ينجح خيارا ما، نلجأ إلى الخيار الأشد، لأن هذه المرحلة تفسح المجال أمام صانع القرار في تجربة بديل آخر و أقوى، في حالة فشل البديل الذي اختاره. و يتم تطبيق هذا المبدأ حتى يدرك طرف ما جدية الطرف الأخر في تحقيق الأهداف، من خلال التدرج في استخدام القوة، و في نفس الوقت ترك خيار من أجل الوصول إلى تسوية سلمية[3]، فمثلا كأن تقوم دولة باللجوء إلى الطرق القانونية من خلال محكمة العدل الدولية[4] و في حال فشل ذلك تلجا إلى الضربات المحدودة، فان لم يكن فالضربات الشاملة.

4 . إتاحة الوقت اللازم للخصم: و ذلك بغرض التدبر و عدم دفعه إلى خيارات متهورة، وع دم قطع الطريق اتجاه البدائل الأخرى، غير النزاع المسلح و القتال، وهذا من خلال إبقاء بدائل أخرى غير مذلة للخصم من أجل القبول بتسوية سلمية للنزاع. [5]

5 . توسيع نطاق المشاورات: حيث يسمح هذا المبدأ بوجود تعدد في الآراء حول عملية إدارة النزاع و يتعداها إلى رسم السياسة الخارجية للدولة، فتعدد الرؤى و شمولها لجوانب النزاع و سبل حلها، يساهم في التوصل إلى حسابات دقيقة حول تبعات كل قرار.[6] فمثلا نجد أن عملية توسيع المشاورات تتوافق مع

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، موقع كتب عربية،**www.kotobarabia.com** ص 41.
(2) John W. McDonald, **Citizen Diplomacy,** Modern Science and Vedic Science**,** V 5, N 1–2, 1992**,** pp122_124.
(3) سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.
(4) احمد سي علي، **مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة على الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، ع 11، جانفي 2014، ص 108.
(5) سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.
(6) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

المساعي الحميدة، و الوساطة الدولية، مما يؤدي إلى تقريب الآراء المتباعدة بين الأطراف و إيجاد حل يلقى قبول كل أطراف النزاع.[1]

6 . إحكام قبضة القيادة السياسية على القرار: هو من أكثر القواعد الأساسية رسوخا و اقلها تعرضا للجدل، تجنبا للعواقب الوخيمة، التي قد يترتب عليها نزاع عسكري، و ضمانا لتسخير القوة العسكرية لخدمة أهداف سياسية حددت بدقة، و عدم تجاوزها، و من ثم يكون هناك اتفاق عام على استخدام خطط الطوارئ بطريقة آلية أثناء النزاعات الدولية، و نما يمكن مراجعتها قبل التطبيق، و تعديلها في ضوء الظروف المصاحبة للنزاع.[2]

7 . توسيع قاعدة الدعم الداخلي و الخارجي للقرار: إن عملية إدارة النزاعات الدولية تتطلب توفير دعم واسع على الصعيد الدولي و المحلي و الإقليمي، و زيادة دائرة الدعم بكافة أشكاله، يلعب دورا أساسيا في غالب الأحيان، كتوجيه النزاع إلى الأهداف المنشودة، و غالبا الوصول إلى تسوية مقبولة بين أطراف النزاع و تحصين القرار من معوقاته الداخلية و الخارجية.[3]

8 . تحصين قرار النزاع ضد المؤثرات الداخلية: فسلامة قرار النزاع يتوقف في القدرة على عزله عن المؤثرات الداخلية بقدر الإمكان، وبناء حساباته على أسس موضوعية خالصة تتعلق بمواجهة الخطر الداهم الذي يهدد إحدى القيم الجوهرية للدولة، أو ما يعرف بالمعطيات الذاتية للموقف، أو من خلال منظور محدود لطبيعة الخطر.[4]

9 . تعزيز نظام الاتصالات بين أطراف النزاع: تتطلب إدارة النزاعات تعاوناً مشتركاً، بين أطراف النزاع من خلال العمليات الاتصالية التي تهدف لتفادي الإدراك المشوه، و الفهم السلبي للمواقف، و ما ينجم عن ذلك من تداعيات قد تؤدي إلى تصعيد النزاع، و لذلك يجب الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة و متيسرة، و متعددة بقدر الإمكان، و ابرز مثال على فعالية هذا المبدأ في احتواء النزاعات هو أزمة الصواريخ الكوبية فيما يعرف بالخط الأحمر بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي.[5]

---

(1) حسن محمد صالح حديد، **الوساطة ودورها في حل النزاعات العربيةـالعربية (دراسة تحليلية في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م15، ع10، اكتوبر2008، ص 320.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص43، 44.

(3) سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

(4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

(5) مؤسسة إبداع للأبحاث والتدريب، **إدارة الأزمات (إطار نظري)**، غزة: معهد التنمية البشرية، د. س، ص 75.

و الاتصال أيضا يشمل التفاوض، حيث يعرفه معهد السلام الأمريكي باعتباره: عملية لتحقيق الأهداف من خلال الاتصال والمساومة، مع افتراض أن يكون التوصل إلى اتفاق هو النتيجة.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مبادئ إدارة النزاع هي مجموعة قواعد تستند إليها الأطراف بغرض احتواء النزاع و منع انتشاره إلى مستويات عليا من العنف.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لإدارة النزاعات

نجد أن هناك العديد من الأطر النظرية تفسر إدارة النزاع الدولي من خلال تحديد سلوك الأطراف والاستراتيجيات المتبعة من قبلهم في سبيل تحقيق أهدافهم و تأثير ذلك على منحى النزاع و اهم هذه النظريات كالآتي:

المطلب الأول: نظرية اللعبة:

تعرف نظرية اللعبة بأنها ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية و بعض الحالات الاجتماعية المتكررة. و بما أن النزاعات أحد أشكال التفاعلات الاجتماعية و الدولية فانه قابل لتحليل بأسلوب نظرية اللعبة من خلال التعامل معها كأنها مباريات في الاستراتيجية[2]. و يفترض في تحليل المباراة وجود أربعة عناصر رئيسية:

1 . اللاعبين: فاللاعب وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.

2 . القواعد: و هي تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة حيث أنها تحدد لكل لاعب الخيارات المتاحة أمامه.

3 . الاستراتيجية: هي تحدد تحركات اللاعبين في حالة تحرك الخصم في اتجاه ما.

4 . النتيجة أو المحصلة: هي ما يتحصل عليها اللاعب كنتيجة لإتباعه استراتيجية معينة و يعبر عن المحصلة بعدد رقمي في العادة. و يمكن تقسيم المحصلة إلى شكلين أساسين:

(1) برنامج التدريب المهني، **تحليل الصراعات**، د.م: معهد السلام الأمريكي، 2006، ص54.
(2) ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2009، ط1، ص99.

1 . المباراة الصفرية: و هي المباراة التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني أو العكس، بحيث يكون أي مكسب لأي طرف هو خسارة للطرف الآخر. و المباراة الصفرية لا تحتمل حلا وسطا إذ أنها تتطلب تدمير و تشويه الآخر " إما قاتل أو مقتول "حيث يريد كل طرف في النزاع تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد من الخسائر لخصمه. [1]

2 . المباراة اللاصفرية و هي بعكس المباراة الصفرية التي تفترض حالة نزاع مع وجود مساحة واسعة للتنسيق و التعاون بين طرفي النزاع حيث أنهما قد يكسبان أو يخسران معا[2].

و تضم النظرية أشكال المباريات و النماذج نذكر منها مباريات المعلومات التامة و غير التامة، مباريات التحالف و التنازع، مباراة القائد، مباراة الحامي و الزبون، مباريات السوبر و من بين النماذج نجد نماذج المنفعة أو الوصول إلى حل، نماذج التفاعل الاستراتيجي، و أهمها نموذج معضلة السجين ون موذج معضلة الجبان حيث سنستعرض كليهما باعتبار استعمالهما المتكرر في تفسير النزاعات و العلاقات الدولية:

معضلة السجين: تقوم على افتراض أن شخصان متهمان بارتكاب جريمة و لكنه لا يوجد دليل عليهما عند التحقيق يتم الفصل بين الاثنين، إذ يوضع كل منهما في غرفة معزولا عن الآخر و لا يوجد اتصال بينهما و هنا تكون الخيارات أمامهما ما يلي:

1 . أن يعترف أحد المتهمين ولم يعترف شريكه، فان الذي اعترف سيطلق صراحه لتعاونه مع السلطات أما المتهم الثاني فسيعاقب بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات.

2 . إذا اعترف كل من المتهمين، فان كليهما يعاقب بعقوبة السجن ل 5 سنوات.

3 . إذا لم يعترف كل من المتهمين، فان كلاهما يذهب للسجن سنة واحدة و هنا تتوقف النتيجة على درجة الثقة بين الطرفين و مدى عقلانيتهما و إمكانية ارتداد أي منهما عن موقفه بحسبان الفوائد التي ستعود عليه إذا ما ارتد، و تؤكد هذه اللعبة على أهمية التعاون و الثقة بين الأطراف حتى في ضوء

(1) حسن محمد وجيه، **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1991، د. ط، ص 15.

(3)Ae Jung Kim **,** ''Cooperation and Game Theory in International Politics'', **http://ir.library.osaka-u.ac.jp/dspace/bitstream/11094/8804/1/20-9_n.pdf** ,15/05/2015, p 115.

انعدام التواصل و تبادل المعلومات بينما تؤدي إلى تحقيق الفوائد بصورة مشتركة كما أنها في نفس الوقت توضح إمكانية تفضيل أحد الأطراف لمصلحته الخاصة، بحيث يرتد عن موقفه المساند للاعب الآخر و يفوز بالغنيمة لوحده أي إطلاق صراحه.[1]

أما معضلة الجبان فهي مشابهة للعبة كان يلعبها المراهقون في أمريكا خلال الخمسينيات و تقوم على المواجهة بين سيارتين، إذ ينطلق قائد كل منهما من جهة معينة في اتجاه الأخر في حين يخسر الأول(الذي انحرف) الكثير من هيبته لكنه يبقى على قيد الحياة، و ان يقرر الاثنان معا الانحراف و التراجع، و هنا تسود العقلانية خيارتهما لأنهما يدركان العواقب على الرغم أن الآخرين قد ينظرون إليهما نظرة تسودها السخرية، أو يستمر كلاهما بالقيادة إلى أن يصدما و قد يهلكان سوية نتيجة الاصطدام أو يعانيان من خسائر رهيبة، فبالرغم على الالتزام بالمواقف فالنتيجة مروعة، أي أن التعاون وارد كما هو النزاع.[2]

المطلب الثاني: نظرية الردع

تعتبر فكرة الردع فكرة قديمة تظهر من خلال المثل الروماني" إذا كنت تريد السلم، فتأهب للحرب"[3] أو ما قاله **ليوني** بأنه يجب "إثبات القوة كي لا يكون ثمة حاجة لاستعمالها"[4]. و أكثر إشكال الردع شيوعا هو المتمثل في توعد الخصم المفترض بضربة عقابية موجعة في حال حدوث اعتداء من جانبه [5] و هو ما يسمى الردع عن طريق الترهيب أو التخويف بالعقاب، و عليه فالردع إذا هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية.[6]

أما اليوم فقد ارتبط الردع بالسلاح النووي و إن لم يكن ذلك بعد ظهور هذا الأخير مباشرة، إذ رأى عالم الفيزياء **جوزيف روتبلات** منذ صيف 1939 أن الوسيلة الوحيدة لمنع ألمانيا من استخدام قنبلة نووية ضد الحلفاء هي تهديدها بضربة انتقامية بالسلاح نفسه، و قد تحدثت مذكرة **فريش . بيرلز** عن إمكانية

(1)حامد احمد مرسي هاشم،**نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على: الصراع العربي الاسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ط، 1984، ص ص 21،20.

(2) حامد أحمد مرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

(3) برونو تيريتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**، تر عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011، ط1، ص ص 44،43.

(4) علي عودة العقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 221.

(5) برونو تيريتري، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

(6) علي عودة العقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص222.

إقامة تهديد نووي مضاد من جانب قوات الحلفاء، ليؤكد العالم البريطاني **هنري تيزارد** بان السلاح النووي يمثل وسيلة ردع ضد كل عدوان عسكري. و فكرة انحصار دور السلاح النووي في الردع لم تترسخ إلا رويدا بمرور الزمن فخلال الخمسينيات كانت فكرة استعمال السلاح النووي في الأوساط الحكومية الأمريكية و السوفيتية فكرة غير مستبعدة.[1] و لقد شكلت كل من القوتين السوفيتية و الأمريكية قوة رادعة للطرف الآخر إبان الحرب الباردة، و بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت القوة الأمريكية رادعة للقوى الدولية الأخرى سواء في الميدان العسكري أو في الميادين الأخرى.[2] و الردع مرتبط بعناصر تلخص في الآتي:

1 . توفر القدرة على الثأر بما يلحق ضررا بالخصم يفوق حجمه و مداه أية ميزة يمكن أن يحصل عليها الخصم من خلال مبادرته بالضربة الأولى.

2 ـ وجود إرادة سياسية و التصميم على استعمال هذه القوة في ظروف معينة، و الردع لا يصل إلى مسألة استخدام القوة، و إنما يركز على حشد عناصر القوة و التلويح أو التهديد بها، بما يجعل الخصم يدرك جدية هذا التهديد.[3]

ويمكن تصوير قوة الردع لدى بلد معين من خلال حاصل الجمع بين هذين العنصرين رغم أن هذا لا يعني أن القدرة و الإرادة متساويان، فوجود قوة عسكرية ظاهرة للعيان يجعل الخصم يحسب ألف حساب قبل التفكير في شن اعتداء بينما الخطب الرنانة الغير مستندة إلى قوة حقيقة لن تكون لها مصداقية، و هذا ما يعرف بالردع الواقعي التي تستند إليه كل الدول عدا إسرائيل التي نجد أنها الدولة الوحيدة التي لا تستعمل هذا النظام بحكم أنها لا تفصح عن عقيدتها العسكرية أو وسائلها النووية.

و الثنائي المتكون من الإرادة و المقدرة ليس كافيا لتحقيق أقصى درجات الردع و إنما تستلزم ضرورة التبليغ عن كل هذه العناصر و التأكد على أنها مفهومة جيدا من طرف الخصم.[4]

المطلب الثالث: نظرية التصعيد

يمكن تعريف تصعيد النزاع باعتباره الزيادة الحاصلة أو التي تحصل على كثافة النزاع أو ينتج عنها توسيع إطاره و مداه[5]، و يعبر عنه **فريدريتش غلاسل** كنموذج يعبر عن زيادة في التوتر داخل نزاع بدأ

(1) برونو تيريتري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45،46.
(2) عمر كوش، "استراتيجية الردع"، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books** ، 2015/05/17.
(3) علي عودة العقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص222.
(4) برونو تيريتري، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 48،49.
(5)علي عودة العقابي، **مرجع سبق ذكره**، ص218.

بمحاولة تحقيق شيء ما، مرورا إلى الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم، وصولا إلى التدمير المتبادل مع وجود إمكانية لتخفيض حدة النزاع حسب المرحلة التي وصل إليها النزاع.[1]

و نظرية التصعيد تهتم بالمتغيرات و العوامل التي تؤدي إلى تصعيد النزاعات و تنزيلها و بالتالي انتهائها و التي تحدد في النهاية الآفاق التي يمتد إليها النزاع، و هي حسب الدكتور **إسماعيل صبري مقلد** تشمل الحدود الجغرافية للنزاع، و عدد الأطراف المتنازعة، و طبيعة الأهداف من حيث الشمول و المحدودية، و عمق تأثيرات النزاع على المستوى الدولي، بالإضافة العوامل المحددة لكثافة النزاع و هي الأدوات المستخدمة في إدارة النزاع و مدى عنفها، و تشمل نوعية الأسلحة و قوتها التدميرية، و كمية الموارد المخصصة للنزاع، و مدى اتساعها و وفرتها.[2] و في كل نزاع نجد أن هناك عوامل تدفع باتجاه التصعيد و أخرى تتفاعل في الاتجاه المضاد أي التنزيل و أن جميع هذه العوامل تتصل أساسا بمصالح أطراف النزاع. و قد صنفها الدكتور **علي عودة العقابي** كالآتي:

الجدول 01: العوامل المتحكمة في تصعيد النزاع و تنزيله و انتهاءه.

عوامل تصعيد النزاع	عوامل تقلل من حدة النزاع	عوامل انتهاء النزاع
التصعيد كإجراء ردعي للطرف الآخر. التصعيد لتقليل احتمالات الخسارة. التصعيد باعتباره يخلق ميزة معينة لأحد الأطراف. ضغط الرأي العام باتجاه التصعيد. التصعيد نتيجة تدخل طرف ثالث في النزاع. التصعيد لعدم وجود ثقافة راسخة في حل النزاعات.	ضغط الرأي العام في اتجاه تهبيط النزاع وحله. التهبيط بهدف إظهار حسن النية و إيجاد حل سلمي للنزاع. ضعف أو استنزاف أحد الأطراف	التوصل إلى الغاية من النزاع اختفاء المبرر الذي نشا النزاع بسببه. إعادة تعريف المصالح مما يؤدي إلى تقويم المواقف. انهيار أحد الأطراف.

المصدر: علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة**، بغداد: د.د، 2010، د.ط، ص ص 218 . 220.

(1) سيمون مايسون، ساندرا ريتشاردز، "أدوات تحليل النزاعات"، تر محمد حمشي، **http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/15416/ipublicationdocument_singledocument/83abf0f4-460a-4165-a493-f4171b54b734/ar/Conflict_Analysis_Tools_Arabic_Hamchi.pdf**، 2015/05/18، ص11.

(2) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: ذات السلاسل،1978، د. ط، ص 319.

يفرق **غلاسل** بين تسعة مستويات للتصعيد، و قد رتبها بشكل تنازلي، باعتبار أن الديناميكيات المؤدية إلى التصعيد سلبية، و كلما تم تركيز أطراف النزاع على هذه الديناميكيات السلبية كلما أدى ذلك إلى التصعيد. و كلما زاد التصعيد كلما تطلب الأمر من المتدخل أن يكون أكثر فعالية و قدرة على التأثير لأن احتمالات سلوك الأطراف المتورطة وفقا لنظام المساعدة الذاتية تتضاءل و بالتالي فعالية عمليات التدخل من المستوى الأول إلى المستوى التاسع[1] و مستويات التصعيد التسعة تكون كالآتي:

1 . مرحلة التصلب: تتميز هذه المرحلة بوجود مواقف ثابتة اتجاه قضايا معينة بحيث تكون هذه المواقف غير متوافقة في نظر أطراف النزاع، مما يمهد للتصعيد إلى المرحلة القادمة خصوصا إذا فقد أحد الأطراف أو كليهما الثقة في إمكانية حل المشاكل عن طريق مناقشات مباشرة ونزيهة.[2]

2 . مرحلة النقاش و الجدل العميق: في هذه المرحلة تتطور المناقشات إلى مواجهات كلامية، حيث تسعى الأطراف إلى تدعيم وجهات نظرها و تقويتها، و بالتالي تزايد التشدد في وجهات النظر و تعزيزها باستراتيجيات تؤثر على سمعة الطرف الآخر، و لضمان ذلك تعتمد الأطراف على التشاحن حول الأسباب الكامنة وراء المشاكل الحالية من أجل تجنب اللوم و مبالغة قوية من آثار و عواقب موقف الطرف الآخر بغية البرهنة على سخافتها، تعليقات تدل على علاقة القضية المركزية بالاهتمامات الأخرى، و إعطاء قيمة أكبر لمسالة الاعتبارات.

و نجد أن الأطراف في هذه المرحلة مازالت متمسكة جزئيا بالأهداف و المصالح المشتركة، إلا أن انعدام الثقة المتزايد يخلق شعورا بعدم الأمان و فقدان السيطرة، مما يشعر أحد الأطراف بان الكلام المتزايد لا فائدة منه، و يبدأ في التصرف دون استشارة الطرف الآخر فينزلق النزاع إلى المرحلة الثالثة من مراحل التصعيد.[3]

(1) سيمون مايسون، ساندرا ريتشاردز، **مرجع سبق ذكره**، ص12.
(2) Thomas Jorden, " GLASL'S NINE-STAGE MODEL OF CONFLICT ESCALATION", **http://wahlstroem.dk/GLASL.pdf** ,18/05/2015, pp 1,2.
(3) Thomas Jorden, **Op cit**, pp 2,3.

3 . مرحلة الأفعال بدل الأقوال: حيث يسود الاعتقاد بعدم جدوى الكلام، و التوجه نحو تقديم حقائق واقعية لإدانة الخصم و تقديم دلائل مادية[1]. و نجد أن هناك خسارة للتعاطف بين الأطراف كما أن هناك خطورة في التفسير الخاطئ لأفكار و سلوك الطرف الآخر.

4 . التحالفات: تقدم الأطراف على مناورة بعضها البعض ضمن أدوار سلبية و القتال بينها وفقا لتلك الأدوار، و تجنيد المؤيدين من أطراف أخرى لم تكن متورطة في النزاع.[2]

5 . الإهانة وإلحاق الخزي : يتم شن حملات علنية و مباشرة على الاستقامة الأخلاقية للخصم بهدف إهانته و إلحاق الأذى به.

6 . استراتيجية التهديدات ظهور التهديدات والتهديدات المضادة، و تصعيد النزاع من خلال إعطاء مهل و التهديد بأعمال انتقامية.[3]

7 . الضربات التخريبية المحدودة: في هذا المستوى لم يعد ينظر إلى الخصم على انه كائن بشري، و من ثم إضفاء الشرعية على الأعمال التخريبية. يحدث هنا تحول في القيم، حيث ينظر إلى الهزائم الصغيرة على أنها انتصارات.

8 . تشتيت الخصم: يصبح تخريب و تشتيت نسق الخصم هدفا رئيسيا[4]

9 . معا نحو الهاوية: وصول الأطراف إلى المواجهة الشاملة حيث لا أمل في التراجع نحو الخلف و يصبح تدمير الذات مقبولا إذا كان هناك تدمير للخصم.[5]

(1) خالد سليم، ريبيكا صبار وآخرون، **دليل سيمفونية التغيير: إطار لبناة السلم الأهلي...ولقادة الحوار والتغيير المجتمعي**، فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، د.س ، د.ط ، ص 48.

(2) Max Lucade, **Conflict is inevitable, but combat is optional**, Berlin: Berghof Foundation (ed),2012,p 14.

(3) **ibid**, p15.

(4) Ruth Mischnick PhD, **Nonviolent Conflict Transformation,** Bratislava/Slovakia, Centre for Training and Networking in Nonviolent Action, Partners for Democratic Change Slovakia and other, Without edition, Without the year of publication, p35.

(5) Simon Mason and Sandra Rychard, "CONFLICT ANALYSIS TOOLS", **https://www.eda.admin.ch/content/dam/deza/en/documents/Themes/resource_en_92755.pdf** , 19/05/2015, p 6.

يمكن التقليل من حدة النزاع حسب كل مرحلة من مراحل النزاع بدأ بنظام المساعدة الذاتية، أين يمكن للأطراف و التركيز على القضايا المشتركة و أوجه الاتفاق بدل أوجه الخلاف و الشقاق،و هنا يكون الأطراف في حاجة إلى قوة دبلوماسية و ثقافة راسخة في حل النزاعات.

في حال فشل الأطراف في حل مشاكلهم فلابد من وساطة تسهيلية التي تعني وجود وسيط مسير، أي أن الأطراف هي التي تختار المواضيع التي تريد التحدث عنها في جلسة الوساطة، و الكيفية التي تريد حل النزاع بواسطتها، و يعمل الوسيط على توفير الدعم البناء لأطراف النزاع و تشجعهم على حل مشكلاتهم و عليه يلعب الوسيط دور المنظم الذي يحدد مسار الوساطة بينما تحديد موضوع الوساطة و الهدف منها يقع على عاتق الأطراف.[1]

و في حال فشل الخيار السابق لا بد من التدخل عبر القيام بعملية مرافقة فان لم يجدي ذلك يجب التوجه إلى الوساطة الكلاسيكية أين يعرض طرف ثالث على أطراف النزاع المساعدة في حل النزاع أين يكون الأطراف على استعداد إلى الإصغاء لمقترحات الوسيط و اخذ مقترحاته على محمل الجد بالنسبة لإدارة أو حل الخلافات.[2] أما في حال الفشل و تعنت الأطراف فلا بد من اللجوء إلى التحكيم حيث يعالج النزاع في إطار القانون الدولي و بالتالي صدور قرار لصالح احد الأطراف على حساب الأطراف[3] و إن تم رفض قرار التحكيم الدولي فلا بد من فرض الحل من خلال القوة. و فيما يأتي نموذج التصعيد **لفريديريش غلاسل:** **الشكل انظر الصفحة الموالية**

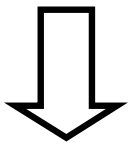

(1) لايزه دولنه وآخرون، **مدخل إلى الوساطة التسهيلية**، الرباط: KVIFO،2013، د.ط، ص26.
(2) كريستوفر مور، **عملية الوساطة: استراتيجيات عملية لحل النزاع**، تر فؤاد سروجي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،2007، ط1، ص38.
(3) أحمد سي علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

الشكل رقم 06: نموذج التصعيد **لفريدريتش غلاسل**

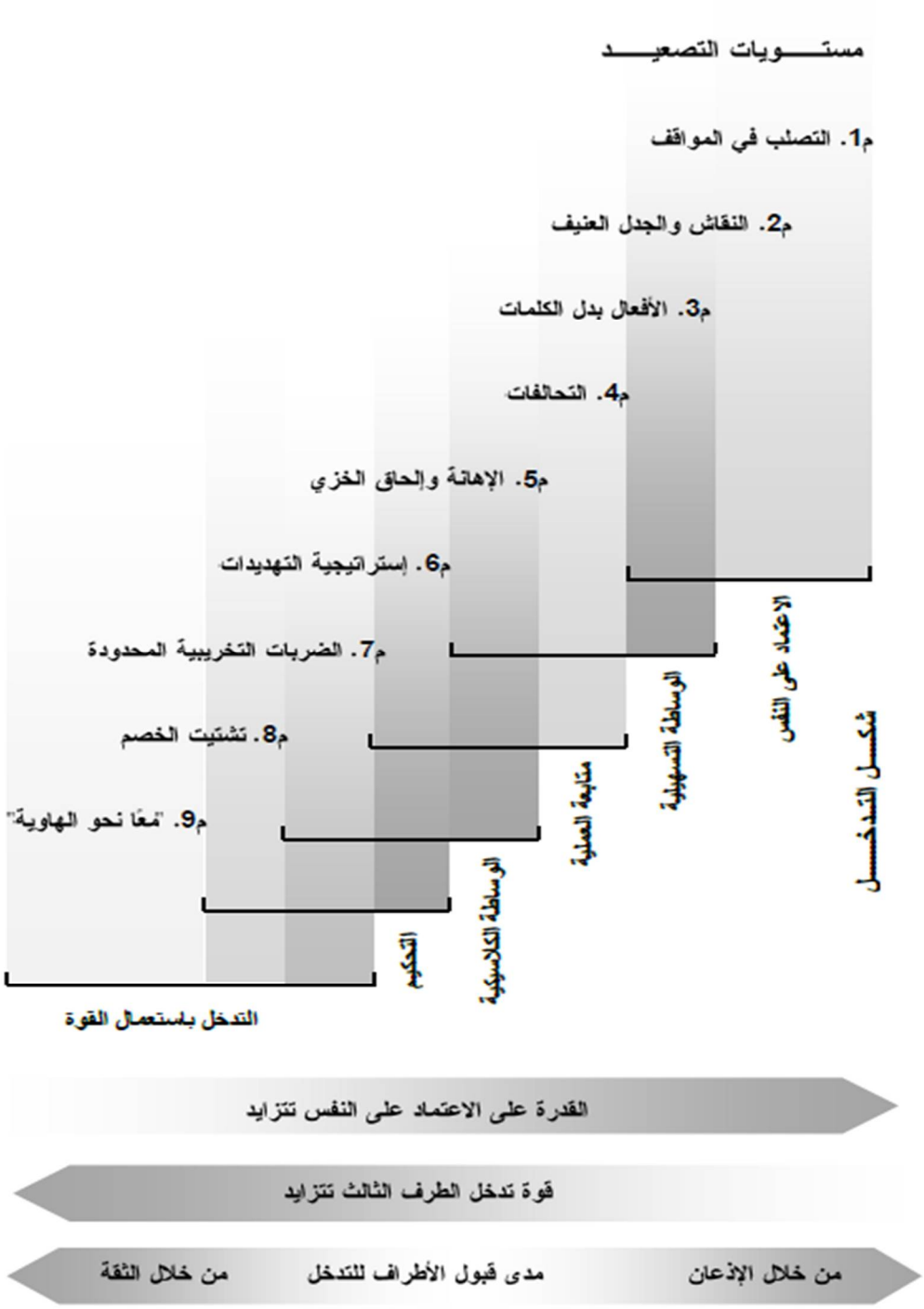

المصدر: سيمون مايسون، ساندرا ريتشاردز، "أدوات تحليل النزاعات"، تر محمد حمشي، **http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/15416/ipublicationdocument_singledocument/83abf0f4-460a-4165-a493-f4171b54b734/ar/Conflict_Analysis_Tools_Arabic_Hamchi.pdf**، 2015/05/18، ص13.

الفصل الثاني: الاهمية الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة النزاع

مدخل:

ظهرت عدة تعريفات للجيوستراتيجية يمكن تلخيصها في اعتبار أنها دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة او المنظمة الاقليمية و مدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية للدولة، و تعتمد الجغرافيا الاستراتيجية في التحليل على الدمج بين الجغرافيا السياسية و الطبيعية و البشرية و العسكرية والاقتصادية، و تهدف بذلك إلى التخطيط و رسم السياسة الخارجية للدولة او المنظمة وفق الاعتبارات الجغرافية و الاستراتيجية. و يتفق هذا التعريف مع تعريف الدكتور **امين محمد عبد الله** حيث يعرف الجيوستراتيجية بالقول " انها معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل او فهم المسائل السياسية و الاقتصادية ذات الاعتبارات الدولية، و ان هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة و صولا لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب او السلم، كأن نجري دراسة صلات الموقع بالتجارة العالمية و بالأحلاف العسكرية او دراسة الحدود السياسية و الاقتصادية... بما تحمله الحدود من معطيات ثقافية بين الشعوب المجاورة."[1]

و بالنسبة لإقليم أوراسيا فهو يعتبر ذو أهمية جيوستراتيجية بالغة بالنسبة لأجندات الدول الكبرى في العالم، لما يحتويه من ثروات و ما يحوز عليه من أهمية جيوبوليتيكية كبرى ، فمنطقة أوراسيا تعتبر منطقة التقاء بين قارتين كبيرتين هما أوروبا و آسيا. ولقد ركز العديد من المنظرين و الاستراتيجيين على أهمية المنطقة، كالمنظرين الجيوبوليتيكيين من ضمنهم **هالفرود ماكيندر** و **نيكولاس سبيكمان** ، كما ركز عليها المفكرون الاستراتيجيون، **كزبيغنيو بريجنسكي** الذي تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية أفكاره كنهج لسياستها الخارجية في المنطقة.

(1) امين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، القاهرة: مكتبة النهضة الفكرية، 1969، د.ط، ص19.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة أوراسيا

يعود أصل كلمة استراتيجية إلى اللاتينية إلى الكلمتين **stratos agein** و تعنيان الجيش الذي ندفع به إلى الأمام، و بجمع الكلمتين نحصل على المصطلح **strategos** و الذي يعني الجنرال. و الصفة المشتقة منها **strategikos** فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري، و تعني أيضا الصفات التي يمتلكها الجنرال. إذن فالاستراتيجية هي فن قيادة الجيش و بشكل أشمل هي فن القيادة. [1]

اما من الناحية الاصطلاحية فمدلول الاستراتيجية بدا مع الدراسات العسكرية لكنه توسع ليشمل العديد من الجوانب يلخص ذلك **هاري ار يارغر** بتعريفه للاستراتيجية باعتبارها "علم و فن تطوير و استخدام القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و السيكولوجية و العسكرية للدولة بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة لخلق تأثيرات و ظروف تحمي المصالح القومية و تعززها مقابل الدول الأخرى أو الظروف و المستجدات ، و تسعى الاستراتيجية إلى إيجاد التآزر و التناسق بين الأهداف و الطرائق و الموارد".[2] و عبر هذا التعريف يظهر لنا التوسع الكبير الذي طال مفهوم الاستراتيجية بالنظر الى التطورات التي طالته خصوصا في القرن العشرين حيث أصبح يعني استغلال جميع موارد وقدرات الدولة و تسخيرها لخدمة مصالحها القومية وليس القدرات العسكرية فقط.

و يمكننا أن نستخلص الأهمية الاستراتيجية لأوراسيا من خلال نظريات المفكرين الاستراتيجيين في ما يعرف بـ علم الجيوبوليتيكا، كما سنتطرق إلى ما في المنطقة من موارد اقتصادية بالإضافة إلى الاطلاع على التنوع السكاني بما يعطينا نظرة شاملة عن منطقة أوراسيا.

(1) نسيم بهلول، **في الاستراتيجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2010، د.ط، ص 16.
(2) هاري آر. يارغر ،**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001، ط1،ص 16.

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكة لأوراسيا

تعريف الجيوبوليتيك :

الجيوبوليتيك مصطلح من أصل يوناني يتكون من جزئين، كلمة geo و تعني الأرض و ترمز لعلم الجغرافيا، و كلمة politique و تعني سياسة الدولة، و الكلمة في مجملها تعني دراسة العلاقة بين الأرض و السياسة اي ما يمكن ان يفرضه الواقع الارضي او المكاني بكل عناصره(الموارد، الحجم، السكان...الخ) من متغيرات قد تؤدي الى انكماش في سياسة الدولة، او الى توسيعها و تطويرها.[1] إذن فكلمة الجيوبوليتيك تعني دراسة تأثر العوامل الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية بسياسة الدول و بالعلاقات الدولية. و ينظر للمصطلح أيضا على انه دراسة كل أشكال التنافس التي تقوم بين الدول لأجل التحكم و التأثير على الأقاليم و السكان الموجودين بها، فتقوم الجيوبوليتيك بتحليل أهداف الأطراف الفاعلة و الموارد و الطرق التي تستعملها للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف. [2]

يطلق مصطلح الجيوبوليتيك في مفهومه الضيق على تأثير السياسة في الجغرافيا، لكنه تطور ليشمل دلالات أوسع، فصار يعبر عن الروابط النسبية (تأثير و تأثر) بين السلطة و السياسة و الفضاء الجغرافي المتواجدة فيه ضمن ظروف محددة، أي كيف يحدد سلوك الدولة موقعها، مناخها، مواردها الطبيعية، سكانها و مواردها الطبيعية و كذلك موقعها في هرم الدول التراتبي. و العكس صحيح، أي كيف تأثر كل هذه العوامل على سلوك الدولة، فيما نجد بعض المفكرين العرب ممن يرفضون ذلك و يدرجونه ضمن مصطلح الجغرافيا السياسة لأنهم لا يعتبرون أن مصطلح الجغرافيا السياسية كترجمة لمصطلح geopolitique و إنما الجغرافيا السياسية هي عكس الجيوبوليتيك فهي حسبهم تدرس كيفية تأثير الجغرافيا على السياسة و سلوك الدولة، بينما الجيوبوليتيك عندهم تدرس تأثير السياسة على الجغرافيا فقط أي أنهم حصروا المصطلح في مفهومه الضيق كما ذكرنا سابقا. و غالبا ما ينظر للجيوبوليتيك على أنها جزء من الفكر

(1)عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006، ط1، ص 52.
(2) محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة، **محاضرات حول جيوبوليتيك البترول في العالم**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2014-2013، ص 2.

الاستراتيجي الذي يهتم بأهمية القوة البرية و القوة البحرية في تاريخ العالم، و لأجل فكرة السيطرة العالمية. [1]

و قد أكدت دراسات الجيوبوليتيكا أهمية منطقة أوراسيا بصفة عامة و ذلك انطلاقا من آراء اثنين من أهم روادها وهما: **هالفورد ماكيندر** و **نيكولاس سبيكمان**.

❖ نظرية قلب الأرض (هالفورد ماكيندر 1861 .1947):

يعتبر من أهم المؤسسين للمدارس الأوروبية في الجغرافيا السياسية، و قد عرف البريطاني **ماكيندر** بواقعية منهجه و باستنتاجاته العلمية الدقيقة و الواضحة [2]. و لقد اعتبر ماكيندر أن الكرة الأرضية عبارة عن كتلة واحدة من اليابسة، كما قام بإطلاق اسم جزيرة العالم **(world land)** على القارات القديمة الثلاث، أفريقيا، آسيا و أوروبا، باعتبارها كتلة قارية واحدة، و ذلك سنة 1904 عندما قام بتقديم مقال أمام الجمعية الملكية الجغرافية في لندن بعنوان: **"المحور الجغرافي للتاريخ"**. و قدم في مقالته الأفكار الأساسية لنظرية قلب الأرض **(heart land)** لأول مرة[3]. و هذه الخريطة تبين فكرة قلب الأرض **لماكيندر** سنة 1904 :

الخريطة رقم01: خريطة قلب الأرض **لهالفورد ماكيندر** سنة 1904

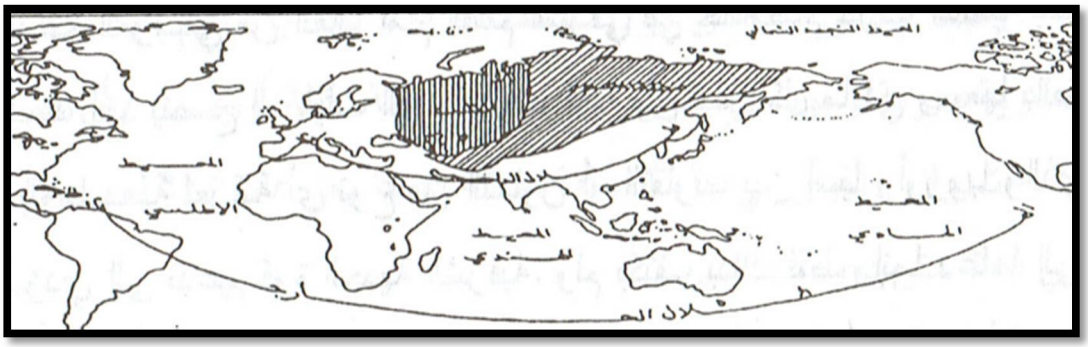

المصدر: عباس غالي الحدثي ، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات** ، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ،2004، ط1 ، ص 51.

(1) مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 161،164.
(2) بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية** ، تر أحمد عبد الكريم ، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، 1998،ط1 ، ص 21.
(3) فايز محمد العيساوي ، **الجغرافية السياسية المعاصرة** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د. س ، د. ط ، ص 308.

و بحسب **ماكيندر** و نظريته، فقلب الأرض هو المجال الأوراسي (الأوروبي الآسيوي) الممتد من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غربا ، و من جبال الهملايا جنوبا إلى المحيط المتجمد الشمالي و لخص **ماكيندر** نظرية قلب الأرض في قول مشهور كالآتي :

"من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض

و أن من يتحكم في قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم

و أن من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم بأكمله".[1]

"Who rules East Europe commands the Heartland
who rules the Heartland commands the World-Island
who rules the World-Island controls the world."

و لقد أوضح **ماكيندر** أن هذه المساحة أي قلب الأرض، عظيمة الموارد نظرا لما تحتويه من ثروات ، كما أنها لا يمكن أن تخضع لأي قوة بحرية مطلقا، نظرا لأن أراضيها بعيدا عن السواحل، كما أن أنهارها إما تصب في المحيط المتجمد الشمالي، أو تصب في البحار المغلقة، مما لا يساعد الأساطيل البحرية في الوصول إليها [2]. و أشار **ماكيندر** أيضا إلى كون منطقة قلب الأرض ذات ملامح جغرافية مميزة، لأنها محاطة من ثلاث جهات بالجبال، فيما يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي، و هذا يجعل منها حصنا طبيعيا محميا، من الصعب الوصول إليه، و من ثمة فهو مكان آمن، و يعود **ماكيندر** و يقول أن منطقة قلب الأرض (أوراسيا) يمكن اختراقها من جهة واحدة فقط، و هي الجهة الجنوبية الغربية، عن طريق أوروبا الشرقية بين جبال الأورال و بحر قزوين، حيث تغطي هذه المنطقة سهول خضراء واسعة تسهل عملية التحرك و الانتقال. [3]

و في عام 1919 نشر **ماكيندر** نسخة معدلة من مقالته عن قلب الأرض لسنة 1904 في كتاب عنوانه: **"المثل الديمقراطية و الواقع"** و جاءت الخريطة كالتالي:

(1) زبغنيو بريجنسكي ، " الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية " ، الموقع : **http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3070.html** ، 2015/05/20.
(2) محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية** ، القاهرة : د. د، 1996- 1997، د. ط، ص 293
(3) فايز محمد العيساوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 309

الخريطة رقم 02: تعديل قلب الأرض **لهالفورد ماكيندر** سنة 1919

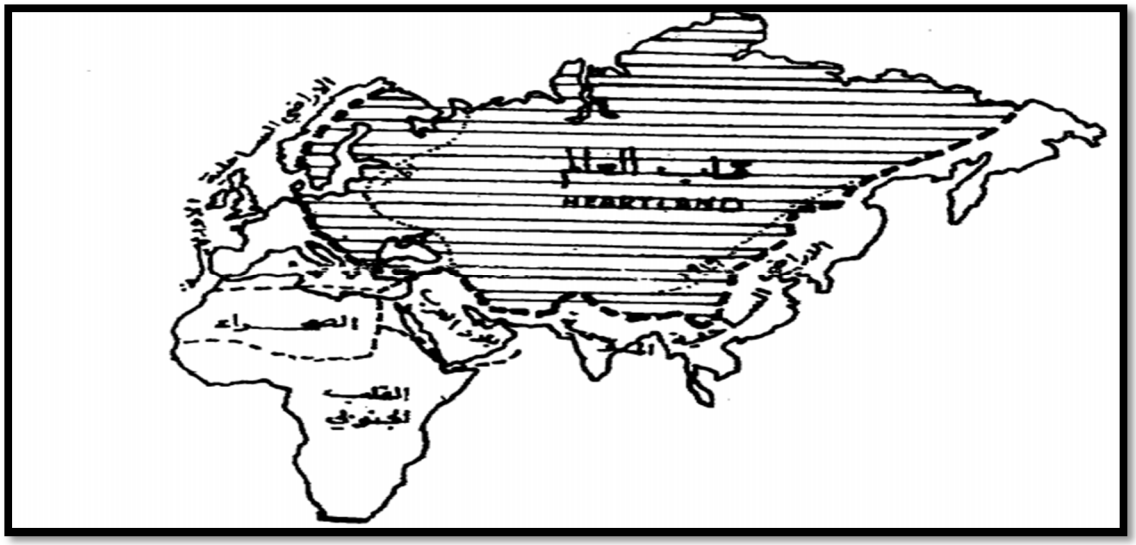

المصدر: عدنان صافي ، **الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر** ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع ، 1999 ، د. ط ، ص75.

في هذا الكتاب أوضح ماكيندر أن القوة البحرية فشلت تماما في السيطرة على قلب الأرض، و ذلك في مواجهة القوة البرية، و قد نظر ماكيندر إلى القوة الجوية على أنها قوة مكملة للقوة البرية و ليست إلى جانب القوة البحرية، كما أنها ليست مستقلة بذاتها باعتبار أن قواعدها برية و ذكر أن الموقع الجغرافي لقلب الأرض يعطيه ميزة كبيرة في الحرب الجوية، و على هذا الأساس يصبح استعمال البحار المحيطة بقلب الأرض غير ممكن و ذلك دون الحصول على موافقة من قوى البر، لأن هذه الأخيرة يمكنها أن تحول دون ذلك ، و أن تغلق المسالك الملاحية البحرية بواسطة ما تحوزه من قوة جوية مقامة في قواعدها [1]. و لقد قام **ماكيندر** بتغيير و توسيع قلب الأرض في طبعة معدلة سنة 1919، عن ما كانت عليه سنة 1904، حيث أضاف منطقة أسيا الوسطى إلى قلب الأرض، و أصبح القلب أكثر اتساعا من المنطقة المحورية الأصلية، و بنى هذا التعديل على إعادة تقييم لإمكانيات الاختراق للمنطقة من طرف القوة البحرية. [2]

و قام بتعديل آخر سنة 1943 و وضع الخريطة التالية:

(1) عباس غالي الحدثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2004 ، ط1 ، ص 43.

(2) بيتر تيلور، كولن فلنت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، تر عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،2002 ، د.ط ، ص 102.

الخريطة رقم :03 قلب الأرض **لهالفورد لماكيندر** سنة 1943

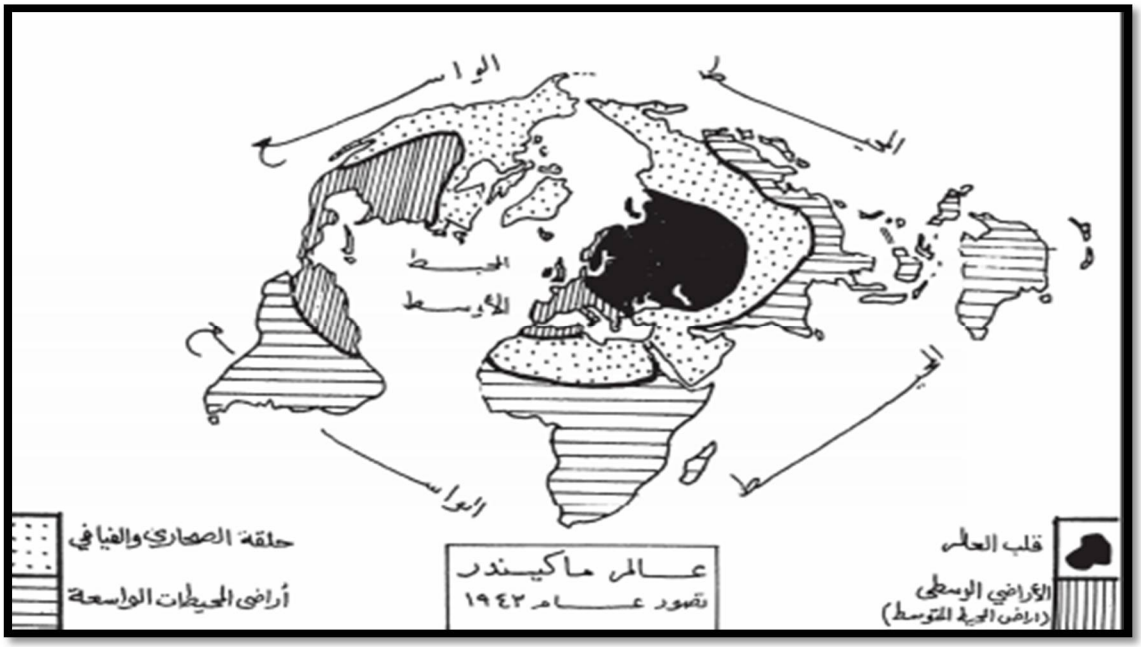

المصدر : محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، د. ط، ص 62.

أثرت نظرية **ماكيندر** عن قلب الأرض (أوراسيا) على أفكار علماء الجيوستراتيجية الألمان أمثال **هاوسهوفريل** و امتد تأثيرها على مفهوم الاستراتيجية الألمانية حتى عهد **هتلر**.[1] كما أثارت نظرية قلب الأرض التي اعتمدت على القوة البرية العديد من النقاشات و الانتقادات ، لكن هذه النظرية استمرت معظم فروضها. و لم تتراجع إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية 1990، حيث أنه كان يحتل قلب الأرض بصفة كلية تقريبا و رغم ذلك لم يتمكن من السيطرة على جزيرة العالم فضلا عن العام ككل، [2] و لم يتمكن حتى حماية نفسه من التفكك.

نجد نظرية القوة البحرية **لألفريد ماهان** (1840-1914) من النظريات غير المتفقة مع نظرية قلب الأرض **لماكيندر**. حيث أن **الفريد ماهان** عندما يتحدث عن القوة البحرية فإنه يعني بذلك القوة العسكرية التي يمكن نقلها بحرا إلى المكان المطلوب، و لا يعني بذلك مجرد أسطول بحري.[3]

(1) فايز محمد العيساوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 310.
(2) عباس غالي الحدثي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46.
(3) عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر** ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع ، 1999 ، د. ط ، ص 97.

يرى **ماهان** أن تحليل موقف الدولة، و وضعها الجيوبوليتيكي يجب أن يتم على أساس ستة بنود يلخصها كالاتي: [1]

1. انفتاح الدولة على الواجهة البحرية بالإضافة إلى مدى امتداد الحدود البرية، و قدرتها على السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، و كذلك القدرة على تهديد أمن الأعداء بالأسطول البحري.
2. هيئة الشطآن البحرية، وكذلك إعداد الموانئ المتموضعة عليها.
3. امتداد الخط الساحلي.
4. عدد السكان، الذي له أهميته بالنسبة لتقييم قدرة الدولة على بناء السفن.
5. الطابع القومي، الذي يعني قدرة الشعب على العمل بالتجارة.
6. الطابع السياسي للإدارة، الذي يرتبط به إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعة، و البشرية نحو إنشاء قوة بحرية قادرة.

و تعتبر كتابات **ماهان** عن السيطرة البحرية مهمة ، حيث أنه يتناول العالم من نظرة استراتيجية، و قد وضع ذلك لأول مرة في كتابه " **مشكلات آسيا**" المنشور سنة 1900، الذي تحدث فيه عن أوراسيا كأهم جزء في العالم الشمالي، و أكد على أن روسيا تستحوذ على موقع استراتيجي مسيطر في آسيا، و أكد على أنه لا يمكن مهاجمتها. مع ذلك يرى أن لهذه المنطقة مساوئها، أهمها أنها منطقة محبوسة، و يصف **ماهان** المنطقة الواقعة بين خطي طول 30° و 40° درجة شمال خط الاستواء، على أنها منطقة المواجهة بين روسيا و بريطانيا، الأولى تحوز على قوى البر و الأخرى تحوز على قوى البحر، و أن مفتاح السيطرة هي القوة البحرية، و تنبأ **ماهان** بأن بإمكان كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية المتحالفتين الحصول على السيادة العالمية بتطويق أوراسيا نظرا لتفوق القوة البحرية على القوة البرية. [2]

و يقول **ماهان** استنادا على ما سبق أن الإمبراطورية الروسية لا يمكن تحطيمها ، لكن يمكن احتواءها نظرا للعوائق الجغرافية التي تحد من تحركاتها ، كالمساحة الكبيرة و عدم كفاية وسائل النقل و الاتصال التي تؤثر بشكل كبير على تماسك الدولة، بالإضافة إلى الموقع الحبيس الذي

(1) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر عماد حاتم ، بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2004 ، ط1 ، ص ص 95 - 98.
(2) عدنان صافي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 97،98.

يجعل روسيا إمبراطورية مغلقة.(1) و على أمريكا و بريطانيا إذا أرادتا الحصول على السيادة العالمية أن يطوقا الإمبراطورية الروسية، لأنه يستحيل تحطيمها كما سبق و ذكرنا، لأنها تحتل منطقة أوراسيا.

أما بالنسبة لاعتبار **ماكيندر** القوة الجوية كجزء من القوة البرية و تابعة لها ، نجد أن **ألكسندر دي سفرسكي** صاحب نظرية القوة الجوية له رأي مخالف لذلك، حيث يعطي **سفرسكي** أهمية كبيرة جدا للقوة الجوية، فهو يرى أن التفوق و السيادة الجوية تجعل تحت رحمتها القوة البرية و البحرية معا. (2)

ظهرت أفكار **سفرسكي** عام 1950 من خلال كتابه **"القوة الجوية مفتاح البقاء"**، و حرر **سفرسكي** القوة الجوية من دائرة ارتباطها بالقواعد الأرضية، و كان مقتنعا بأن الحرب الجوية سوف تشن من الأوطان دون الحاجة إلى بناء قواعد جوية قريبة من العدو، و ذلك بعد أن تصبح الطائرات قادرة على التحليق لمسافات بعيدة دون الحاجة للتزود بالوقود. (3)

وضع **سفرسكي** خريطة العالم بطريقة مختلفة، أين صار فيها النصف الغربي بقع جنوب القطب و النصف الشرقي المتمثل في أوراسيا يقع شمالا، و قام بتحديد منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في القارة الأمريكية بشكل كلي ، بينما تشمل منطقة النفوذ السوفييتي في جنوب شرق آسيا و إفريقيا،[4] كما حدد كل من القلب الصناعي الأمريكي و القلب الصناعي الروسي، و كذلك حدد منطقة تداخل القوتين الجويتين و أسماها بمنطقة تحديد المصير، و تضم هذه المنطقة أمريكا الشمالية و أوروبا و إفريقيا و معظم آسيا و الجزر البريطانية . و تتلخص نظرية القوة الجوية **لسفرسكي** في التالي :

"من يملك السيادة الجوية يسيطر على منطقة تداخل النفوذ (منطقة تحديد المصير)

من يتحكم بمنطقة تداخل النفوذ يسيطر على العالم". (5)

(1) فايز محمد العيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.
(2) عباس غالي الحدثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.
(3) فايز محمد العيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 322.
(4) عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1996، ط2، ص 73.
(5) عباس غالي الحدثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

والخريطة التالية تظهر نظرية **سفرسكي** للقوة الجوية :

الخريطة رقم04: نظرية **ألكسندر دي سفرسكي** للقوة الجوية

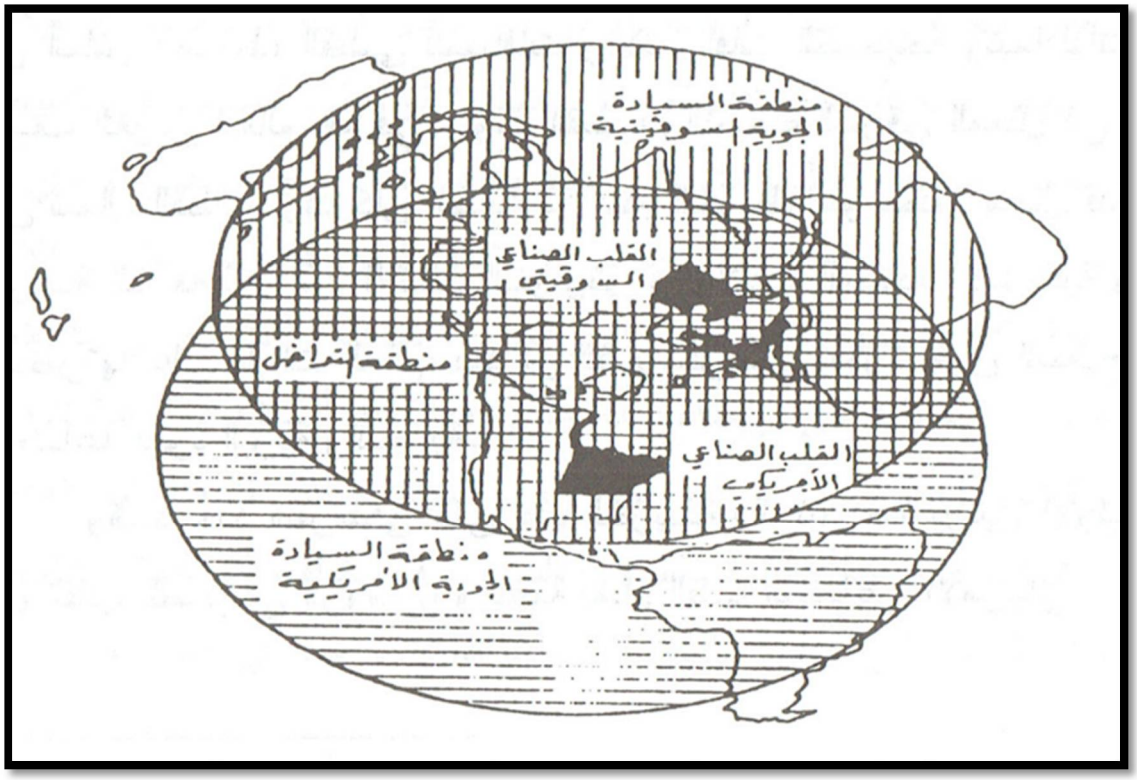

المصدر: عباس غالي الحدثي ، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات** ، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2004 ، ص 60.

لكن ما يلاحظ على نظرية **سفرسكي** أنه أعطى أهمية كبيرة للقوة الجوية ، ما أدى به إلى إهمال دور القوة البرية و القوة البحرية ، رغم أن النصر لا يكون إلا إذا تعاونت جميع هذه القوات.

❖ *نظرية الهلال الهامشي (نيكولاس سبيكمان 1893-1943):*

يعتبر **نيكولاس سبيكمان** من بين المنظرين الجيوبوليتيكيين الذين ركزوا على محورية منطقة قلب الأرض (أوراسيا) ، لكن بصفة مغايرة لما ذهب إليه **هالفورد ماكيندر**، فمن جهة يمكن اعتبار سبيكمان خليفة **لماهان** في إستراتيجيته التي لا تقبل سيادة الهارتلاند، و من جهة أخرى نرى أن **سبيكمان** يختلف مع **ماهان** في سيادة القوة البحرية. [1]

(1) عدنان صافي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 101.

لقد اعتبر **سبيكمان** و على خلاف **ماكيندر** أن السيطرة لا تبدأ من قلب الأرض (أوراسيا) ، و إنما يبدأ بالمناطق الساحلية التي أسماها بالهلال الهامشي (rimland).[1] و تضم هذه المنطقة قارة آسيا و سيبيريا بالإضافة إلى أوروبا دون الجزء الروسي منها، و الخريطة التالية توضح نظرية الهلال الهامشي **لسبيكمان** :

خريطة رقم05: نظرية الهلال الهامشي **لسبيكمان**

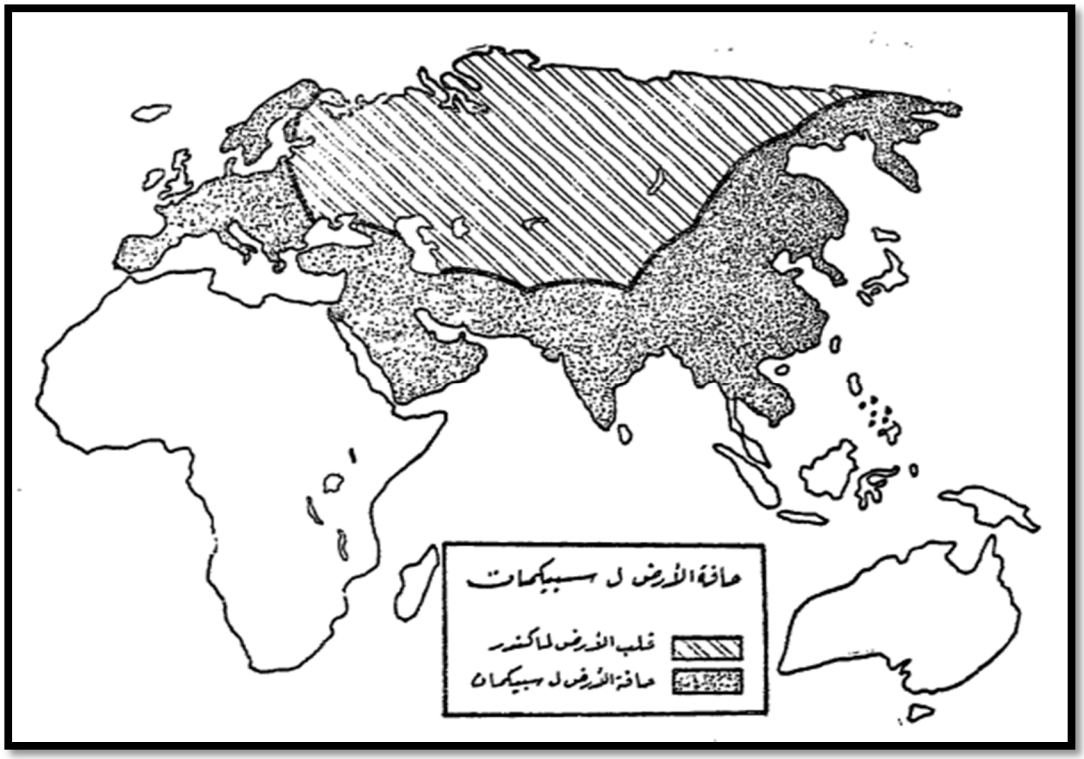

المصدر: حين حمزة بن دقجي، **الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية**، جدة: المطبعة الفنية الحديثة، 1981، ط3، ص189.

لقد قام **سبيكمان** بتطوير نظرية **ماكيندر** بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتحول دون أن يسيطر من يملك قلب الأرض على العالم، توصل **نيكولاس سبيكمان** إلى نفس النتائج التي توصل إليها **ماكيندر** حول أهمية قلب الأرض و لكن بصفة مغايرة بالنسبة لمركزيته و ترتيبه في طريق السيطرة على العالم.[2] ففي الحقيقة تبنى سبيكمان كل آراء ماكيندر لكنه عكس النتائج و ظهر له قول مشابه لمقولة نظرية قلب الأرض **لماكيندر** ، تظهر فيه أهمية أوراسيا المصطلح عليها قلب الأرض، و يقول **سبيكمان** :

"من يسيطر على الهلال الهامشي يحكم أوراسيا (قلب الأرض)

(1) عدنان السيد حسين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 72.
(2) بيير سيليرييه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27.

و من يحكم أوراسيا يقبض على مصير العالم في يديه".[1]

عارض **سبيكمان ماكيندر** بالنسبة لمبالغته في أهمية قلب الأرض، و اعتبارها المفتاح للسيطرة على العالم، بنى **سبيكمان** موقفه هذا على أن قلب الأرض لا تتوفر فيه المقومات التي تمكنه و تؤهله ليكون مركز القيادة و السيطرة على العالم ، فقلب العالم يضم منطقة شديدة البرودة غير مناسبة للاستيطان و لا للزراعة، و يضم أيضا مساحات كبيرة تغطيها غابات الصنوبر بالإضافة إلى مساحات شاسعة من الصحاري الجرداء.[2]

على هذا الأساس قام **سبيكمان** بالتقليل من أهمية الهرتلاند في تحديد السيطرة على العالم، و استبدله بالإقليم الداخلي في نظرية **ماكيندر** ، أطلق عليه اسم الإطار القاري أو الهلال الهامشي[3] كما ذكرنا سابقا . عبر **سبيكمان** عن هذه باسم آخر و هو منطقة الاصطدام (crush zone) بين القوة البرية و القوة البحرية [4]. أولى **سبيكمان** اهتماما كبيرا إلى حركة القوة البحرية على غرار ما ذهب إليه **ماهان**، و ركز على أثرها في فرض القوة، فالقوة البحرية من وجهة نظر **سبيكمان** هي العامل المؤثر في الإستراتيجية العالمية، و تلعب دورا كبيرا في الوصول إلى الريملاند [5] التي يرتكز فيها معظم سكان العالم كما تتركز فيها موارد زراعية هائلة ، و لقد زادت قيمة الهلال الهامشي بعد الاكتشافات البترولية الكبيرة في هذه المنطقة ، و لهذا تعتبر منطقة قلب الأرض أقل أهمية من الريملاند ، لذلك قام سبيكمان بتغيير وجهة نظر **ماكيندر**.

قام **سبيكمان** بتقسيم العالم إلى قسمين و ذلك على صعيد الموقف الدولي شرقي و غربي:

1. القسم الشرقي : يشمل كل من قارة آسيا و أوروبا ، إفريقيا و استراليا
2. القسم الغربي : يشمل كل من أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية. [6]

حسب **سبيكمان** إن القسم الشرقي يطوق الأمريكيتين ، سواء من حيث الموقع ، الاتساع أو الشكل، فمساحة القسم الشرقي تبلغ مرتين و نصف مساحة القسم الغربي ، كما أن عدد السكان في القسم الشرقي عشرة أضعاف عدد سكان الأمريكيتين، و يحوز القسم الشرقي على أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي من الفحم و الحديد، ذلك سنة 1937. على أساس التقييم السابق لقدرات

(1) الكسندر دوغين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 106.
(2) علي أحمد هارون ، **أسس الجغرافيا السياسية** ، القاهر : دار الفكر العربي ، 1998، ط1، ص 334.
(3) عباس غالي الحدثي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51.
(4) علي أحمد هارون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 334، 336
(5) فايز محمد العيساوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.
(6) علي أحمد هارون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 336.

كل من القسمين الشرقي و الغربي يرى سبيكمان أنه في حالة نشوب حرب بين القسمين، فإن القسم الغربي لا يملك أية قدرة على الصمود أمام القسم الشرقي، لهذا نصح الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف في وجه أي تقارب و تكتل بين آسيا و أوروبا بكل ما في وسعها من طرق سلمية، و واصل دعوته للولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم بالسيطرة و التحكم في بعض دول منطقة الهلال الهامشي، و في حال لم تتمكن من ذلك فعلى الأقل تقوم بعرقلة المساعي الروسية في السيطرة على هذه الأقطار. [1]

بعد نشوب الحرب العالمية الثانية سنة 1939 اتبعت ألمانيا أسلوب حرب البرق blitzkreig مما أدى توسع ألماني كبير في ظرف قياسي و امتداد النفوذ الألماني شرقا و جنوبا خاصة بعد الهجوم على الإتحاد السوفييتي سنة 1941 [2]، حيث دخلت ألمانيا منطقة الهلال الهامشي التي حددها **سبيكمان**، بالإضافة إلى امتداد النفوذ الياباني غربا من منشوريا إلى سواحل الصين و غينيا الجديدة، و التحالف الذي قام بين ألمانيا و اليابان أشعر الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة الموقف، خاصة أن هذا سيجعلها مطوقة من الشرق و الغرب و معزولة ، كما أن هذا التحالف سيتيح توجيه ضربة لها بقوة أوراسية موحدة ستقضي حتما على قوتها و أمنها و استقلالها ، لهذا حث **سبيكمان** الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول كطرف في الحرب العالمية الثانية مبكرا لتحول دون ذلك و تحمي نفسها. دخلت الولايات المتحدة الحرب سنة 1942 بالاتفاق مع الحلفاء لإيقاف المد الألماني و الياباني المرشح للسيطرة الكاملة على الهلال الهامشي [3]. انتصر الحلفاء في النهاية سنة 1945 و تم إيقاف التوسع الياباني الألماني في منطقة الريملاند و القضاء عليه.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر الاتحاد السوفيتي بصفته المسيطر الأوحد على منطقة قلب الأرض، أصبحت آراء سبيكمان أساس السياسة الأمريكية في احتواء المد الشيوعي بشرق أوروبا، فشكلت حلف الناتو لمد نفوذها على الجانب الغربي من الهلال الهامشي، و سعت من خلال الحرب الباردة إلى كسر تحالف دول شرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتي و نجحت أمريكا في ذلك خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1990 ، و ذلك عن طريق قلب أنظمة الحكم

(1) علي أحمد هارون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 336.
(2) رمضان لاوند ،**الحرب العالمية الثانية: عرض مصور**، بيروت: دار العالم للملايين،1998، ط17، ص ص 133-135.
(3) عباس غالي الحدثي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53

في بلدان أوروبا الشرقية من أنظمة موالية لروسيا الاتحادية بصفتها وريثة الإمبراطورية السوفيتية إلى أنظمة موالية للغرب كما حدث في بولونيا و جورجيا و أوكرانيا و غيرها، كما لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في تقليص الدور الروسي في الجهة الشرقية من الهلال الهامشي (شرق أسيا) و ذلك عن طريق زيادة النفوذ الأمريكي في الفلبين و كوريا الجنوبية ، و إنشاء العديد من التحالفات العسكرية الاستراتيجية مع دول آسيوية باعتبارها جزء من سياستها لاحتواء الريملاند.[1]

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة أوراسيا:

تعتبر منطقة أوراسيا من أغنى مناطق العالم بالثروات و الموارد الطبيعية ، فمن حيث الموارد الطاقوية، نجدها تحوز على حوالي 31% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، و تحوز على 17 % من احتياطي النفط العالمي، أما بالنسبة للثروات المعدنية فنجد أن منطقة أوراسيا، تحتوي على 23% من خام الحديد العالمي، و 14% من الذهب، وكذلك 7% من النحاس. نجد إن روسيا الاتحادية تحتل المرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط و الغاز المواد المعدنية، كما تعد كل من أوكرانيا، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، أوزباكستان من البلدان الغنية بهذه الموارد أيضا، و المصدرة كذلك للمواد الهيدروكاربونية، في حين نجد أن كل من أرمينيا بيلاروسيا، جورجيا، قرغيزيا، مولدوفا و طاجاكستان اقل وفرة من حيث هذه الموارد.[2]

و لان معرفة الأهمية الاقتصادية لمنطقة أوراسيا تتطلب الإحاطة بما تحتويه المنطقة من موارد طبيعية بالدرجة الأولى. سنتطرق إلى أكثر الأقاليم احتواء على الثروات والموارد الاقتصادية في منطقة أوراسيا.

❖ ***منطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين:***

تبلغ مساحة المنطقة المسماة بآسيا الوسطى 3394400 كلم^2، و هي بذلك تشكل نسبة 8.3% من مساحة آسيا و تضم هذه المنطقة كل من: كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، قرغيزيا، و

(1) فايز محمد العيساوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 317.
(2) عبد الله فلاح عودة العضايلة، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010**، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 37.

طاجاكستان، و تحتوي هذه الدول على ما مجموعه 64 مليون نسمة من السكان.[1] و هذه خريطة تمثل أسيا الوسطى.

الخريطة رقم06: خريطة دول آسيا الوسطى

المصدر: **دول آسيا الوسطى: المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع، موقع:** http://www.aljaml.com

كما أن البنية الاقتصادي التي ورثتها هذه الدول من النظام السوفييتي السابق باعتبارها كانت جزءا منه هي البناء الإنتاجي للثقل الزراعي فضلا عن الثروات الطبيعية المتمثلة في النفط و الغاز لبعض الدول هذا الإقليم[2]، خاصة من الدول المطلة على بحر قزوين و هي كل من أذربيجان، تركمانستان و كازاخستان.

(1) قطر ، مركز الجزيرة للدراسات، **آسيا الوسطى والقوقاز ..الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي،** 2013/09/24،ص2.

(2) محمد ياس خضير، سرمد خليل إبراهيم، **متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة،** قضايا سياسية، جامعة النهرين، ع35-36، 2014، ص 187.

يكتسب بحر قزوين أهمية كبرى كونه يحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط وم ن الغاز الطبيعي حيث تختلف تقديرات بشان احتياطيات المنطقة. فحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين من النفط تتراوح بين 15 و 40 مليار برميل و هو ما يعادل ما بين 1.5 و 4% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، أما بالنسبة للغاز الطبيعي وحسب نفس الوكالة يقدر الاحتياطي بحوالي 6.7 و 9.2 تريليون متر مكعب بالإضافة إلى احتمال وجود 7 تريليونات أخرى أي ما يعادل نحو 6 و7 %من الاحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي.[1]

أما وزارة الطاقة الأمريكية فتقدر الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج بمنطقة بحر قزوين تفوق الأرقام السابقة بكثير فهي تشير إلى أن الاحتياطيات المحتملة تصل إلى 200 مليار برميل من النفط[2]، فيما قدمت هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عام 2002 تقديرات عن الاحتياطي المؤكد تتراوح بين 18 و 34 مليار برميل بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى ما بين 250 و 370 مليار برميل وهذا ما يمثل ثلث احتياطي النفط في الشرق الأوسط. أما الشركات العاملة في صناعة الطاقة فتقدر الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج بحوالي 25 و 32 مليار برميل ، و أورد معهد **وود ماكنزي** للاستشارات تقديرات عن احتياطيات مؤكدة تصل إلى 70 مليار برميل و هو رقم قريب جدا من أرقام بعض شركات الطاقة الأمريكية التي تتحدث عن إحتياطيات تبلغ نحو 65 مليار برميل.[3] و هذه الخريطة تبين الدول المطلة على بحر قزوين:

الخريطة رقم 07: الدول المطلة على بحر قزوين

المصدر : **http://www.statistiques-mondiales.com/mer_caspienne.htm**

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، **الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية**، جامعة البصرة، ع15، مارس 2012، ص 95.

(2) هاشم كاظم صبيخي، **التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين**، مجلة ابحاث ميسان، جامعة البصرة، م2، ع3، 2006، ص 197.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

رغم الاختلاف الموجود بين المصادر لتحديد احتياطيات النفط و الغاز الموجودة في بحر قزوين و محيطه إلا أن مما لا شك فيه انه يحتوي على ثروات كبيرة من الطاقة تتوزع بين البلدان المطلة عليه، بالإضافة إلى الثروات الموجودة على أراضيها بالشكل التالي:

- كازاخستان: تمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ 37.8 برميل من النفط الخام و 1.95 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهذا حسب إحصائيات 2009.[1]

و تعد كازاخستان اكبر ثاني جمهورية في الاتحاد السوفيتي السابق إنتاجا للنفط بعد روسيا بعد روسيا، حيث وصل إنتاجها سنة 2009 لحوالي 1.256 مليون برميل يوميا ، و يعد حقل **تنجرز** ضمن الحقول الرئيسية في كازاخستان حيث بلغ إنتاجه حوالي 70 ألف برميل يوميا سنة 2012، و تسعى كازاخستان إلى رفع مستوى إنتاجها إلى حوالي 700 ألف برميل يوميا بعد خمس سنوات.[2]

و هذا ما سيجعل كازاخستان مصدرا رئيسيا للنفط من دون اللجوء إلى حوض بحر قزوين مستقبلا. و تعد كل من شركة شيفرون الأمريكية و إلف الفرنسية من الشركات الفاعلة في البلاد منذ عدة سنوات .

- أذربيجان: تحوز على احتياطيات مؤكدة من النفط الخام قدرت بحوالي 7 مليار برميل و تصل تقديرات الاحتياطي المحتمل في هذا البلد إلى حوالي 15 مليار برميل. أما بالنسبة لاحتياطي الغاز المؤكد هو حوالي 1.359 تريليون متر مكعب حسب إحصائيات عام 2009.[3]

وصل إنتاج أذربيجان من النفط إلى أكثر من مليون برميل من النفط يوميا سنة 2009 وتسعى أذربيجان إلى مد خط أنابيب جديد لصادراتها النفطية من أذربيجان إلى روسيا ثم إلى تركيا مرورا عبر جورجيا، كما تقوم أذربيجان من جهة أخرى إلى إيران كما تتطلع إلى زيادة صادراتها النفطية عبر إيران و الموانئ التركية على البحر الأبيض المتوسط.[4]

(1) حارث قحطان عبد الله ومثني فائق مرعي، **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، ع 19، مارس 2014، ص 276.
(2) نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.
(3) حارث قحطان عبد الله، مثني فائق مرعي، **مرجع سبق ذكره**،ص276.
(4) نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 98

- تركمانستان: تقدر احتياطيات النفط المؤكدة في هذا البلد بنحو 600 مليون برميل حسب إحصائيات 2009 كما تملك هذه الدولة رابع اكبر احتياطي في الغاز الطبيعي في العالم والذي يقدر بـ 8.4 تريليون متر مكعب.[1] تعتبر تركمانستان مكتفية ذاتيا من حيث النفط والغاز رغم البنية التحتية القديمة كما بلغ إجمالي ناتج الكهرباء عام 2004 11.41 مليار كيلو واط ساعي، صدرت منها 1.136 مليار كيلو واط إلى الخارج، و يجدر بالذكر أن 99.9% من الكهرباء تولد في محطات تستخدم الوقود الأحفوري (النفط والغاز) في حين أن 0.1% فقط تأتي من الطاقة الهيدروليكية.[2]

وضلت تركمانستان تقوم قبيلة انهيار الاتحاد السوفييت مصدرا رئيسيا للغاز لكنها تراجعت بعد بروز روسيا الاتحادية و منافستها لها ، بالإضافة إلى تحكم هذه الأخيرة في ممرات التصدير.

- إيران: قدرت احتياطيات النفط فيها بحوالي 137 مليار برميل ما يضعها في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي العالمي بعد السعودية أي 11.5 % من الاحتياط العالمي للنفط فيما باغ إنتاجها 4.3 مليون برميل يوميا سنة 2008، كما فتحتوي إيران على نسبة كبيرة من احتياطي الغاز العالمي قدرت بحوالي 15% و تساهم في الإنتاج العالمي بما نسبته 3.7%سنة 2008[3]
- روسيا: هي الدولة التي تملك احتياطيات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي حيث احتياطي النفط المؤكد فيها حوالي 79.43% مليار برميل في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 44.9 تريليون متر مكعب عام 2009، و يشهد قطاع النفط الروسي تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 إذ وصل فيها الإنتاج إلى 9.6 مليون برميل يوميا و تستحوذ روسيا على المساهمة بالنسبة الأكبر لإنتاج النفط بالمقارنة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة أو حتى بدول إقليم بحر قزوين.[4]

و تتضاعف الأهمية الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى و بحر قزوين كونها قريبة من المواقع الساخنة في أسيا التي تتصارع فيها القوى الكبرى الإقليمية كأفغانستان إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي و العراق بالإضافة إلى التنافس التقليدي بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية من اجل السيطرة و بسط النفوذ على هذه المنطقة ، و مما ساعد على

(1)حارث قحطان عبد الله، مثني فائق مرعي، **مرجع سبق ذكره**،ص276.
(2) عبد الله فلاح عودة العضايلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.
(3) Dddier ortolland, jean pierre et autres, **atlas geopolitique des espaces maritime**, edition technip, paris, 2008,p 131.
(4) نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98،99.

الدخول منطقة آسيا الوسطى في دائرة الاستقطاب الدولي هو ما تعاني منه بلدانها من تحديات و تهديدات أمنية في ضل قدراتها الدفاعية و الاقتصادية (التكنولوجية) خاصة بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق.[1]

1) **بحر البلطيق:** على الرغم من أن بحر البلطيق لا يحتوي على ثروات طاقوية و لا توجد فيه أعمال تنقيب و استخراج سواء للبترول أو للغاز إلا انه سيحوز على أهمية تجارية كبيرة خاصة بعدما تم توقيع اتفاقية بين كل من شركة غاز بروم الروسية و شركتي BASF و E.ON الألمانيتين في 8 سبتمبر 2005 إذ سيتم بموجب هذه الاتفاقية مد أنبوب غاز عبر بحر البلطيق لتزويد ألمانيا مباشرة بالغاز الروسي تفاديا للمرور عبر أوكرانيا و باقي دول أوروبا الشرقية و سمي بأنبوب السيل الشمالي، بالإضافة لأنبوب الغاز الرئيسي ستخرج منه انابيب السويد و فنلندا و مقاطعة كالنغراد الروسية، التي لا تربطها حدود برية مشتركة مع روسيا. و بهذا ستقوم روسيا باختراق حقيقي إلى أوروبا ليس اقتصاديا و حسب بل سياسيا أيضا بحكم أنها المورد الأول للغاز لها. و قدر خبراء أن روسيا ستحصل في العام الأول من تشغيل الأنبوب على أرباح تقدر بـ 4 مليار دولار بالإضافة إلى خط نفقات النقل التي تدفعها مقابل نقل الغاز عبر أراضي بلدان أوروبا الشرقية.[2]

المطلب الثالث: التنوع الإثني في منطقة أوراسيا :

تتميز منطقة أوراسيا بتنوع كبير من الناحية الإثنية و يمكن القول أن منطقة أوراسيا تتشكل من فسيفساء إثنية نظرا لتعدد الهويات و الإثنيات فيها حيث كانت المنطقة مسارا هاما لانتقال الثقافات عبر العصور من الجنوب إلى الهلال الخصيب إلى الشمال(الحضارة الروسية) و الى الغرب (حضارة شرق أوروبا) و كذا من الشرق(آسيا الوسطى). و الإقليم بموقعه يمثل التقاء لحضارات أوروآسيوية إلا أن الطابع الغالب و الأكثر و ضوحا يبقى الطابع الثقافي الأسيوي.

1) ***إقليم القوقاز:*** يتسم هذا الإقليم بتنوع عرقي كبير يرجع إلى كونه معبرا ارضيا مرت عبره موجات بشرية عديدة تحركت بين قارة آسيا و أوروبا و إفريقيا يتبع هذا التنوع العرقي الكبير بلا

(1) عبد الناصر سرور ، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في أسيا الوسطى في بحر قزوين وتبعاته على دول المنطقة 1991 - 2008**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة،م1، ع B1،2008، ص51.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وازمة الفترة الانتقالية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ط1، ص47.

شك تنوع لغوين حيث يقطن منطقة القوقاز 50 شعبا يتحدثون بلغات مختلفة و لهجات متنوعة،[1]كما نجد الدول الثلاث المشكلة للقوقاز و رغم تقاربها في الموقع فهي تختلف من حيث التركيب الإثني و نجد أن جمهورية أذربيجان الإسلامية في حين أن أرمينيا مسيحية أرثودوكسية بينما جمهورية جورجيا مسيحية كاثوليكية.

- ❖ جمهورية أذربيجان الإسلامية: يبلغ سكان أذربيجان حوالي 7 مليون نسمة منهم 78% أذريون و 8% روس و نفس النسبة من الأرمن، و تبلغ نسبة المسلمين في أذربيجان 95% و الأقلية المتبقية من الأرمن و الروس هم مسيحيون أرثودوكس و نسبة قليلة جدا من السكان ذو أصول هندية و تتبع مذهب كريسنا(عدد كبير منهم تركوا البلاد بعد نشوب نزاع ناغورنوكاراباخ)[2]
- ❖ جورجيا المسيحية الكاثوليكية: تحصي جورجيا حوالي 6.5 مليون نسمة، ينقسم هذا العد إلى عدة قوميات كالتالي: نحو 69% من أصل جورجي، 9% من الأرمن، 5.1% أذريين،3.2% أوستيين 1.7% أبخاز ، 1.9% يونانيون، 0.4 % يهود، 0.9% أكراد، 0.9% أوكرانيين، تدين جورجيا بالمسيحية الكاثوليكية.[3]
- ❖ أرمينيا المسيحية الأرثوذوكسية: يبلغ عدد سكان أرمينيا حوالي 3.9 مليون نسمة، ينحدر 96% من الشعب من أصول أرمينية، 4 % المتبقية من الأقليات تنقسم كالتالي 1.6% من أصول روسية، 1.7% من أصول كردية و هي أكبر الأقليات نسبة في أرمينيا، 0.9% من الأوكرانيين بالإضافة إلى نسبة قليلة من الأذريين و نسبة قليلة من قوميات أخرى. [4]

2) ***آسيا الوسطى***: تتعدد الإثنيات و الأديان و اللغات في دول إقليم آسيا الوسطى أيضا، فنجد هذه الدول تحوي خليطا من الأعراق المختلفة.

- ❖ كازاخستان: يبلغ عدد سكانها 15.2 مليون نسمة و يتوزعون عرقيا كالتالي: 51% كازاخ، 32% ذو أصول روسية، 5% من الأوكرانيين، 2% من الألمان، و نفس النسبة من التتر و من الأوزبك.[5]

---

(1) خليل حسين، **الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي و متغيراتها**، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2009، ط1، ص 302.

(2) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج1**،لبنان: رواد النهضة للطباعة والنشر، 1994، د. ط، ص 136.

(3) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج8**،لبنان: رواد النهضة للطباعة والنشر، 1997، د. ط، ص 17.

(4) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج1، مرجع سابق**، ص224.

(5) لزهر وناسي، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009،ص ص 73،75.

- تركمانستان: يبلغ عدد سكانها حوالي 5 مليون نسمة، منهم 77% من التركمان، 9% من الأوزبك، 7% من الروس و 2% من التتر. [1]
- أوزبكستان: تعتبر أكبر دول آسيا الوسطى من حيث الكتلة السكانية، إذ يبلغ عدد السكان 26 مليون نسمة، منهم 71% من الأوزبك، 14% من الطاجيك، 4% من القوزاق، بالإضافة الى 7% من أصول روسية و نسبة قليلة من التتر و المغول.[2]
- طاجاكستان: عدد سكانها حوالي 5.5 مليون نسمة، يتشكلون من 67% من الطاجيك، 25% من الأوزبك، 2% من الروس، و أقليات صغيرة من التتر و القرغيز و الأوكرانيين.[3]
- قرغيزيا: عدد سكانها 4.5 مليون نسمة 52% منهم قرغيز و 12% أوزبك و نسبة كبيرة من الروس تقدر بـ 31%، 2% ألمان 3% أوكرانيين.[4]

3) ***روسيا الاتحادية:*** يبلغ عدد سكان روسيا حوالي 140 مليون نسمة [5] ، على الرغم من الشائعة القائلة أن روسيا يسكنها الروس فإن الواقع يبين أن الأمر عكس ذلك، فروسيا مكونة من 70 قومية مختلفة، و تشكل القوميتان التترية و البشكيرية اثنين من أكبر القوميات التي تقطن روسيا [6] بعد الروس، حيث نجد 81% من الروس، 3.8% من التتر، 3% من الأوكرانيين، و أكثرية الروس يتبعون الديانة الأرثودوكسية، و توجد نسبة معتبرة تعتنق الإسلام.[7]

4) ***أوكرانيا:*** يبلغ عدد سكان أوكرانيا 44.9 مليون نسمة وفق إحصائيات 2012، و توجد في أوكرانيا جماعات عرقية متنوعة كما هو موجود في باقي دول أوراسيا، يستحوذ الأوكرانيون على النسبة الأكبر و تقدر بـ 77.8% من إجمالي السكان، يليهم العنصر الروسي بنسبة 17.3%، و روسيا البيضاء بنسبة 0.6% و الباقي من التتر و البلغاريين، المجريين و الرومانيين و البولنديين.[8]

---

(1) لزهر لوناسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.
(2) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج2**،لبنان: رواد النهضة للطباعة والنشر، 1994، د. ط، ص108.
(3) لزهر وناسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-75.
(4) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج2**، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.
(5) pascal boniface, **l'année stratégique 2010: analyse des enjeux internationaux**, iris, 2010, p 526
(6) خليل حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 303.
(7) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج8**، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.
(8) بدون كاتب، "أوكرانيا التركيبة السكانية"، موقع: **http://country-stats.com/ar/-1/-152/-204/17332--4547.html** ، 2015/06/08.

أما بالنسبة للديانات في أوكرانيا، يشكل الأوكرانيون الأرثودوكس أتباع أبرشية كييف الأغلبية بنسبة 50.4% يليهم أرثودوكس أتباع أبرشية موسكو بنسبة 26.1%، و الكاثوليك 10.2% أرثودوكس أوتوسيفاليس 7.2% ، البروتستانت بنسبة 2.2% و اليهود 0.6% و نسبة 3.2% ديانات أخرى و هذا وفقا لتقديرات سنة 2006. [1]

نظرا للتنوع الإثني الكبير الذي تحتويه أوراسيا، فإن القوى الكبرى تلعب على وتر هذا التنوع لأجل بسط سيطرتها و نفوذها في هذا الإقليم ، فروسيا مثلا تتحجج بانتشار الأقليات الروسية المعتبرة في كل دول المنطقة، لأجل التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، بحجة حماية الأقليات الروسية فيها و ضمان حقوقها كاعتمادها على الروس في أوكرانيا لضم شبه جزيرة القرم بحجة أن أغلب سكانها روس. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تتعامل و تستغل القوميات غير الروسية، لأجل إثارة المشاعر القومية و تحسيس هذه الشعوب باختلافها عن تركيب العنصر الروسي، من اجل دفعها للمطالبة باستقلالها أو الحصول على مزيد من الحرية بالخروج من تحت المظلة و السيطرة الروسية.

المبحث الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا

بعد أن تطرقنا للدراسة الكلية للمنطقة، سندخل إلى أهمية أوكرانيا وموقعها في أوراسيا بالنسبة للقوة البرية (روسيا) من الناحية الجيوستراتيجية والاقتصادية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

تعتبر أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود، و على عدة دول من أوروبا الشرقية، لذا لا يمكن لروسيا أن تظهر أي مؤشرات ضعف إزاء الملف الأوكراني ، خاصة و أن الجزء الشرقي من أوكرانيا هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو [2]. و لهذا أعلنت روسيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي عن مصالحها الاستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، فالفكرة مرتبطة بأمن روسيا باعتبار أوكرانيا الحديقة الخلفية لها، و تمثل ركنا أساسيا في أمنها. لذلك ترفض روسيا وجود أي منافس استراتيجي لها

(1) بدون كاتب، "أوكرانيا" ، موقع: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Ukraine/Sec03.doc_cvt.htm**، 2015/06/08.

(2) سوريا، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، **حول الأزمة الأكرانية: تقدير موقف**،2014/03/20.

في أوكرانيا، و تعمل على منع أي تواجد لحلف الناتو على الساحل الشمالي للبحر الأسود، و ذلك تقوم بالعمل على تفادي وجود أي تحالف استراتيجي بين أوكرانيا و الولايات المتحدة الأمريكية [1]

و لم يكن لجوء روسيا إلى القوة المسلحة في حالة أوكرانيا و احتلال شبه جزيرة القرم و ضمها باستفتاء إلا تأكيدا على حق روسيا الجيوبوليتيكي في مناطق نفوذها كما فعلت مع جورجيا سنة 2008 حين عملت على استقلال إقليم أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية[2]. و تمثل أوكرانيا عمقا استراتيجيا روسيا فهي تنتصب كحاجز يمنع التأثير و المد الغربي خاصة و أن بولونيا المجاورة لأوكرانيا من الجهة الغربية انضمت لحلف الناتو في 12 مارس 1999 و كذلك نجح حلف الناتو في ضم جمهوريات البلطيق الثلاث استونيا و لتوانيا و لاتفيا سنة 2004 ولم تبقى إلا أوكرانيا ليصير حلف الناتو على الحدود البرية الروسية من جهة الجنوب الغربي [3]، لذا لن تقبل روسيا خسارة أوكرانيا لصالح الغرب. و توضح الخريطة التالية الدول المنضمة لحلف الناتو في أوروبا:

الخريطة رقم 08: خريطة توضح امتداد حلف الناتو في أوروبا

المصدر: **list des etats membre de l'otan, site: http://www.statistiques-mondiales.com/otan.htm**

[1] Nataliya Blayakha , **RUSSIA FOREIGN DIRECTE INVESTIMENT IN UKRAN**, ELECTRONIC PUBLICATION OF PAN EUROPEAN INSTITUTE , JULY 2009,p23.

(2) عماد قدورة . **محورية الجغرافيا السياسية و التحكم في البوابة الشرقية**، مجلة سياسات عربية ، ع 9 ، جويلية 2014 ، ص ص 48 ، 49

(3) جروج فيشان , **أوكرانيا و القرم في السياسة الروسية** , تر محمود الحرثاني , مركز الجزيرة للدراسات 26 مارس 2014 ، ص 3.

نرى أن روسيا محاطة بالدول المنضمة إلى الحلف ماعدا في الجزء الحدودي بكل من أوكرانيا و بيلاروسيا، فإذا خسرت روسيا أوكرانيا لصالح الغرب و حلف الناتو هذا سيكون خسارة كبيرة لها انعكاساتها على الأمن القومي الروسي، بالإضافة إلى أن الغرب إذا تحكم في أوكرانيا، خاصة أن الاتحاد الأوروبي عقد اتفاقية للشراكة مع أوكرانيا في مارس 2014 ، يكون قد تحكم في الجزء الأكبر من البوابة الشرقية لأوروبا خاصة انه ضم جمهوريات البلطيق إلا حلف الناتو[1] ، و هذا ما سيهدد الاستراتيجية الروسية في أوروبا و كذا أمن الأسطول الروسي في البحر الأسود كما لم يحدث من قبل حيث أن البحر الأسود سيصبح فيه جوار روسيا محاطا بالكامل إما بدول منضمة لحلف الناتو كتركيا و رومانيا و بلغاريا أو دولا صديقة للغرب و واقعة تحت نفوذه كجورجيا و أوكرانيا إذا ما اتجهت إلى الفلك الغربي [2] وهذا سيقلص مساحة المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود مما سيحد من حرية حركتها بما يحول ميزان القوى لصالح دول أخرى في البحر الأسود كتركيا مثلا لان هذا سيحرم روسيا من امتلاك أسطول قوي في المنطقة خاصة و أن روسيا ستخسر قواعدها البحرية على شبه جزيرة القرم إذا ما اتجهت أوكرانيا و جزيرة القرم بحوزتها نحو الفلك الغربي حيث خاضت روسيا حروبا كثيرة من اجل ضم القرم و الحفاظ عليها عبر مختلف المراحل التاريخية لما تمثله شبه جزيرة القرم من أهمية و ثقل استراتيجي كبير لروسيا .

حيث تحوز شبه جزيرة القرم على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية مما سيزيد من مساحة المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود إذا سيطرت على شبه الجزيرة [3]و كانت روسيا ستخسر موطئ قدم ذو أهمية كبيرة في البحر الأسود في حالة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو و بحوزتها القرم , فروسيا ستضطر في هذه الحالة إلى سحب تواجدها العسكري من شبه الجزيرة إلا أن استيلائها عليها أبقى الأوضاع على حالها ، و بقي التواجد العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم كالتالي :[4]

(1) بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية : تفجير الصراع على أوروبا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات، 17 مارس 2014 , ص 7.

(2) عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 50

(3) محمد صفوان جولاق , **أوكرانيا و انفصال القرم : الواقع و المآل** , مركز الجزيرة للدراسات , 20 مارس 2014 ، ص 3 .

(4) محمد صفوان جولاق , **نفس المرجع** , ص ص 4 ، 5.

- قاعدة سيفاستوبل: وهي القاعدة الرئيسية للأسطول البحري الروسي على سواحل البحر الأسود جنوب غرب القرم حيث تتمركز في أربعة خلجان (سيفاستوبل ، يوجنايا ، كارانتينايا ، كازاكيا) ، و في القاعدة أكثر من 30 سفينة حربية و سفينة عبارة عن مستشفى و مركز اتصالات مجهز للحرب الالكترونية و عدت طائرات هيلكوبتر
- المطارات العسكرية الرئيسية:

-مطار كافارديسكايا

-مطار سيفاستوبل كاتشا

- المطارات العسكرية الفرعية:

-سيفاستوبل فيرسونيس

-سيفاستوبل يوجني

- وحدات الاتصال العسكرية :

- كاتشا في الجنوب الغربي للقرم
- سوداك في شرق القرم
- يالطا في جنوب القرم

ويصل عدد القوات الروسية المتواجدة في شبه جزيرة القرم إلى 14 ألف جندي .

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

تعود الأهمية الاقتصادية لأوكرانيا إلا العلاقات الوطيدة التي جمعت البلدين بالدرجة الأولى في ما مضى ، و هي امتداد طبيعي للإرث الاقتصادي السوفياتي بحكم أن كل من أوكرانيا و روسيا كانتا تمثلان امتدادا لاقتصاد واحد ، و كذلك قيام روسيا بتطبيق استراتيجية هدفها ضمان النفوذ و التأثير على القرار السياسي و النخب داخل أوكرانيا من خلال التحكم في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق تقوية وجودها في الاقتصاد الأوكراني. [1]

(1) يوسف شلي ، "أزمة الغاز الروسية الأوكرانية : لعبة جغرافية سياسية خطرة في قلب أوراسيا" ، الموقع: **http://alasr.me/articles/view/10730** ، 2015/06/02.

كما أن الثقل الزراعي لأوكرانيا يجعلها ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لروسيا ، فالجزء الشرقي المحاذي لروسيا من أوكرانيا يطلق عليه سلة الخبر لأوروبا الشرقية و يقطنه حوالي 15 مليون شخص نسبة الروس فيهم 35 بالمئة ، وتربته تعتبر الأغنى و الأخصب على مستوى العالم مما سمح لأوكرانيا أن تحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير القمح بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي سنة 2009 متخطية كل من روسيا و كندا .

كما أن القسم الشرقي نفسه و خاصة منطقة دوناتسك التي ينحدر مهنا الرئيس السابق يانكوفيتش و التي تعتبر ضمن المناطق المتمردة على حكومة كييف الآن ، هي أغنى منطقة في أوكرانيا بالموارد الطبيعية فهي تحتوي على مناجم الفحم و الحديد و الصناعات المعدنية بالإضافة إلى مصادر طاقة أخرى كالغاز و البترول و المغنيزيوم ، كما تحتوي على أهم و أفضل الجامعات.[1]

وتظهر أيضا أهمية أوكرانيا الاقتصادية بالنسبة لروسيا في التبادل الاقتصادي و التجاري بين البلدين ، وان روسيا على دراية تامة بمدى هذه الأهمية لأنها لم تعترف باستقلال أوكرانيا و بالحدود معها الا سنة 1997 بعد ضغط كبير من المجتمع الدولي . و بالنسبة لحجم التبادل فان حصة روسيا في التجارة الخارجية الأوكرانية تقارب 20 بالمئة و أوكرانيا تحتل المرتبة الخامسة في الشركاء التجاريين لروسيا بعد كل من ألمانيا و هولندا و الصين و ايطاليا . و تزايد التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا على مدى السنوات في مابين 2004 و 2008 باضطراد حيث بلغت واردات روسا من أوكرانيا 5.8 مليار دولار بينما كانت صادراتها إليها تقدر بـ 11.8 مليار دولار سنة 2004 و وصلت سنة 2008 إلى 15.7 مليار دولار من الواردات و 19.4 مليار دولار كصادرات لأوكرانيا و الجدول التالي يبين تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004 و 2008 . وتحتل اوكرانيا في المرتبة السادسة بين شركاء روسيا التجاريين رغم انخفاض التبادل التجاري بينهما بسبب الازمة الاقتصادية العالمية .[2]

(1) بدون كاتب ، "الموارد الطبيعية و الاقتصادية" ، الموقع : **ukrpress.net/node/40** ، 2015/05/28.
(2) ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، مصر: مركز الاهرام للدراسات والنشر، 2013، ط 1، ص 77.

الجدول رقم 02: تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004 و 2008.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الروسية نحو اوكرانيا (مليار دولار)	11.8	12.8	13.7	16.8	19.4
الواردات الروسية من اوكرانيا (مليار دولار)	5.8	7.4	8.6	12.6	15.7

Source:MANCEVIC.D**, The Russians Are Coming Economic Policy To ex : Russian Foreign Soviet States 'The Case of Georgia and Ukraine'** ,CRS report for Congress, Washington, 3rd Januaray 2006 , p19

كما أن الاستثمارات الروسية في أوكرانيا وصلت سنة 2007 إلى حوالي 460 مليون دولار رغم أنها لم تكن تتعدى 70 مليون دولار سنة 2003. وبلغ حجم الاستثمارات الروسية في اوكرانيا 1.13 مليار دولار سنة 2012 لتحتل بذلك روسيا المرتبة السابعة من حيث الاستثمارات الاجنبية في اوكرانيا بينما تحتل المرتبة الخامسة من مجموع الاستثمارات المصرفية.[1]

و قد بلغ عدد المؤسسات و الشركات الروسية الناشطة في أوكرانيا 2131 مؤسسة و شركة و الجدول التالي يوضح حصة رأسمال روسيا و الشركات الروسية الناشطة في القطاعات الحيوية في أوكرانيا : انظر الصفحة الموالية

الجدول رقم 03: جدول يمثل رأسمال روسيا و الشركات الروسية الناشطة في القطاعات الحيوية في أوكرانيا

القطاع الحيوي	الشركات الروسية العاملة	نسبة حصة رأسمال روسيا(%)
تكرير البترول	Lukoil Tnk bp Tatneft	90
غاز	Gazprom	20
التعدين	Ivraz group Smart group	66.7

(1) ممدوح **عبد المنعم، مرجع سبق ذكره،** ص 79.

الاتصالات	Alfa group	38.5
البنوك	Alfa bank	7
الكهرباء	Renova Luzhniki Inergy standert	36
الألمنيوم	Rusal	90
الهندسة الميكانيكية	Alpha goup Afr system	38.5

Source: MANCEVIC.D**, The Russians Are Coming Economic Policy To ex : Russian Foreign Soviet States 'The Case of Georgia and Ukraine'** ,CRS report for Congress, Washington, 3rd Januaray 2006 , p22**.**

تمثل أوكرانيا أهمية كبيرة في صناعة الغاز الروسية باعتبارها احد بلدان الترانزيت التي تمر عبرها أنابيب الغاز الروسي نحو أوروبا حيث أن 85 بالمئة من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية نحو أوروبا الغربية و بالتالي فان إحكام السيطرة على شبكة أنابيب الغاز الروسية المارة من أوكرانيا يعد مصلحة اقتصادية حيوية لروسيا [1] لما تجلبه هذه الأنابيب من عائدات مالية لها .

فقد حدث سنة 2009 أن علقت روسيا إمدادات الغاز عبر أوكرانيا نحو أوروبا بسبب أزمتها مع أوكرانيا ، بعد استحالة الوصول إلى اتفاق حول أسعار الغاز الموردة لأوكرانيا سنة 2009 و المتأخرات المالية السابقة ، و اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة جزء من الغاز الروسي المتوجه إلى أوروبا الذي قدرته روسيا بـ 86 مليون متر مكعب سنة 2008 . وذكرت شركة غازبروم الروسية على لسان **فلاديمير بوتين** رئيس الحكومة في 11 جانفي 2009، أنها خسرت حوالي 800 مليون دولار بعد إيقاف تدفق الغاز لأوروبا عبر أوكرانيا ، و وصلت خسائر الشركة إلى 1.2 مليار دولار وفق ما ذكره نائب رئيس الوزراء في 14 جانفي 2009 مما انعكس سلبا على عائدات الصادرات الروسية بخسارتها 1.1 مليار دولار .[2]

(1) جروج فيشان، **مرجع سبق ذكره**،ص 3.
(2) يوسف شلي، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الروسية في أوكرانيا

بنيت المقاربة الأمنية الروسية اتجاه أوكرانيا على تصورات جيوبوليتيكية بالأساس، حيث تأخذ بعين الاعتبار مميزات موقعها الاستراتيجي في القارة الاوراسية، بالإضافة إلى مصادر القوة المكانية من موارد و ثروات طبيعية، و ما يتصل بها من معاملات اقتصادية و تجارية، كما احتوت المقاربة على دور الجوانب الحضارية و الثقافية و التاريخية وكذلك و الإثنية في تحقيق استقرار و امن روسيا.

و تعود المقاربة الأمنية الروسية في أوكرانيا إلى نهاية الحرب الباردة أين كانت أوكرانيا مجال تحاور بين الغرب و روسيا خصوصا في مجال الأسلحة النووية، حيث أرادت روسيا الحصول على كامل الترسانة النووية السوفيتية الموجودة في أوكرانيا لضمان أمنها، و عدم وجود دولة نووية متاخمة لحدودها تكون كتهديد فعلي في حال خروجها عن مجال النفوذ الروسي، كما أن احتفاظ أوكرانيا بقوة الردع النووي يعرقل العديد من المصالح الاستراتيجية الروسية في أوكرانيا و حتى في دول الجوار، و الأكثر من ذلك هو تموضع أوكرانيا في الرتبة الثالثة بين القوى النووية العالمية، و هذا ما يجعلها منافسا لروسيا في السيطرة على مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق، لتنتهي ترسانة الأسلحة النووية في يد روسيا في النهاية.[1] وانتقل الجدال بين روسيا و أوكرانيا حول امتلاك قطع الأسطول البحري، و لتي سيطرت روسيا على اغلبها كونها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق سواء في مكامن القوة أو الضعف، بما في ذلك أعبائه الاقتصادية و المديونية، فاحتفاظ أوكرانيا بالقطع البحرية لأسطول البحر الأسود يجعل روسيا في حالة ضعف، مما يهدد أمنها وسيطرتها على البحر الأسود.[2] أما على الصعيد الاقتصادي فروسيا عملت على احتواء أوكرانيا في إطار تجمع اقتصادي وسياسي مباشرة بعد الإعلان عن دولة أوكرانيا المستقلة في إطار كومنولث يضم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

❖ أوكرانيا كدولة حاجز بين روسيا والدول الغربية:

(1) رباحي أمينة، **موقع روسيا في العلاقات الأورو- أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين**، مجلة دراسات إستراتيجية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع13، 1997، ص ص 57- 60 .

(2) **المرجع نفسه**، ص 59.

تنظر روسيا إلى أوكرانيا كدولة عازلة بينها وبين الغرب خصوصا حلف الناتو، فموقع أوكرانيا جعلها تحظى باهتمام بالغ من طرف روسيا، فهي تحوز على أكثر من نصف المنطقة العازلة بين روسيا و الغرب، و ما يزيد من أهميتها ودورها في الأجندة الأمنية الروسية هو سيطرة الغرب على دول البلطيق، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي و حلف الناتو، و بالتالي وجود منفذ إلى روسيا من خلال هذه الدول، و عليه تكون الحدود الروسية مهددة من خلال تواجد حلف الناتو على المناطق الحدودية ففي حال وقوع حرب روسية أطلسية تكون هذه الدول بمثابة قواعد انطلاق اتجاه روسيا كونها دول متاخمة للحدود الروسية، ولكي تلعب أوكرانيا دور الدولة الحاجز بين روسيا و الغرب كان لا بد من استيعابها و ضمان النفوذ الروسي عليها، من خلال الشراكة بين دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفييتي أولا، ثم دعم سياسيين موالين لروسيا ثانيا فضلا عن توظيف الجانب الثقافي و الإثني، حيث كثير ما اعتبر الروس أوكرانيا كامتداد جغرافي و اثني وحتى ثقافي لروسيا، باعتبار الأوكرانيين إخوة سلافيين للروس.[1] كما نجد أن روسيا تعارض بقوة محاولات ضم أوكرانيا إلى الأطر الغربية بالأخص حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي لما في ذلك من خطر على الأمن الروسي، ففي حال وجود دولة أوكرانية بعيدا عن النفوذ الروسي، فان هذا يعزز إمكانية تحالف الغرب معها ضد روسيا، و بالتالي السماح لقوات معادية لروسيا من التواجد في الحدود الأوكرانية الروسية، و بالتالي زيادة النفقات العسكرية و تكلفة حماية الأمن الحدودي الروسي، و حتى على صعيد التخطيط العسكري أين ستكون القوات الروسية مقسمة في حال وجود مواجهة مع الناتو على جهتين حدوديتين تشمل دول البلطيق و كذلك أوكرانيا، و حتى في حالات السلم فالنفوذ الروسي في أوروبا سيتقلص و بالتالي عدم سيطرة روسيا على المنطقة المركزية في الهارتلاند و عليه تراجع دورها على المستوى الأوروبي و الدولي.[2] و ليس هذا فحسب فالناتو بالفعل على اعتاب روسيا بضمه لدول البلطيق لكن ان اوكرانيا لها صلات كبيرة بالتسليح العسكري لروسيا فالعديد من مصانع السلاح الروسية لها علاقات تعاونية مع مصانع الذخيرة في اوكرانيا.[3]

(1) عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49،50.
(2) **المرجع نفسه**، ص ص 47 - 49.
(3) فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية: انعكاسات على الامن العالمي**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ط1، ص 15.

مفهوم الدولة الحاجز لا يقتصر فقط على امن الحدود من الناحية العسكرية و الاستراتيجية، وإنما أيضا يشمل الجانب الاقتصادي حيث أن انضمام أوكرانيا دون روسيا إلى الأطر الاقتصادية الغربية و بالأخص الاتحاد الأوروبي يمثل تهديدا جوهريا للأمن الروسي، كما أن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيقرب الغرب الذي يصبح على أبواب موسكو، و أوكرانيا كلها سوف تتحول إلى ممرات إجبارية نحو أسواق روسيا والشرق، ولهذا تسعى روسيا إلى إقامة حاجز اقتصادي بينها و بين الغرب، حيث تعمل حكومة موسكو على إنشاء اتحاد اقتصادي أوراسي يضم روسيا و دول الكومنولث الروسي، بحيث تعتبر أوكرانيا احد ركائز هذا الاتحاد بما يبعدها عن الغرب و يحقق الأمن الاقتصادي الروسي.[1]

❖ أوكرانيا كدولة لفك العزلة عن روسيا و تعزيز وجودها على الساحة الدولية:

استأثرت أوكرانيا بغالبية سواحل البحر الأسود ما يجعلها دولة مهمة بالنسبة روسيا في حال خروج أوكرانيا عن دائرة النفوذ الروسي فان هذا سيعزل روسيا عن أوروبا ويفرض عليها تكريس طابعها الأسيوي و تقليص نفوذها و طابعها الأوروبي.

لذلك لجأت روسيا الى روسنة أسطول البحر الأسود السوفييتي السابق حيث حصلت وفق اتفاق مع أوكرانيا على 80 بالمائة من منشئات الأسطول بينما توقفت حصة أوكرانيا عند 20 في المائة من القطع كما طالبت روسيا بإبقاء القاعدة الرئيسية للأسطول في سيفاستوبول مع استخدام أربع قواعد أخرى في شبه جزيرة القرم هي بالاكلانا، وفيودوزيا، كيرتسن، دونوزلات كما رفضت روسيا السماح للأوكرانيين بالاحتفاظ بقاعدة بحرية للسفن الأوكرانية في قاعدة سيفاستوبول و ازدادت الأزمة حدة عندما جدد وزير الدفاع الأوكراني الدعوة للاحتكام إلى طرف ثالث هو الولايات المتحدة، مما أثار ردود فعل عنيفة في موسكو التي ردت على ما أسمته التحدي الأوكراني بالإيعاز إلى الأكثرية الروسية البالغة نحو75% من سكان شبه جزيرة القرم لتتصدى لأوكرانيا بطريقة ديمقراطية، و هكذا ضمنت روسيا وجودها في البحر الأسود و من ثم تعزيز

(1) خالد ممدوح العزي، **مرجع سبق ذكره**.

الموقف بكراء ميناء سيفاستوبول من أوكرانيا وبالتالي ضمان وجود قواعد عسكرية روسية في أوكرانيا، و عليه إحكام قبضتها الاستراتيجية على أوكرانيا مما يضمن تواجد روسيا أوروبيا.[1]

أما من ناحية تحقيق الأمن الاقتصادي الروسي فواجهة أوكرانيا البحرية تعتبر بمثابة منافذ حيوية للتجارة الروسية خصوصا و ان الملاحة على مدار السنة فضلا عن انهار صالحة للملاحة أهمها نهر الدنبير.[2]

تعتبر موسكو أن وجود حكومة أوكرانية معادية لروسيا من شانه أن يؤثر على إمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا، و بالتالي اختلال في ميزان الأمن الاقتصادي الروسي، أين ستلجأ هذه الحكومات إلى سياسات عدائية اتجاه روسيا من ضمنها رفع ضريبة مرور الترانزيت الروسي على أراضيها أو حتى سرقته كما حدث في ضل حكم **يوشينكو** الموالي للغرب وبالتالي التأثير على علاقات روسيا مع مستهلكي الطاقة الروسية خاصة و ان الترانزيت الاوكراني يعتبر من بين اهم خطوط الامداد الروسية الى اوروبا

فيما يخص المعاملات الثنائية فأوكرانيا مرتبطة بروسيا اقتصاديا منذ العهد السوفييتي لذلك توجب على روسيا الحفاظ على نفوذها داخل أوكرانيا بما يحقق مصالحها التي رسمت بفعل الحتميات التاريخية.

المبحث الثالث : أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

سنحاول في هذا المبحث معرفة مكانة أوكرانيا في أجندة القوة البحرية (الولايات المتحدة الأمريكية) بما يمكن ان تستغله ضد القوة البرية روسيا.

المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

يقول البروفيسور ستيفن والت : "لا تعتبر أوكرانيا او تدخل ضمن مجموعة المصالح الوطنية الجوهرية لأمريكا ، و لا تمثل تهديدا بأي شكل من الأشكال للأمن القومي الأمريكي ، و أخيرا و

(1) صلاح سالم، **الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 118، أكتوبر 1994، ص 170، 173.
(2) رباحي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

ليس آخرا لا توجد لأمريكا مصالح كبرى مع أوكرانيا التي لا تعتبر حليفا رئيسيا لها في هذه المنطقة من العالم " .

رغم قول البروفسور ستيفن والت الذي لا يعطي أهمية استراتيجية كبيرة لأوكرانيا في الأجندة الأمريكية ، إلا أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أوكرانيا بعد نهاية الحرب الباردة يظهر مكانة هذه الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية ، لأن أوكرانيا تعبر من الدول المشكلة للبوابة الشرقية لأوروبا التي لها حدود برية مباشرة مع روسيا [1] . بل انها تحوز على اكثر من نصف البوابة الشرقية بسبب طول حدودها مع روسيا، و هذه الخريطة توضح دول البوابة الشرقية لأوروبا و مدى سيطرة الغرب عليها:

خريطة رقم 09: خريطة توضح البوابة الشرقية للغرب

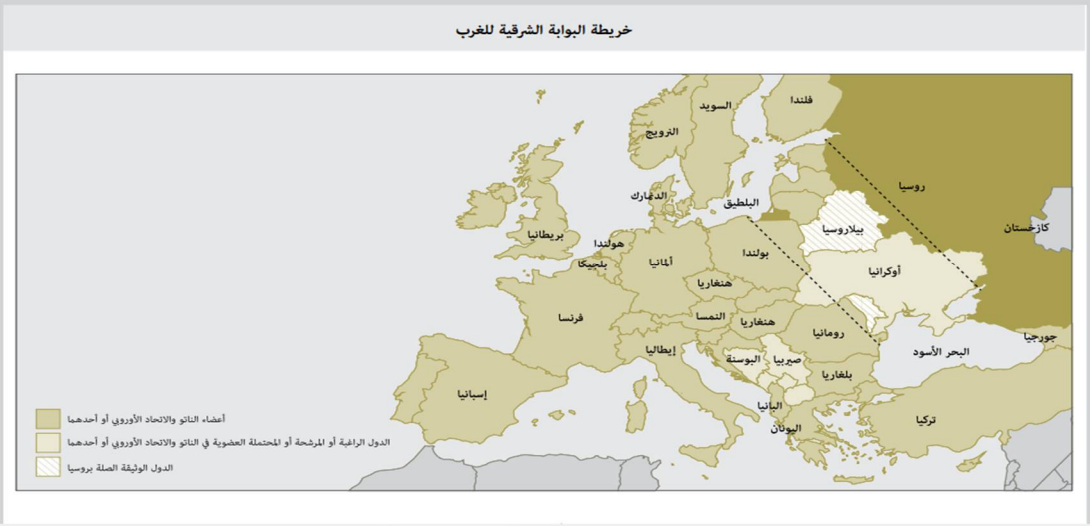

المصدر : عماد قدورة . **محورية الجغرافيا السياسية و التحكم في البوابة الشرقية** ، مجلة سياسات عربية ، ع 9 ، جويلية 2014 . ص 50

هذه البوابة التي كانت تعتمد عليها روسيا كحاجز و اقي بينها و بين الغرب ، تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم كحاجز لتطويق روسيا ، فاستهدفت هذه الدول لأجل بسط نفوذها عليها حيث نجحت في ضم استونيا و لتوانيا و لاتفيا إلى حلف الناتو و لم تبقى سوى بيلاروسيا و أوكرانيا ، وهذه الأخيرة لديها الرغبة في التوجه نحو الغرب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهذا ما يجعل الحاجز الذي اعتمدته روسيا للفصل بينها و بين الغرب يتلاشى اذ لم يتبقى منه سوى

(1) عماد قدورة , **مرجع سبق ذكره** ،ص 48.

بيلاروسيا و تحولت باقي الدول إلى حاجز سيستعمل ضدها لتطويقها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الأخيرة و منذ تسعينيات القرن الماضي إلى توسيع نطاق حلف الناتو لتقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية و حصرها في حدود مجالها الجغرافي بالوصول إلى اقرب نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية ، و تدخل محاولة إدماج أوكرانيا بمضلة الشراكة الاقتصادية و الأمنية مع الغرب ضمن هذا المسعى لتطويق روسيا عبر هذه البوابة الشرقية لأوروبا ، التي جعلها سبيكمان أحد المحاور الرئيسية للهلال الهامشي الذي تعتبر السيطرة عليه أساسا للسيطرة على قلب الأرض و من ثم السيطرة على العالم و أن السيطرة على الهلال الهامشي تندرج ضمن استراتيجية الاحتواء التي وضعت لمنع تمدد الاتحاد السوفياتي السابق . إذ أن إخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ موسكو سيعمل على حرمانها من نقطة ارتكاز جيوستراتيجية التي تتحكم في البلقان فضلا عن حرمانها من عمق استراتيجي يفيد تحرك الأسطول البحري الروسي في البحر الأسود .

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لأوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

لا تعتبر أوكرانيا دولة ذات أهمية اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما هي مهمة في المجال الاستراتيجي، و حتى للشريك الأوروبي فهي ليست بذلك الثقل المؤثر في الاقتصاد كونها دولة تعاني من تأخر واضح في مجال التنمية الاقتصادية، حيث تراجع ناتجها المحلي بنسبة 15% و فقدت العملة الوطنية الأوكرانية **الهريفنا** أكثر من نصف قيمتها كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 20% من السكان وتضاعف عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي تورط فيه العديد من أعضاء الحكومة[1].و لذلك سنعدد أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشريك الأوروبي من خلال وجهة نظر الشريك الأوربي وهي كالآتي:

. استباحت أوكرانيا و جعلها تابعة سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا كما حدث مع دول حلف وارسو

(1) نظير محمود أمين، **التداعيات الإقليمية و الدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ و جدال النزاع الروسي ـ الأمريكي على مناطق النفوذ**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،م3،ع10،2014،ص 338.

. إنهاء الإنتاج الأوكراني من خلال فرض صيغة اقتصادية تابعة للنموذج العالمي مما يجعل أوكرانيا دولة فاشلة في الإنتاج وبالتالي تتحول إلى دولة مستهلكة لبضائع الشركات الغربية مما يدفع أوروبا و الشركات الغربية من شراء أملاك الدولة العامة وتحويلها إلى خاصة.

. استخدام اليد العاملة الأوكرانية والمصانع الأوكرانية و مواد الخام الأوكراني في عملية الإنتاج القادمة للشراكة الأجنبية القابضة التي تستخدم أوكرانيا و شعبها و موادها لمصالح خاصة غربية و أجنبية ضيقة جدا.

. ربط أوكرانيا بالنظام التعليمي والصحي ونظام الاتصالات والمواصلات الغربية.

. اقتصاديا الغرب يصبح على أبواب موسكو و أوكرانيا كلها سوف تتحول إلى ممرات إجبارية إلى أسواق روسيا و الشرق. [1]

المقاربة الأمنية الأمريكية في أوكرانيا:

من الناحية الإستراتيجية تحوز أوكرانيا على مكانة هامة في الأجندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث لها حدود برية طويلة مع روسيا الغريم التقليدي لها، بالإضافة لاحتوائها على واجهة بحرية كبيرة تطل على البحر الأسود، كما كانت تحوز على شبه جزيرة القرم، و كذلك باعتبارها جزء مهم من منطقة أوراسيا، و لطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على دول هذه المنطقة و بسط نفوذها عليها بطريقة تمنع أية منافسة لها في المنطقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ومن هذه الدول الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق و من ضمنها أوكرانيا، لذا تم توسيع حلف الناتو لضم معظم هذه الجمهوريات، فتم ضم كل من تشيكيا، المجر و بولندا سنة 1999، ثم ضم كل من جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا، ليتوانيا و لاتفيا) الواقعة على الحدود الروسية، بالإضافة إلى سلوفينيا، سلوفاكيا، بلغاريا و

(1) خالد ممدوح العزي،"اوكرانيا المشكلة المتجددة ...مابين الربح والخسارة ولعبة الامم ...!!!" موقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243**، 2015/06/10.

رومانيا و ذلك سنة 2004، ثم ضم ألبانيا و كرواتيا سنة 2007، و الآن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لضم أوكرانيا لحلف الناتو. [1]

تعود هذه الرؤية الأمنية الغربية إلى رؤى المستشار **زبغنيو برجنسكي** لأهمية منطقة أوراسيا، و قد وضع بعض أفكاره في كتابه **"رقعة الشطرنج الكبرى"**، حيث يرى أن أوراسيا هي موطن ست دول من أكثر الدول إنفاقا عسكريا في العالم و أولها روسيا و هي الدولة المرشحة للهيمنة الإقليمية و النفوذ العالمي فهي دولة أوراسية، و هي المتحدية للسيطرة و الهيمنة الأمريكية، لذا يقول **بريجنسكي** بأن أوراسيا هي رقعة الشطرنج الكبرى التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية.[2]

كما يوجد تقرير آخر من إعداد **برجنسكي** نفسه و مجموعة من الخبراء، يتضمن توصيات للقادة الأمريكيين حول أمثل الطرق للتعامل مع التهديدات و كيفية تحقيق الأهداف و المصالح و تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، و ضمن خطوطه الرئيسية نجد تعريف و تحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الجغرافية ذات الأهمية الكبرى وهي أوراسيا و الشرق الأوسط، و يضع التقرير على رأس قائمة المصالح الحيوية في أوراسيا "منع أي دولة معادية من الهيمنة على منطقة أوراسيا".[3] و الدولة المعادية القادرة عل تشكيل التهديد للولايات المتحدة الأمريكية و منافستها في أوراسيا هي روسيا، لذا يندرج توسيع حلف الناتو و محاولة ضم أوكرانيا ضمن هدف تطويق روسيا لأجل عزلها عن أوروبا، و إفشال أي محاولة للتكامل الاقتصادي و السياسي و العسكري معها، و احتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، و ضم و عزل الدول التي يمكن أن تشكل بعدا و امتدادا استراتيجيا لروسيا في المستقبل كأوكرانيا لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحبها بكل الوسائل من الفلك الروسي نحو المعسكر الغربي و حلف الناتو، و كل هذا لضمان عدم ظهور روسيا من جديد كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، و حرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية و من ضمنها أوكرانيا مجددا، و الضغط سياسيا و اقتصاديا عليها لأجل تقليص إمكاناتها النووية و

(1) محمد حسون، **الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و تأثيرها على الأمن القومي العربي**، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، ع2، 2010، ص 347.

(2) زبغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى "السيطرة الأمريكية و ما يترتب عنها جيوستراتيجيا"**، د.م: مركز الدراسات العسكرية، 1999، ط2، ص 33.

(3) نبيل ديب، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث ايلول/سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2006 ،ص 62.

الصاروخية، لضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الأوروبيين من جهة و استعمال التهديد الروسي كذريعة لإبقاء التواجد العسكري الأمريكي في أوروبا من جهة أخرى لاحتواء فرنسا و ألمانيا و إفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية.[1] و ما يحدث في أوكرانيا دليل على هذا، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لضم أوكرانيا لحلف الناتو لأجل استكمال خطة عزل روسيا عن امتدادها الاستراتيجي الأوروبي، و تعتبر رد الفعل الروسي في أوكرانيا و ضمها للقرم كأطماع روسية توسعية في دول أوروبا الشرقية و من بعدها أوروبا الغربية و تظهره كتهديد لحلفائها الأوروبيين. و هذا ما كرس وجهة النظر الغربية السابقة التي تبلورت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة و التي تقول بأنه من غير المستبعد أن تعود روسيا إلى سياساتها التقليدية التوسعية، خاصة و أن الرئيس الروسي الحالي **فلاديمير بوتين** و بعد توليه الرئاسة سنة 2000 صرح بأن تفكك الاتحاد السوفييتي السابق سنة 1991 كان كارثة جيوبوليتيكية لروسيا. و لهذا ترى الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها المعسكر الغربي أنه يستحيل أن تتحول روسيا إلى قوة عادية، بل ستظل قوة عظمى طالما أن الطموحات القومية فيها لاتزال قوية، و تتجه إلى أن تتقوى أكثر بشكل قد يجعل توسعا روسيا جديدا أمرا قادما بلا شك.

و يظهر هذا الاعتقاد جليا فيما ورد على لسان البولوني **برونيسلاو جيريميك**• في منتصف التسعينيات، رغم أن بولونيا لم تحسب على المعسكر الغربي في ذلك الوقت بعد، حيث قال: "حاليا روسيا ضعيفة، و لكننا نعلم أن هذا وضع انتقالي، فإمبراطورية روسية يمكن أن تخلف الإمبراطورية السوفييتية، وستصبح روسيا قوة كبيرة من جديد في بضع سنوات، و سيكون لذكرى فترة الضعف العابرة أثر نفسي هام على جبل جديد من القادة الروس".[2]

أما من الناحية الاقتصادية فلا توجد أهداف مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانية، و كل تحركاتها تصب في خانة عزل روسيا اقتصاديا عن أوروبا، باعتبار أوكرانيا دولة عبور بالنسبة لأنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا، و بالسيطرة على أوكرانيا سيمس ذلك بالصادرات الروسية من الغاز لأوروبا، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لدفع أوروبا لإيجاد البديل

(1) محمد حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص 346.
(2) زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011، ط1، ص ص 396،395.

عن الطاقة الروسية لتكريس تطويق روسيا اقتصاديا لإضعافها سياسيا و أمنيا لما كان لدور الطاقة في تطور روسيا و إعادتها لمسرح العلاقات الدولية، و كذلك يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية في الأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل و أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية،[1] ما جعل روسيا تقوم بخطوة استباقية، بمحاولتها إيجاد طرق أنابيب لا تمر عبر دول أوروبا الشرقية، في حال نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها في أوكرانيا، و ذلك بمشروعين، الأول سمي **بسيل الشمال** و هو أنبوب غاز يلتف حول أوكرانيا من الشمال يبدأ من الأراضي الروسية تحديدا من منطقة **فيبورج** مرورا ببحر البلطيق وصلا إلى السواحل الألمانية، بطول يتجاوز 1200 كيلومتر[2] ، أما المشروع الثاني فاسمه **سيل الجنوب** و هو أيضا أنبوب غاز يلتف حول أوكرانيا من الجنوب مرورا بقاع البحر الأسود وصولا إلى بلغاريا و منها إلى صربيا و سلوفينيا و المجر و النمسا[3].

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ضمان الأمن الطاقوي لحلفائها الأوروبيين بعيدا عن التبعية للواردات الروسية، فهي تحاول مد أنابيب تضمن وصول الغاز لأوروبا من آسيا الوسطى و الشرق الأوسط دون المرور بروسيا أو احد الدول الدائرة في فلكها، لهذا تريد ضمان أوكرانيا لتكون معبرا لأنابيب الغاز من آسيا الوسطى و من ثم تركيا نحو أوروبا، و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح فكرة إنشاء أنبوب غاز كان يسمى **نابوكو**، من المفترض أن ينقل الغاز من آسيا الوسطى و إيران و مصر، يمر عبر تركيا و منها إلى سائر الدول الأوروبية، و تم التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 2009 من طرف تركيا و أذربيجان و أربع دول من الاتحاد الأوروبي و هي بلغاريا، رومانيا، المجر و النمسا، التي من المنتظر إن يمر عبرها الأنبوب **نابوكو**، و كان من المقرر أن يبدأ عمل الأنبوب سنة 2014 إلا أنه فشل من جهة بسبب أن تكاليفه و الأسعار التي سيباع بها الغاز ستكون اكبر من نظيره السيل الجنوبي الروسي[4]، و من جهة أخرى قيام روسيا بتوقيع اتفاقية في 13 ماي 2007 مع كل من حكومتي تركمانستان و كازاخستان بشأن أنبوب لنقل الغاز مما سيزيد من حاجة الاتحاد الأوروبي لروسيا إذا أرادت

(1) ابراهيم بولمكاحل، **تأثير التحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة مابعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: باتنة،جامعة الحاج لخضر، 2009/2008، ص 216.
(2) **المرجع نفسه**، ص 219.
(3) صوفيا جورج حداد،**مرجع سبق ذكره**.
(4) **المرجع نفسه**.

ضمان وصول غاز آسيا الوسطى إليها، لأن الأنابيب ستمر حتما عبر روسيا إذا كان المورد تركمانستان و كازاخستان بالعودة إلى تلك الاتفاقية، و هذا بعكس ما كانت تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية من تجنب الأراضي الروسية عند بناء هذا الأنبوب.[1]

(1) ابراهيم بولمكاحل، **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

الفصل الثالث: طبيعة وديناميكية عملية إدارة النزاع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية

مدخل

سنحاول في هذا الفصل أن نلقي الضوء على التطور التاريخي للنزاع في أوكرانيا، بما يسمح لنا بالوقوف على أسباب النزاع المختلفة و تصنيفاها، من خلال توظيف الأطر النظرية التي تم عرضها فيما سبق، و هكذا نقف على التصورات و الإدراكات التي يشكلها كل طرف عن الأخر، كما نتعرف على أهداف أمريكا و روسيا، من خلال إثارة النزاع على أوكرانيا، و كيف تم جر الأطراف الداخلية في الوطن الواحد الى النزاع سواء من خلال روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، و من ثم تحديد دور الأطراف في تصعيد النزاع من خلال عقد مقارنات بين ما يجب أن يكون عليه الوضع نظريا بما يقلل من حدة العنف و يساعد على احتواء النزاع ، خاصة عبر مبادئ إدارة النزاعات، مع توظيف بعض من نظريات إدارة النزاعات، في تحديد الاستراتيجيات المتخذة من قبل الأطراف في إدارة النزاع و تبسيطها، و من ثم نتوجه إلى اكتشاف تأثير الاستراتيجيات المتبعة من قبل روسيا و أمريكا على الأطراف الداخلية في أوكرانيا.

المبحث الأول: خلفية تاريخية للنزاع

تعتبر الدراسات التاريخية ذات أهمية بالغة في فهم الأسباب التي تقف خلف النزاع و بالتالي فهم التطورات التي تحدث على صعيد الأحداث و المنحى الذي يتخذه النزاع بعد ذلك. و نظرا لهذه الأهمية التي تكتسيها المعطيات التاريخية في دراسة النزاع كان لابد لنا من الوقوف على المسار التاريخي لدراستنا من خلال ما سنقدمه في هذا المبحث.

المطلب الأول: جذور النزاع

عرفت روسيا بأنها دولة تتمدد و تتقلص وفق كل معطيات كل مرحلة من الزمن، و هذه الحركية في الحدود جعلت منها دولة تضم العديد من القوميات و الديانات و الأعراق[1]، و هذا التنوع السكاني تعاملت معه الحكومات الروسية بإتباع سياسات محددة بعضها أدى إلى خلق نزاعات و هذه السياسات تتمثل في:

❖ سياسة الترويس:

تعود سياسة الترويس إلى العهد القيصري حيث حاول القياصرة تعميم النمط الروسي على الأقاليم الواقعة تحت سيطرتهم، و بالأخص في عهد بطرس الأكبر، و عرفت أوجها خلال حكم القيصر ألكسندر الثالث،[2] و قد تواصلت هذه السياسة مع السوفييت و ذلك من خلال:

. سياسة الاستيطان: و ذلك من اجل إحداث تغيير عرقي في الأقاليم المتوسع عليها، و بالتالي نقل أقليات روسية إلى دول مجاورة، و استعمالها لتبرير التدخل فيما بعد، و أمثلة ذلك كثيرة نختص بالذكر منها منطقة القوقاز، بالأخص في الشيشان،[3] و دول البلطيق و كذلك أوكرانيا، و هذه الأخيرة في الحقيقة كانت مهد أول دولة روسية في عهد **فلاديمير العظيم** (1015.980) و هو الذي أدخل المسيحية و ربطها بكنيسة بيزنطة عام988، تم تدمير كييف على يد المغوليين في 1340، ما جعل الأرض الأوكرانية الحالية تحت حكم الليتوان، ثم البولنديين خلال قرون ثلاثة لاحقة. مع تدمير دولة كييف الروسية، تطورت

(1) ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ط1، ص 11.

(2) عماد هادي عبد علي، **التوسع السوفيتي في منطقة البلطيق 1939- 1941**، مجلة آداب الكوفة، م1، ع8، 2011، ص 209.

(3) عبد العزيز بن راشد بن زيد المطيردي، **المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني –الروسي"دراسة في الجغرافيا السياسية"**، مجلة الملك سعود، م18، 2005، ص 79.

الدولة الروسية في موسكو، مع إعلان **ايفان الرهيب** نفسه قيصراً في عام1547. و لأن روسيا أرادت التوسع نحو الغرب، فقد اصطدمت ببولندا، التي لم تصمد أمام المد الروسي، و انهزمت لتوقع معاهدة السلام الأبدي سنة 1685، ليتم تقسيم أوكرانيا بين روسيا و بولندا، فالأولى حصلت على الجزء الشرقي لنهر الدنبير، بينما حصلت الثانية على الجزء الواقع غربه،[1] و هكذا بدأ تواجد العنصر الروسي في أوكرانيا و بالنسبة لجزيرة القرم، رأت روسيا ضرورة السيطرة عليها بما يمنحها حق تشكيل أسطول قوي في البحر الأسود، فتم الاستيلاء عليها أواخر القرن18، بعد أن دحرت جيوش الإمبراطورة **كاثرين العظمى** تتار القرم المتحالفين مع الدولة العثمانية، و ذلك في حرب دامت عدة عقود في عام 1783، و تم إنشاء قاعدة عسكرية بسيفاستوبول،[2] ما مهد لتواجد العنصر الروسي بقوة في القرم، بالأخص من خلال عديد الحروب اللاحقة، التي خاضها الأسطول الروسي ضد فرنسا و بريطانيا، و الدولة العثمانية (1853. 1856)، و الحرب البلقانية (1877. 1878)،[3] و بغض النظر عن الأحداث اللاحقة، فقد بقيت أوكرانيا تحت السلطة الروسية. و بعد انتصار ثورة البلاشفة عام 1917 و إعلان السلطة الثورية حق تقرير المصير للمستعمرات و أشباه المستعمرات، لتختار بين الاستقلال و الاتحاد الفدرالي، مع الدولة المركزية جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية، فأخذت الأخيرة الخيار الثاني، و انضمت إلى الاتحاد الفدرالي الذي تغير اسمه إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية[4] و اتخذت أوكرانيا هذا القرار في 30 ديسمبر من عام 1922.[5] و بالنسبة للقرم، فقد كانت تابعة للفدرالية الروسية حتى سنة 1955، أين أهداها **نيكيتا خروتشوف** زعيم الاتحاد السوفيتي ذو الأصول الأوكرانية إلى بلده الأم،[6] ثم جاء بعده **بريجينف** و الذي هو من نفس الأصول، و لذلك فقد كان لأوكرانيا نصيب من النمو الاقتصادي السوفيتي في فترة(1950-1975)، خاصة في مجالات الصناعة الثقيلة، و الهندسية و العسكرية، و قد تركز هذا في الشرق الأوكراني[7] ، و بناءا على هذا التطور التاريخي فقد تمركز العنصر الروسي في القرم، و شرق أوكرانيا بينما تمركز الأوكرانيون في الجانب الغربي، و تشير إحصائيات سنة 1959، إلى أن نسبة الروس الموجودين بأوكرانيا بلغت 16.9%، لتصبح سنة 1970 ما نسبته 19.4%، و زادت النسبة مع حلول

(1) محمد سيد رصاص، "أوكرانيا: عبئ التاريخ والجغرافيا البينية"، موقع: **http://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=402637**، 2015/05/26.
(2) نظير محمود أمين، **مرجع سبق ذكره** ، ص 327.
(3) عبد الرؤوف سنو، **العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878): حرب القرم: ممهداتها وتطورها ونتائجها (1853-1856)**،مجلة تاريخ العرب والعالم، الحلقة 3، د.س،ص25.
(4)عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سبق ذكره ج 1**، ص ص 293،294.
(5) **المرجع نفسه**، ص 45.
(6) نظير محمود امين، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.
(7) محمد السيد رصاص، **مرجع سبق ذكره**.

سنة 1979، فأصبحت 21.1%، بينما عرفت النسبة زيادة خلال سنة 1989، لتصبح عند حدود 21.9%.[1]

. نشر و توسيع مجال استعمال اللغة الروسية: و هذه السياسة تمتد إلى العهد القيصري، حيث عمد القياصرة إلى نشر اللغة الروسية، نذكر على سبيل المثال جامعة ترتو الإستونية، التي أصبحت تدرس باللغة الروسية[2]بعد التوسع الروسي إليها، و تواصل ذلك في العهد السوفيتي، حيث عمل الزعماء السوفيت على ترويس كافة المؤسسات الاتحادية، فكانت اللغة الروسية هي لغة المؤسسات السياسية، و الاقتصادية، و العلم داخل الاتحاد السوفيتي، كما تم فرض الكتابة بالأبجدية الكريلية، لتحل محل أبجديات اللغات الأصلية على اختلافها، من لاتينية، و عربية و غيرها.[3] بينما في أوكرانيا، فقد نمت اللغة الأوكرانية في الغرب، على يد البولنديين و اللتوانيين، طيلة 3 قرون من الزمن، بينما نمت اللغة الروسية في الشرق، و الجنوب الشرقي في القرم، بعد التوسع الروسي إليها، و خلال العهد السوفيتي فقد عرفت اللغة الروسية نموا اكبر من اللغة الأوكرانية،[4] لتصبح نسبة المتحدثين باللغة الروسية في أوكرانيا حوالي 31% من مجموع السكان.[5]

. تمجيد العنصر الروسي: مبررين ذلك بالنصر الروسي المحقق خلال الحرب العالمية الثانية و انتصار الروس على ألمانيا، و اعتبار الروس الأخ الأكبر لمختلف القوميات السوفيتية، حيث كان ينظر الروس إلى غيرهم من القوميات السوفيتية، بنظرة شوفينية استعلائية، مما أدى إلى احتقار القوميات الغير روسية في الاتحاد السوفيتي، و من ذلك يذكر لينين، في إشارته إلى سياسة التفرقة التي كانت سائدة في المجتمع، و كيف كان الروس يعاملون غير الروسيين، حيث كان البلنديون لا يدعون إلا **ببوليشيسكا** و تتار القرم **بالأمير** سخرية منهم، و الأوكرانيون يدعون دائما **بخوخولين**، و سكان منطقة القوقاز **بكبازيانين**.[6]

---

(1) احمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: **www.kotobarabiya.com**،ص 544.

(2) عماد هادي عبد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

(3) قحطان حميد كاظم،**احمد محمد جاسم عبد، التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي1918-1939 م**،مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،ع17، سبتمبر 2014،ص287.

(4) محمد السيد رصاص، **مرجع سبق ذكره**.

(5) صامويل هنتجتون، **صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام الدولي**،تر طلعت الشايب، دون بلد النشر، د.د ، 1999، ط2،ص 270.

(6) فلاديمير لينين، "مسالة القوميات او الاستقلال الذاتي"،موقع: **https://www.marxists.org/arabic/archive/lenin/1922/question_nationalities.htm**، 28 /2015/05.

. تغليب العنصر الروسي في المؤسسات السوفيتية: خصوصا على مستوى الحزب، و بالتالي على مستوى الحكومة، و كذلك على مستوى الجيش، حيث تؤكد الإحصائيات في السنوات الأخيرة من الاتحاد السوفيتي، بان 90 % من كبار قادة الجيش كانوا من الروس.[1]

. نشر الثقافة الروسية و تمجيدها، و هدم الثقافات الأخرى: حيث تحول الأدب في مختلف الجمهوريات السوفيتية، إلى وسيلة لتمجيد الشيوعية، بدل دوره في الحفاظ على هوية الجماعات الثقافية، كما تم اعتبار التقاليد الروسية و التراث الروسي، بمثابة تقاليد و تراث الاتحاد السوفيتي بأكمله. و في هذا نذكر عزل **بتروشليست**، وهو السكريتير الأول لحزب الشيوعي الأوكراني، و تقلد مناصب عديدة في الاتحاد السوفيتي، فقط نتيجة كتاب يشيد بتاريخ أوكرانيا، بعنوان أوكرانيتنا السوفيتية[2]. كما حاربت مختلف الحكومات السوفيتية الدين، باعتباره أفيون الشعوب و يهدد الوحدة السوفيتية، و تم السيطرة على الكنائس و المساجد، و وضع المدارس الدينية تحت رقابة الدولة.

❖ صهر المجتمع في الأيدولوجيا الشيوعية:

يستند النظام في الاتحاد السوفيتي إلى الشمولية، القائمة على تبني أيدولوجيا واضحة، ذات نظرة شاملة لكل نواحي البشر، و عليه فقد سعت الحكومات السوفيتية المتعاقبة، على تبني نمط حياة واحدمن خلال هدم المجتمع المدني، و بالتالي كسب سلطة كاملة على حياة المواطنين، من خلال مهاجمة كل المصادر التي يمكن منافستها على السلطة، بما في ذلك المعارضة السياسية و الصحافة، و النقابات و الدين. و قد تم استعمال الإعلام و الصحافة و التعليم، بغية صهر كل الشعوب السوفيتية في إطار الايدولوجيا الشيوعية، حيث يعبر **ميخاييل هيلر:**"العلاقات الإنسانية التي تشكل نسيج المجتمع(أي الأسرة، الدين، الذاكرة التاريخية) تصبح عرضة للسهام و القمع، ما دام السعي قائما إلى تفتيت المجمع إلى ذرات صغيرة بطرق مدروسة منظمة فتحل محل علاقات الفرد الوثيقة، علاقات أخرى تختارها له الدولة و ترضى عنها"[3]

(1) احمد عباس عبد البديع، **اضطرابات جورجيا و مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي**، مجلة السياسة الدولية، ع98،1989،ص 198.

(2) احمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص536.

(3)فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر حسين احمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ط1، ص37،38.

❖ سياسة قمع الحركات القومية الوطنية:

ترتيب العلاقات السياسية داخل الاتحاد السوفييتي القائم على القوة، أدى إلى قمع مختلف الحركات ذات البعد القومي، وفيما يتصل بأوكرانيا فقد كللت جهود الجمعية القومية الأوكرانية بإعلان الاستقلال من طرف واحد عام 1917، لكن سرعان ما استعادتها روسيا، بعد اجتياحها من قبل الجيش الأحمر في ظرف شهر واحد، هذا رغم مساندة الأوكرانيين للجيش الأبيض ضد القوات الروسية[1].و في الواقع فقد نظر الزعماء السوفييت إلى قضية التحرر القومي للشعوب، و حقوق القوميات على أنها مقتضيات استراتيجية، ما يفسر السياسات المنتهجة من قبل الحكومات السوفيتية المتعاقبة، ففي حين كان لينين قد اقر حق الحرية للقوميات المختلفة، من خلال إقراره لمبدأ الانفصال و المساواة بين مختلف الجمهوريات المشكلة للاتحاد السوفيتي، اتجه خلفه ستالين إلى التضييق على الهويات، و قمعها من خلال استخدام القوة و العنف، و ذلك من خلال تشتيت الكثير من القوميات بالنفي إلى ارضي غير أراضيهم بتهمة العمالة للنازية.[2] بينما اتجه خلفه **خروتشوف** إلى تغيير السياسة اتجاه القوميات، و إعادة توطين المنفيين، و إطلاق صراح المعتقلين السياسيين، بغرض استقطاب الحركات التحررية، لكن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى القوة في التعامل مع القوميات، حيث استعمل الأخير القوة العسكرية، لإخماد ربيع براغ 1968[3]. و عرفت فترته نوع من الحرية مقارنة بفترة سابقه. سار **ليونيد بريجنيف** على نهج ستالين، من خلال مبدئه المعروف، و الذي ينص على أن الكومنولث الاشتراكي يحق له التدخل في أراضي أي من أعضائه، إذا تعرض انحيازه الأيديولوجي إلى الخطر من قبل قوى معادية، و عليه تم تبرير التدخل في تشكوسلوفاكيا عام 1968م و إنهاء ربيع براغ، و من ثم تبرير التدخل في أفغانستان سنة 1979م[4]. تسلم **ميخاييل غورباتشوف** الحكم و عمد إلى إطلاق الكثير من الحريات، من خلال سياسة الشفافية غلاسنوست، و البرويسترويكا، و إعادة بناء الاتحاد السوفيتي وفق منظور جديد، قائم على الديمقراطية و إطلاق الحريات، خصوصا في مجال الصحافة و الإعلام، لتظهر مجددا الحركات القومية المنادية بالانفصال[5].

(1) احمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره**، ص 511.
(2) ج.هـ.د. كول، **الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين**، تر عبد الحميد الاسلامبولي، د.م: الدار المصرية للتأليف و الترجمة، د .س، د.ط، ص ص 249-251.
(3) صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ط1،ص167.
(4) غراهم ايفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بن غوين للعلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دون مكان نشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004،ط2،ص 59.
(5) أمين هويدى،**البرويسترويكا و حرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الخطيرة**، القاهرة: دار الشروق،1979،ط1،ص68.

المطلب الثاني: انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز النزاعات القومية

كان يفترض من هذه السياسات أن تكون جامعة للقوميات السوفيتية، و صهرها في الايدولوجيا الشيوعية، إلا انه حدث العكس، و أدى ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، و بروز القوميات و مطالبتها بالتغيير و الاستقلال:

❖ انعكاسات السياسة السوفيتية على القوميات المشكلة للاتحاد السوفيتي:

فيما يتعلق بسياسة الاستيطان، فقد أدت إلى بروز نزاعات عرقية بين المستوطنين الروس، و السكان الأصليين للجمهوريات السوفيتية، و على سبيل الذكر صدام الشيشانيين مع المستوطنين الروس الذي وقع عام 1957.[1] و فيما يتصل بأوكرانيا فقد طرح القوميون بهذا البلد مشكلة المخاطر التي تتعرض لها القومية الأوكرانية من الناحية الديمغرافية، ففيما تزايد نسبة عدد سكان الاتحاد السوفيتي بمعدل 9% لم يزد عدد سكان أوكرانيا بأكثر من 3%، و عدد المواطنين الأوكرانيين أنفسهم بنسبة 2%، و من هنا فأول تحدي يعترض القومية الأوكرانية، هو تحدي البقاء في ضل وجود حملات تطهير ممنهجة ضدهم من قبل الحكام السوفييت، بدءا بالمجاعة الكبرى التي خطط لها ستالين عام 1932، و التي راح ضحيتها ما يزيد عن 3 ملايين أوكراني.[2] و البقاء حسب نظرية الاحتياجات الإنسانية يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للأفراد و الجماعات و الدولة مسئولة عن تحقيقه، و الفشل في ذلك حسب **بورتون** سيؤدي إلى النزاع و من الواضح جدا أن سياسات الدولة السوفيتية لم تعمد إلى تحقيق الحاجات الأساسية للجماعات و لو في حدها الأدنى (البقاء)، بقدر ما أنها تعمد إلى تهديد وجودها، من خلال تقليص حجمها و تغليب العنصر الروسي على الجماعات الأخرى، عبر سياسات التطهير العرقي من جهة، و من جهة أخرى سياسة الاستيطان كما سبق و اشرنا في حالة أوكرانيا.

يعتبر **سيسيليا هوفمان** أن البقاء يحمل معنيين، الأول حرفي متعلق بالوجود المادي، و الآخر رمزي متعلق بالوجود المعنوي، و هذا الأخير مرتبط بالهوية و مكوناتها من لغة و ثقافة ودين، لذلك نجد أن ردود الفعل اتجاه سياسة تعميم اللغة الروسية على الجمهوريات السوفييتية قوبلت بالرفض خصوصا في

(1) احمد عبد الحافظ، **مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الاستقلال وعوائقه: من الحرب الشيشانية الأولى إلى الحرب الشيشانية الثانية**، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999- 2000، ص 582.

(2) هيلين كارير دانكونس، **نهاية الإمبراطورية السوفياتية**، تر إبراهيم العريس، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،1991، ط1، ص 187،188.

دول البلطيق، فإستونيا مثلا لا تعترف سوى باللغة الإستونية دون إعطاء أي امتياز للغة الروسية و بالنسبة لمولدافيا، فكانت اللغة المولدوفية هي اللغة الرسمية قانونيا و بقي استخدام اللغة الروسية قاصرا على مجال العلاقات مع بقية دول الاتحاد،[1] و فيما يخص أوكرانيا فكان تنامي اللغة الروسية على حساب اللغة القومية الأوكرانية أثار قلق النخبة، و مثال ذلك أن أرسل الكاتب الأوكراني **زيوبا** مذكرة احتجاج طويلة على سياسة الترويس في أوكرانيا بدعوى الأممية، و حملت المذكرة عنوان أممية أم ترويس،[2] و حتى في الجانب الديني ضلت القوميات متمسكة بديانتها خصوصا في غرب أوكرانيا، أين تمسك الجزء الغربي منها بالولاء لبابا الفاتيكان رغم ربطهم بالكنيسة الأرثودوكسية.[3]

أدت سياسية ترويس المؤسسات السوفيتية إلى شعور القوميات الأخرى في الاتحاد بان القومية الروسية هي المهيمنة و الطاغية، مما أثار المشاعر القومية في مختلف الجمهوريات السوفيتية، ما خلق أرضية للتنافر، و بالتالي عدم استعداد المواطنين للدفاع عن النظام القائم[4]و هذا يعرف لدى المنظرين السياسيين بالظلم في نظام التوزيع، و التوزيع لا يقصد به توزيع الثروات أو الموارد فقط، و إنما أيضا توزيع القيم السلطوية في المجتمع[5]. و هذا الظلم في نظام التوزيع حسب **بورتون** يفسر لدى الجماعات على أساس الهوية، مما يؤدي فيما بعد إلى التمرد على النظام، و بالتالي قيام نزاع وهذا ما تعبر عنه احتجاجات **الما اتا** عاصمة كازاخستان، ففي إطار الإصلاحات من قبل حكومة **غورباتشوف** و تبني مبدا الكفاءة و محاربة الفساد، تم إزاحة **كونابيف** مسئول الحزب الشيوعي في كازاخستان و تعيين الروسي **غينادي كولبين**، و ان كان إزاحة الأول امرا مقبولا لدى الجماهير كونه غير محبوب، فالغير مقبول هو تعيين روسي مكانه، حيث طالبوا بان يكون المسئول الأول في كازاخستان من أهل البلد من خلال شعار المتظاهرين" ألا فلتكن كازاخستان ملكا لأبنائها" فليس الروس وحدهم أصحاب الكفاءة و لا هم الوحيدون القادرون على محاربة الفساد[6].

(1) هيلين كارير دانكونس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 203،204.
(2) احمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 786،707.
(3) صامويل هنتجتون، **صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام الدولي**، **مرجع سبق ذكره**، ص270.
(4) سجيع هاني الصغير، سلمان عبد الله سلمان، **بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتي**، المجلة السياسية الدولية،ع2، 2006،ص41.
(5) احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، موقع كتب عربية: **www.kotobarabiya.com**،ص 87.
(6) مسعود الخوند، **مرجع سبق ذكره ج1**،ص56،57.

❖ تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز النزاعات القومية:

كان لا بد من إصلاح النظام السوفييتي في ضل التمرد من قبل الحركات الشعبية الغاضبة، نذكر منها ما شهدته بولندا سنة 1980 فيما يعرف بثورة عمال الموانئ، التي قادها **ليش فاليسا** ضد النظام الشيوعي هناك، و هكذا تأسس اتحاد عمال مستقل عن نقابات الدولة عرف بنقابة التضامن.[1] كانت هذه تركة **بريجنيف لميخاييل غورباتشوف** الذي تولى السلطة في الاتحاد السوفيتي، و حاول قيادته إلى جملة من الإصلاحات و التي تمثلت أساسا في:

الغلاسنوست: و التي يقصد بها سياسة التفتح على الغرب بدل المواجهة في الحرب الباردة.

البرويسترويكا: و هي سياسة الإصلاح بالأخص في الاقتصادي و محاولة للتجديد من خلال الدمقرطة على أمل تحفيز الناس على المشاركة في الحياة السياسية و إدخال مفاهيم جديدة إلى الحياة السوفيتية و منها تعدد المرشحين في الانتخابات.[2]

بعد طرح **غورباتشوف** سياساته الإصلاحية، وجدت فيها الجماهير في مختلف الجمهوريات السوفيتية بالأخص في جمهوريات أوروبا الشرقية فرصة الانتقال إلى واقع جديد، فبدأت الحركات القومية في الظهور، و كانت مطالبها مرتبطة أساسا بمطالب تخص البيئة و اللغة و الثقافة، لكنه سرعان ما تحول إلى الانفصال في ضل إلغاء مبدأ **بريجنيف**، و بالتالي عدم التدخل عسكريا لإخماد أي تمرد أو حركة قومية من قبل حكومة موسكو، و هكذا تركت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية لوحدها في مواجهة الجماهير الغاضبة، و الساعية للتغيير من خلال مظاهرات حاشدة، ففي ألمانيا الشرقية استقال زعيم الحزب الشيوعي في 8 أكتوبر 1989 و فر من البلاد، و عليه تم تحطيم جدار برلين و بالتالي اتحاد الألمانيتين في دولة واحدة بعد عام من ذلك، أما في بولندا التي بدا التمرد فيها منذ الثمانينات من خلال نقابة تضامن التي تم حضرها، فقد عادت نفس النقابة مجددا إلى الوجود بعد الإصلاح السياسي في الاتحاد السوفيتي، و مع وجود انتخابات متعددة فقد خسر الحزب الشيوعي الانتخابات، لتنفصل بولندا عن السوفييت و تنتخب أول رئيس بولندي عام 1991 م، و في رومانيا فقد أدت المظاهرات الشعبية

(1) وليم نصار، **روسيا كقوة كبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 20، خريف 2008، ص 16.
(2) **المرجع نفسه**، ص 14.

المناهضة لحكومة البلاد بقيادة **نيكولاس شاوسيسكو** الذي تم القبض عليه ليعدم مع زوجته في 25 ديسمبر 1989.[1]

و هكذا بدأت الجمهوريات السوفيتية في الانفصال عن الحكومة المركزية الواحدة تلوى الأخرى حيث تم إعلان استقلال أوكرانيا في 22 اوت 1992، و من استقلت مولدافيا في 26 من الشهر من ذات السنة و بعدها أذربيجان و قيرغيزيا و أوزبكستان، و غيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي.[2]

ورثت روسيا الاتحاد السوفيتي سواء بمقعد مجلس الأمن الدولي في منظمة الأمم المتحدة، و حتى من حيث التركة العسكرية و الترسانة النووية، و بذلك فقد بدأ نقل الأسلحة النووية إلى روسيا كونها اكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة و السكان و الناتج القومي.[3] و تم حل الاتحاد السوفيتي بصفة رسمية من خلال إعلان ميلاد رابطة الدول المستقلة بموجب اتفاق **الما اتا** سنة 1991، و هو عبارة عن منظمة إقليمية تضم روسيا و أوكرانيا و بيلاروسيا، مع ترك المجال مفتوحا أمام انضمام باقي الجمهوريات السوفيتية المستقلة.[4]

لعل تفكك الاتحاد السوفييتي كان عامل استقرار بالنسبة لعديد شعوب العالم، التي كانت تخشى حرب نووية مدمرة، لكنه كان فاتحة حروب جديدة، و أزمات حادة عند ورثة هذه الدولة، و تشير النظرية البنائية في العلاقات الدولية إلى هذه الحروب، بالحروب من اجل الهوية التي تكون على المستوى الداخلي للدولة (نزاعات اثنية، عرقية، ثقافية، دينية) لكنها سرعان ما تتخذ شكل النزاع الدولي بعد تدخل أطراف خارجية بحجة حماية الأقليات، و لعل أهم العوامل المسببة لها هو السياسات السابقة للاتحاد السوفييتي، حيث أن معظم الجمهوريات المستقلة عن هذا الأخير تضم عددا من شعوب متعددة الأعراق، فهناك أقليات روسية تطالب باستقلال ذاتي و أقليات أخرى تعطي ولائها لدول غير دولها المركزية، و هذا ما يشير إليه **ازارد** في تحليله للنزاع الاجتماعي المزمن إذا أن انهيار الاتحاد السوفيتي خلف وراءه دول ضعيفة من حيث البنية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية فمن حيث البنية الاجتماعية تتواجد العديد من الجماعات ذات

(1) لاري دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة**، تر عبد النور الخراقي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ط1، ص 10،71.

(2) مسعود الخوند، **مرجع سبق ذكره ج1**، ص 49

(3) صدام مرير حمد، **أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على المجتمع الدولي**، مجلة كلية علوم القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة المستنصرية، م1، ع2، 2012، ص 355،356.

(4) Helena Yakovlev Golani, **Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine**, Working Papers, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem,2011, p17.

الهويات المختلفة، و هذه الجماعات لا تستطيع تحقيق كل حاجياتها الأساسية، سواء تلك المتعلقة بالجوانب المادية و الاقتصادية، أو تلك المتعلقة بالجوانب المعنوية من خلال المشاركة في الحكم، او الحصول على الاعتراف، ففي الاقتصاد نجد أن هناك تفاوت في التنمية داخل دول الاتحاد، و هذا ناتج عن سياسة الحكومة المركزية السابقة أما من ناحية المشاركة السياسية فهذه الدول جديدة في التجربة الديمقراطية، و لا يمكنها احتواء مطالب الأقليات في ضل تحجج النظام القائم بطبيعة الديمقراطية كون الخيارات هي خيارات وطنية مدعومة بأصوات الأغلبية، و هنا يأتي دور الأطراف الدولية التي تستغل الوضع من اجل تحقيق مصالحها، و عليه فقد تعددت النزاعات الاثنية و أسبابها و تنوعت مستويات انتشارها داخليا و خارجيا. ونذكر على سبيل المثال النزاع بين جورجيا و روسيا (صيف1992_سبتمبر 1993) اثر محاولة الابخاز الاستقلال عن جورجيا، و التي كللت بالفشل فلم يكون لهم من سبيل غير طلب الانضمام إلى روسيا، و بما أن المناطق التي يتواجد بها الابخاز ذات أهمية استراتيجية في البحر الأسود، فقد كان هذا دافعا قويا لروسيا للتدخل، مبررة سلوكها بحماية الأقلية الابخازية، ما اجبر جورجيا على الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة بقيادة موسكو بعد رفض ذلك في وقت سابق.[1]

فيما يتعلق بأوكرانيا فقد كان هناك توتر في العلاقات مع روسيا حين أعلن **يلتسن** انه يريد التفاوض على الحدود من جديد، و هذا ما يبرز عدم قناعة روسيا بالحدود المتفق عليها مع أوكرانيا.[2] و هذه الأخيرة كان الانشقاق فيها واضحا بين الشرق و الغرب خصوصا في انتخابات جويلية 1994 حيث حصل **ليونيد كرافتشوك** الموجود في السلطة على أغلبية في 13 إقليما غربيا، و الذي كان يعرف بأنه قومي أوكراني يعمل مع القادة الروس، و منافسه **ليونيد كوشما** الذي كان يتلقى دروسا في اللغة الأوكرانية أثناء الحملة الانتخابية بأغلبية مماثلة في 13 إقليما في الجانب الشرقي. [3] أما فيما يخص القرم فقد صوت البرلمان القرمي في ماي 1992 على خيار الاستقلال عن أوكرانيا، و من ثم الغي التصويت تحت ضغط أوكراني، و في جانفي 1994 انتخب القرميون رئيسا رشح نفسه على أساس برنامج ينص على الوحدة مع روسيا. و لعل ما أضعف إمكانية انضمام القرم إلى روسيا هو انتخاب **كوشما** الموالي لروسيا رئيسا لأوكرانيا، إلا أن هذا الانتخاب زاد من إمكانية انفصال الجزء الغربي عن أوكرانيا التي كانت تقترب من روسيا أكثر فأكثر، فكما عبر أحد جنرالات أوكرانيا أو بالأحرى أوكرانيا

(1) علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن1945-1995**، بيروت:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006، ط2، ص ص 216،260.

(2) مسعود الخوند، **مرجع سبق ذكره ج1**، ص 55.

(3) صامويل هنتجتون، **صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص ص271،270.

الشرقية" سوف تعود في ظرف خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة لروسيا و لتذهب أوكرانيا الغربية إلى الجحيم". و هذا يفسر حسب نظرية الاحتياجات الإنسانية باستغلال الهوية من خلال عمليات التعبئة حيث نجد أن المترشح القومي الأوكراني لعب على وتر ضمان أصوات القوميين، و هو ما نجح فيه بالفعل حيث حصل على أصوات الناخبين الغربيين، بينما لعب منافسه على الاتجاه الثقافي الثاني الذي يمثل دعاة التحالف مع روسيا، و بالتالي حصل على أغلبية أصوات سكان الشرق.

كانت هناك العديد من المواضيع التي سببت التوتر بين روسيا و أوكرانيا غير القرم، إذ نجد أيضا المسائل المتعلقة بأسطول البحر الأسود، و الذي أرادت أوكرانيا أن يكون لها نصيب فيه، و المشكلة لا تتوقف على القطع البحرية فحسب، و إنما تتخطاها لتشمل المعدات الفنية و التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بشبكات الدفاع النووي، و أجهزة الاتصال و التنسيق في العمليات، و هذه التجهيزات معقدة للغاية موجودة في البر إذ لا يمكن فك ملكيتها أو توزيعها بشكل عشوائي كما لا يمكن نقلها إلى مكان آخر، فضلا عن السلاح النووي الذي أرادت أن تحتفظ به، و لم تعده إلى روسيا إلا بعد أن حصلت على مساعدات هائلة من الولايات المتحدة الأمريكية ،التي كانت تتخوف من تسريب طريقة تصنيعه و حتى بيعه لدول مثل العراق و إيران و باكستان.[1]

المطلب الثالث: انفجار الأزمة في أوكرانيا

❖ الثورة البرتقالية

أحدثت الثورة البرتقالية انقساما في أوكرانيا لا يزال يلقي بضلاله على الأوضاع السياسية في هذا البلد ففي نهاية عام 2004 ، و مع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بدأت الثورة البرتقالية عندما تم الإعلان عن فوز **فيكتور يانكوفيتش**، الموالي لروسيا على منافسه زعيم المعارضة آنذاك **فيكتور يوشينكو** صاحب التوجه الغربي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من دول الاتحاد الأوروبي. **فيوشينكو** لم يعترف بالهزيمة بذريعة تزوير الانتخابات لصالح مرشح النظام **يانكوفيتش** و لعل ما أدى إلى نجاحه في الأخير هو خروج الجماهير الأوكرانية لمساندته باعتصام في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف، الواقعة في الجزء الغربي لأوكرانيا حاملة للأعلام البرتقالية. [2] و الثورة البرتقالية لم تكن متوقعة و لكن يمكن لنا

(1) محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، 1996-1997، د. ط، ص ص 246،247.
(2) حسين بهاز، **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغوسلافيا سابقا و اوكرانيا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، عدد خاص ، افريل2011، ص 153.

ان نجد لها تفسيرا نظريا من خلال نظرية الحرمان النسبي **لتيد جار** حيث زادت توقعات الأوكرانيين في حياة افضل و تقدم اقتصادي بعيدا عن الهيمنة الروسية بالأخص بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي الا ان امكانات تحقيق ذلك آخذة في التناقص، فرغم وجود علاقات مميزة مع الغرب و ترشيح اوكرانيا لان تكون احدى دول الاتحاد الاوروبي بما يسمح بتطوير الاقتصاد الاوكراني و رفع مستويات المعيشة، و رغم امكانية الانضمام لحلف الشمال الاطلسي للحد من التهديد الروسي، الا ان ذلك لم يكن كافيا لتحقيق الاستقلال عن التبعية لروسيا، و ليس ادل على ذلك سوى فوز **يانكوفيتش** المرشح المدعوم من قبل روسيا في الانتخابات، و بالتالي وجود تناقض بين التوقعات و الامكانات المتاحة لتحقيق ذلك، و عليه حدوث الثورة البرتقالية في اوكرانيا .

❖ السياسة الأوكرانية في عهد **يوشينكو**

اعتقد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي بان أوكرانيا انتقلت إلى المعسكر الغربي بعد أن ضلت لعقود تابعة للشرق بزعامة روسيا[1]، خصوصا في ضل سياسات **يوشينكو** الموالية للغرب و العدائية اتجاه روسيا و ذلك يبرز من خلال:

. الاتجاه إلى التكامل مع الاتحاد الأوروبي حيث جاء في القمة الأوروبية الأوكرانية في 1 ديسمبر 2005 و ذلك من خلال بدأ مفاوضات انضمام أوكرانيا إلى المنظمة العالمية للتجارة. [2]

. التلويح بعدم التجديد لبقاء الأسطول الروسي الاستراتيجي بالقرم بموجب معاهدة التعاون والصداقة بين روسيا وأوكرانيا في ماي من سنة 1997م، حيث تتضمن بقاء الأسطول الروسي في الجزيرة إلى تاريخ 29 فيفري 2017 . و أشارت حكومة أوكرانيا إلى ذلك صراحة سنة 2008 حين قال الرئيس **يوشينكو** انه بحلول ماي 2017 لن يكون للأسطول الروسي وجود على قاعدة سيفاستوبول بشبه جزيرة القرم.[3]

. دعم أوكرانيا لجورجيا في نزاعها مع روسيا، و محاولة **يوشينكو** اغتنام الفرصة للتأكيد على ضرورة انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي، كإجراء وقائي يحميها من التمدد الروسي.

(1) ابراهيم منشاوي،" مستقبل العلاقات الأوروبية لروسية في ضوء ازمة القرم"،موقع:**http://www.acrseg.org/5839** ، يوم 2015/06/01.

(2) Michael Emerson, **THE PROSPECT OF DEEP FREE TRADE BETWEEN THE EUROPEAN UNION AND UKRAINE**, Brussels : Centre for European Policy Studies, 2006,p2.

(3) Tatiana Buba, **RUSSO-UKRAINIAN RELATIONS: SEVASTOPOL AND THE BLACK SEA FLEET,** International Affairs Review, Vol. XIX, No. 1, Spring/Summer 2010,p1. **http://www.iar-gwu.org/sites/default/files/articlepdfs/Russo-Ukranian%20Relations.pdf**

. رفض تسديد مستحقات روسيا من الغاز و التي بلغت 2 مليار دولار، و التوجه إلى رفع التعرفة الجمركية على إمدادات الغاز الروسي الذي يمر من أوكرانيا باتجاه أوروبا، في حين أن روسيا كانت تدفع مستحقات أوكرانيا على مرور الغاز عبر أراضيها في الوقت المحدد، فضلا عن مساعدات الاتحاد الأوروبي و قرض صندوق النقد الدولي.[1]

فشل **يوشينكو** في فترة ولايته في تحقيق النمو الاقتصادي لأوكرانيا عكس التوقعات والآمال التي وضعت في شخصه، حيث تراجع الناتج المحلي بنسبة 15% و فقدت العملة الوطنية الأوكرانية الهريفنا أكثر من نصف قيمتها كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 20% من السكان و تضاعف عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي تورط فيه العديد من أعضاء الحكومة. [2] ناهيك عن زيادة المديونية الخارجية من 16 مليار دولار سنة 2008 إلى 35 مليار دولار سنة 2009.[3]

كل هذه العوامل جعلت **يوشينكو** يخسر الانتخابات سنة 2010 حيث حصل على اقل من 5% من نسبة الأصوات، ضد المرشح المعروف بولائه لروسيا **فيكتور يانكوفيتش** و الذي حدد أسباب التراجع الاقتصادي في أوكرانيا واتخذها كذريعة من اجل التوجه نحو الشرق من جديد فالأزمة حسبه ناتجة عن ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد لأوكرانيا، ارتفاع الديون الخارجية المفروض سدادها بحلول عام 2012 و الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع الشركاء الاستراتيجيين منهم روسيا و بعض بلدان رابطة الدول المستقلة.[4]

❖ السياسة الأوكرانية في عهد **يانكوفيتش**

حاول **يانكوفيتش** توفير السيولة المالية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الأوكراني فكان التوجه إلى الشرق خياره:

(1) Jose M. Torres And others," Russian-Ukrainian Gas Conflict Case Study", Website : **http://www.systemdynamics.org/conferences/2009/proceed/papers/P1240.pdf**,01/06/2015,pp6_8.

(2) نظير محمود أمين، **مرجع سبق ذكره**،ص 338.
(3) حسين بهاز، **مرجع سبق ذكره**،ص 155.
(4) نظير محمود أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 339.

. تمديد تواجد الأسطول الروسي في القرم إلى حدود سنة 2048 مقابل حصول أوكرانيا على 100 مليون دولار سنويا [1]

. بروز عائلة الرئيس باعتبارها مركز الثقل المالي و السياسي بالبلاد، ما جعل الشكوك تدور حول فساده.

. تعليق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي[2] في 21 نوفمبر 2013، ما جعل الجماهير تحتشد في ميدان الاستقلال مطالبة **يانكوفيتش** بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا و منددة بفساد النظام القائم.[3]

. توجه **يانكوفيتش** نحو روسيا التي قدمت لأوكرانيا مساعدات لأوكرانيا بقيمة 15 مليار دولار وتخفيضات في أسعار الغاز، فضلا على تقديم بديل لاتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا يقضي بالدخول في إطار تبادل حر مع بلدان رابطة الدول المستقلة و الدول الاوراسية. [4]

❖ انفجار الوضع في أوكرانيا وضم القرم إلى روسيا.

تواصلت المظاهرات في أوكرانيا و هذا جعل من البرلمان يصوت على قانون يحد من حق التظاهر في 16 جانفي 2014، و قد قوبل هذا القانون بالرفض من قبل المعارضة، لتتواصل الاشتباكات بين رجال الأمن و المحتجين ما أسفر عن سقوط قتلى من الطرفين، و في ضل هذه التطورات سارعت كل من ألمانيا و بولندا وفرنسا إلى التوسط بين المعارضة والنظام الحاكم الأوكراني[5] رغم عدم وجود نية من قبل الأطراف على التفاوض من خلال وضع الشروط المسبقة، فالمعارضة تشترط إطلاق المعتقلين السياسيين و إجراء تعديلات دستورية، و إعادة مسار الشراكة مع أوروبا، بينما النظام يشترط إخلاء الميادين، لتنتهي المحادثات بقرار تشكيل حكومة انتقالية وتنظيم انتخابات مسبقة، و ضرورة إعادة النظر في الدستور للحد من صلاحيات الرئيس.[6]

بعد انتهاء المشاورات و الإعلان عن نتائجها فر **يانكوفيتش** إلى مدينة خاركوف شرق البلاد، و أعلن رئيس الحكومة **نيكولاي ازاروف** أن محاولة تنظيم انتخابات مسبقة هو محاولة انقلاب. و بالفعل تم ذلك في 23 فيفري 2014 حيث أعلن عن **الكسندر توتشينوف** كرئيس مؤقت، و بالتالي قيام حكومة جديدة

(1) بدون كاتب، **"أهمية القرم الإستراتيجية بالنسبة لروسيا"**، موقع:**http://arabic.rt.com/news/671846-** ، 2015/06/01.
(2) J EAN-YVES C AMUS, **Extrêmes droites mutante En Ukraine, les ultrass en Europe du nationalisme ,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2014,p 18.
(3) Pascal De Gendt, **Les racines et enjeux du conflit ukrainien**, Bruxelles : Siréas asbl,2014,p4.
(4) بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 17 مارس 2014،ص 4.
(5) Pascal De Gendt,**op.cit**, p5
(6) نظير محمود أمين، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 339،340.

بقيادة **ارسيني ياتسينيوك** تتشكل من الائتلاف الموالي لأوروبا واليمين المتطرف سفوبودا[1](النازيون الجدد)، و أول قرارات هذه الحكومة هو إعلان اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة، و إلغاء اللغات الأخرى بما في ذلك الروسية.[2]

لم تحسب الحكومة الجديدة حساب لرد فعل المواطنين المتحدثين بالروسية خصوصا في المناطق الشرقية للبلاد، حيث أن هذه الأخيرة رفضت الاعتراف بالحكومة الجديدة و قراراتها، و دخلت مع الموالين للحكومة في اشتباكات. و في 28 فيفري 2014 استولت القوات الروسية على شبه جزيرة القرم. و هذا حتى قبل استخراج **بوتين** لقرار استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا لغرض حماية الأقلية الروسية[3].

ويمكن ان نفسر تحركات المواطنين في الجهة الشرقية لأوكرانيا بنظرية الاحباط العدواني حيث ان قيام الحكومة بقمع المواطنين المتحدثين بالروسية و الغاء اللغة الروسية ادى بهؤلاء اولا الى التجمهر تعبيرا عن الرفض لكن تعنت الحكومة ادى الى احباط المواطنين المتحدثين بالروسية و بالتالي التوجه الى السلوك التدميري و العنف للتعبير عن انفسهم بحسب **دولر** خصوصا و ان الكوادر السياسية و الدوائر الحكومية لم تعمل بطريقة تجنبها انفجار الوضع حيث كانت متعصبة خصوصا الحزب الحاكم **سفوبودا** او النازيون الجدد. كما يمكن ان نطبق نظرية الاحتياجات الانسانية، حيث يرى **سيسيليا كوك هوفمان** بأن تصرف المواطنين الناطقين باللغة الروسية يدخل في اطار تحقيق حاجة البقاء، الذي يحمل معنيين المعنى الرمزي من خلال استهداف اللغة كأحد مكونات الهوية، و المعنى الاخر هو المعنى الحرفي، الذي يدخل في اطار حفظ الحياة، خاصة و ان الحكومة الاوكرانية استخدمت القوة لمنع احتجاجات الناطقين باللغة الروسية. و حسب نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل **لازارد** فإن الحكومات الاوكرانية المتعاقبة لعبت دورا كبيرا في تأجيج النزاع من خلال ترتيبها لتحالفات مع راس المال دولي و راس المال المحلي فضلا عن وجود علاقات عمالة بموجبها يكفل امن الحكومات مقابل الولاء و الطاعة، فنجد ان الحكومات الموالية للغرب كانت تحظى بدعم مالي من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية بينما الحكومات الموالية لروسيا تحظى بتمويل من روسيا حيث برز جليا ان عائلة **يانكوفيتش** تمثل مركز الثقل المالي و السياسي بالبلاد بما يوحي باتباع سياسات مفككة من قبل الحكومات لصالح الاطراف الدولية بما يثير غضب الجماهير في اوكرانيا.

(1) Pascal De Gendt,**op.cit**, p5
(2) E MMANUEL D REYFUS , **En Svoboda a déçu en appelant au calme,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2014,p 19.
(3) Pascal De Gendt,**op.cit**, p5

و في 6 مارس2014 صوت برلمان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي لصالح انضمام الجمهورية إلى روسيا و حدد 16 مارس من نفس السنة، كموعدا لإجراء استفتاء شعبي حول بقاء القرم في قوام أوكرانيا أو الانضمام لروسيا أين تم التصويت بما نسبته 96.7% على الانضمام لروسيا.[1] و ضم القرم الى روسيا يعد من قبيل السياسات الواقعية حيث ان النزاع على القرم يدخل في اطار اكتساب القوة لما للشبه جزيرة القرم من اهمية جيوبوليتيكية كما ان ضمها كان بمثابة ضربة استباقية قبل ان تستفرد اوكرانيا بشبه الجزيرة و تحوز عليها قبل روسيا.

و في 13 مارس2014 لوحت المستشارة الألمانية **أنجيلا ميركل** بأن الاتحاد الأوروبي سيفرض عقوبات اقتصادية على موسكو في حال تصعيد الوضع، و في اليوم الموالي استخدمت روسيا حق الفيتو يوم 14 مارس أثناء تصويت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار أمريكي يدعو إلى عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء في القرم.[2]

خلال 18 افريل2014 عبر الانفصاليون في شرق أوكرانيا عن رفضهم نزع السلاح إلى حين رحيل الحكومة الأوكرانية المؤقتة، و في 27 افريل 2014 أعلنت مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى عن عقوبات جديدة ضد روسيا تشمل تجميد رؤوس أموال و رفض طلبات التأشيرات.[3]

خلال 30 مارس 2014 التقى كل من وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** و نظيره الأمريكي **جون كيري** في باريس و تبادل كل منهما التهم بالتدخل في النزاع الأوكراني. و خلال 15 افريل2014 قام الجيش الأوكراني بحملة عسكرية لاستعادة مدينتي دونيتسك و لوغانيسك و قلق أمريكي . أوروبي من تعبئة القوات الروسية في الحدود مع أوكرانيا. و في 17 افريل 2014 انعقد مؤتمر جونيف بحضور وزراء خارجية أمريكا و روسيا، بالإضافة إلى[4] **كاترين اشتون** الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، و **اندري ديشتشيتسيا** وزير الشؤون الخارجية الأوكراني و يتفقون على نزع السلاح و بداية الحوار الأوكراني.

(1)JEAN-ARNAULT DÉRENS , LAURENT GESLIN, **Ukraine, d'une L'obsession antirusse oligarchie à l'autre,** LE MONDE diplomatique, N.721, AVRIL 2014,p 5.

(2) بدون كاتب،" تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة السياسية في أوكرانيا"، موقع:**http://arabic.rt.com/news** ، يوم 2015/06/07.

(3) Pascal De Gendt,**op.cit**, p6

(4) **Loc. cit**

خلال 25 ماي 2014 تم إجراء الانتخابات في أوكرانيا، و أسفرت عن فوز **بيترو بوريشينكو** الموالي للغرب بنسبة 56 % من الأصوات، هذا في ضل استمرار القتال بدونباس. و في 20 جوان 2014 اعلن الرئيس **برويشينكو** عن وقف إطلاق النار.

و خلال 2 جويلية 2014 وافقت مجموعة الاتصال الثلاثية المشكلة من روسيا ألمانيا و فرنسا على مراقبة وقف إطلاق النار من قبل منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، و بحلول 6 أوت 2014 قامت روسيا بالرد على العقوبات الاقتصادية الأوروبية من قبل **بوتين**، و خلال 25 اوت 2014 حل البرلمان الأوكراني و بالتالي التوجه نحو انتخابات جديدة، و خلال 3 سبتمبر 2014 اتصل **بوتين** برئيس الوزراء الأوكراني و يقترح عليه خطة لتسوية النزاع، و التي قوبلت بالرفض فورا من الطرف الأوكراني الذي ينظر إلى روسيا كطرف في النزاع.[1]

و في 5 سبتمبر 2014 وقع ممثلو جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك اتفاقية وقف إطلاق النار، و خلال 16 من نفس الشهر و السنة تم توقيع اتفاقية التعاون و شراكة بين أوكرانيا و الاتحاد الأوروبي بينما كانت القوات المسلحة للجمهوريات الانفصالية دونيسك و لوغانيسك بصدد الاندماج، لتشكل في النهاية قوات روسيا الجديدة. اما في 19 سبتمبر 2014 فقد تم توقيع الأطراف المتنازعة على اتفاقية مينيسك و اهم ما جاء فيها وقف إطلاق النار و إرسال مراقبين من منظمة الأمن و التعاون الأوروبية، و إنشاء منطقة منزوعة السلاح على بعد 30 كيلو متر من دونباس.

و في 26 أكتوبر 2014 تمت الانتخابات البرلمانية والتي فاز بها **بوريشينكو** بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية و في 30 أكتوبر من الشهر و السنة، تم توقيع اتفاقية تأمين إيصال الغاز الروسي إلى أوكرانيا برعاية الاتحاد الأوروبي و روسيا و أوكرانيا. و في 2 نوفمبر تم انتخاب **الكسندر زخرشينكو** رئيس جمهورية دونيتسك و **ايغور بلوتينسكي** رئيس جمهورية لوغانسك واعتراف روسيا بالنتائج. خلال 14 نوفمبر 2014 تم إصدار مرسوم رئاسي أوكراني ينص على إنهاء الخدمات العامة الأوكرانية في الأراضي الانفصالية. و في 25 نوفمبر 2014 طلب الانفصاليون الموالون لروسيا من الأمم المتحدة نشر قوات حفظ السلام في دونباس.[2]

(1) Pascal De Gendt,**op.cit**, p7
(2) **Loc. cit**

المبحث الثاني: موقف الأطراف من الأزمة في أوكرانيا:

كان هناك العديد من ردود الفعل الدولية اتجاه التطورات في أوكرانيا، و بالنسبة لروسيا فمن الطبيعي جدا أن يكون لها رد فعل على أحداث إقليمية قريبة جدا من حدودها، و في دولة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة بالنسبة إليها، بينما الولايات المتحدة دولة لها استراتيجية ذات أبعاد عالمية و مصالح حيوية في كل مناطق العالم بما في ذلك أوكرانيا، و بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو قوة إقليمية فاعلة و يسعى إلى المساهمة في حل النزاعات و إرساء الأمن و الاستقرار في أوروبا خصوصا، في إطار سياسة الجوار اتجاه الجارة أوكرانيا.

المطلب الأول: الموقف الروسي اتجاه التطورات في أوكرانيا

❖ موقف روسيا من الثورات الملونة في أوروبا الشرقية

منذ بداية الثورات الملونة في أوروبا الشرقية عموما و أوكرانيا خصوصا، و روسيا تندد بها، باعتبار أنها محاولات انقلابية على النظم الحاكمة في المنطقة بحكم ولائها لروسيا.[1] حيث عبر عن ذلك الرئيس الروسي **بوتين** في خطابه أمام البرلمان الروسي في سنة 2005 بالقول " إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة و تحميها و تلتزم بميراثها، و طريقها الخاص للديمقراطية...لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا و قوتنا...كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى مثل جورجيا و أوكرانيا"[2].

و تعتبر روسيا هذه الثورات كجزء من السياسات الرامية إلى تطويقها في حدود جيوبوليتيكة ضيقة، حيث يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تستكمل سياساتها ضد الاتحاد السوفيتي السابق على الوريثة روسيا من خلال إتباع السياسات الاستراتيجية التقليدية التي تأخذ بعين الاعتبار أراء المنظر الجيوبوليتيكي **هالفورد ماكيندر** حول قلب العالم و جزيرة العالم، بغرض حرمان روسيا من دور قيادي في العلاقات الدولية، فالثورات الملونة تعبر عن نوع جديد من سياسات الاحتواء قائمة على استراتيجية نشر النموذج الديمقراطي الغربي على المستوى العالمي، سواء باستعمال القوة الصلبة و التدخل العسكري كما حدث في العراق، أو باستخدام القوة الناعمة كما هو الحال في أوروبا الشرقية، من خلال تلوين ثوراتها عبر وسائل

---

[1] اوليسيا تكاشيفا و كيث كيرن و كريستوفر اس تشيفيس و سكوت بوسطن، **السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي**، مؤسسة راند، 2015، ص 8

[2] محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، م42،ع 170، أكتوبر 2007،ص43.

الدعاية و الإعلام، و اعتبار الديمقراطية الحل الأمثل للمشاكل الاقتصادية عبر الارتباط مع الغرب الذي يستطيع أن يخرجها من أزماتها.[1] و هذه الرؤية تستند إلى مجموعة من الحقائق التاريخية التي شكلت ادراكات صناع القرار في روسيا و من أهمها:

. العداء و الحقد الروسي على أمريكا عقب إذلال الغرب لروسيا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، فرغم أن روسيا حاولت التقرب من الغرب للخروج من أزمتها الاقتصادية إلا أن الغرب لم يكن يرغب أن تقوى روسيا، و إنما أرادها دولة ضعيفة حيث عملت أمريكا على إهانة روسيا دوليا و إظهارها بمظهر التابع المطيع، و هذا ما حرك مشاعر الإهانة حتى لدى **يلتسن** المعروف بتوجهه الأوروبي . الأطلسي، و عبر عن ذلك بقوله مخاطبا الغرب " إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار"[2]

. الانسحاب الأحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ في عام 2001، و عزمها على نشر أجزاء من الدرع الصاروخية في شرق أوروبا رغم صداقة روسيا بحلف الناتو. [3]

. تفرد الولايات الأمريكية في اتخاذ القرارات الدولية المهمة، و تهميش روسيا خصوصا في غزو العراق عام 2003، رغم تعاون روسيا الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية و دعمها في حربها ضد الإرهاب خصوصا في أفغانستان، أين حصل حلف الناتو على قواعد عسكرية في وسط آسيا كما حدث في حالة أوزباكستان. و يبدو الموقف الروسي الرافض لسياسات الهيمنة و التفرد الأمريكية من خلال كلمة الرئيس **ديمتري مدفيديف** خلال شرحه لمبادئ السياسة الخارجية الروسية حيث يقول " روسيا تبني علاقاتها وفق قواعد القانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة...أما العالم فيجب أن يكون متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب غير مقبول و الهيمنة أمر لا يمكننا أن نسمح به...ليس في وسعنا قبول نظام عالمي تكون ناصية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك يد بلد واحد، و حتى لو كان بلدا خطيرا أو نافذا كالولايات المتحدة الأمريكية، فعالم كهذا سيكون غير مستقر و مهدد بالصراعات...إن روسيا لا تريد عزل نفسها... و ستقيم علاقات ودية مع أوروبا و أمريكا و اكبر عدد من البلدان الأخرى... و ان أولويتنا هي حماية أرواح مواطنينا و كرامتهم حيث ما كانوا...كما هي حال بلدان أخرى، هناك أقاليم لروسيا فيها

(1) J EAN R ADVANYI, **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mai 2014,p 6.

(2) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 41،42.

(3) **المرجع نفسه**،ص 42.

مصالح ذات امتيازات و في هذه الأقاليم بلدان نقاسمها علاقات تاريخية مميزة... و سنولي اهتماما خالصا لعملنا في هذه الأقاليم ... هذه هي المبادئ التي سأتبعها في تطبيق السياسة الخارجية أما بالنسبة للمستقبل فانه لا يتوقف علينا فحسب، و إنما يتوقف أيضا على أصدقائنا و شركائنا في المجتمع الدولي. و الخيار متاح لهم"[1] ليؤكد ذلك **بوتين** في المؤتمر 34 للأمن الدولي في ميونيخ بتاريخ 10 فيفري 2007 حيث عبر رفض موسكو لسياسة الهيمنة ليشير إلى بلاده كأحد الأقطاب الجديدة للقوة إلى جانب بلدان البريكس(روسيا، البرازيل، الهند، الصين، جنوب أفريقيا).[2]

. تأكد روسيا من مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في تطويقها من خلال مشروع الدرع الصاروخية شرق أوروبا(بولندا و تشيكيا) بحجة الحماية من هجمات الدول المارقة إيران وكوريا الشمالية[3]، حيث اختبرت روسيا أمريكا من خلال اقتراح الرئيس **بوتين** لنظيره **بوش** بمشاركة أمريكا في استعمال الرادار الروسي بأذربيجان، و بالتالي لن تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا، و رد بوش بالرفض باعتبار أن بولندا و تشيكيا جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية، و بالتالي تأكيد مساعيها باستهداف روسيا، وعليه جمدت هذه الأخيرة عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية بأوروبا الموقعة في عام 1999.[4]

❖ موقف روسيا من التقارب الغربي الأوكراني في ضل حكم **يوشينكو**:

. عبرت روسيا عن قلقها من التقارب الأوكراني الأوروبي، من خلال تدعيم حملات دعاية إعلامية مستغلة في ذلك الانتخابات البرلمانية الأوكرانية خلال سنة 2006، و اتخذت هذه الدعاية شكلين: أولها تشكيل صور ايجابية عن روسيا باستغلال العلاقات التاريخية و توظيف جانب الهوية، في حين يحمل الشكل الثاني تصورا لحلف الناتو باعتباره كتلة عسكرية عدوانية ضد روسيا الصديقة والحليفة للشعب الأوكراني كما هددت روسيا الحكومة الأوكرانية من خلال التلويح برفع أسعار الموارد الطاقوية الروسية بالأخص الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التهديد بفرض نظام التأشيرة على الأوكرانيين، و وضع أوكرانيا أمام

(1) جورج فريدمان، **مبدأ ميدفيديف والإستراتيجية الأمريكية**،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع356، اكتوبر 2008،ص ص123،124.

(2) J EAN R ADVANYI, , **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force, op.cit**, p6

(3) علي سعيد بشتاوي، **تاريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2007، ط1، ص268.

(4) محمد السيد سليم،**مرجع سبق ذكره**، ص 44.

معضلة جيوسياسية قائمة على اختيار الحليف التاريخي روسيا، التي استعادت قوتها و نشاطها أو حليف غربي بعيد غير موثوق في أهدافه و نواياه.[1]

. إرسال تهديد واضح عن عواقب التقرب من حلف الناتو عبر التدخل في جورجيا، و تجريدها من إقليمي ابخازيا و اوستيا الجنوبية، كما اتهمت روسيا أوكرانيا بسرقة خطوط الغاز التي تمر على أراضيها، بعد أن اشتكت دول أوروبية من نقص حجم الغاز الروسي المورد إليها. [2]

❖ موقف روسيا من التطورات في أوكرانيا في ضل حكم **يانكوفيتش**:

أدى وصول **يانكوفيتش** للسلطة إلى إعادة توجيه أوكرانيا نحو الشرق، فالرئيس الجديد معروف بولائه لروسيا، و تم تمديد بقاء الأسطول الروسي في الموانئ الاستراتيجية الموجودة على شبه جزيرة القرم وحصلت أوكرانيا بموجب ذلك على تخفيض في أسعار الغاز و مقابل مادي عن كل سنة يقضيها الأسطول الروسي في الموانئ الأوكرانية.[3]

. عقب استكمال **يانكوفيتش** للمفاوضات حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، عبرت روسيا عن رفضها لذلك، من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية و الدبلوماسية فضلا عن إغرائه بمساعدات مالية و تفعيل اتفاقية الاتحاد الاوراسي كبديل عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ما يقدمه ذلك للاقتصاد الأوكراني.[4] و رغم ان النظرية اللبرالية تشير الى دور التعاون الاقتصادي في ارساء الامن و السلام بين الدول في اطار الاعتماد المتبادل الا اننا نرى العكس في حالة اوكرانيا، فعلى الرغم من التعاون الاقتصادي بين حكومات كل من اوكرانيا و روسيا و الذي يمتد لسنوات سابقة منذ العهد السوفيتي، الا ان هذا هو سبب النزاع الداخلي في اوكرانيا لان هذا التكامل سيكون على حساب التكامل مع الغرب، رغم عدم قدرة اوكرانيا على المنافسة ضمن التكتلات الغربية بالمقارنة مع التكتلات في الشرق كرابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، او الاتحاد الاوراسي، فضلا عن ان السلوك الاحادي من قبل اوكرانيا سيكون اكبر من حيث الكلفة بالمقارنة مع السلوك التعاوني مع روسيا، و كل هذا لم يكن كافيا لمنع

(1) James Greene, **Russian Responses to NATO and EU Enlargement and Outreach**, briefing paper, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, Russia and Eurasia Programme, June 2012,p 16.

(2) Jose M. Torres And others, **op.cit**, p6

(3) احمد محمد أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، موقع الكتروني

(4) Pascal De Gendt,**op.cit**, p4.

اوكرانيا من اتخاذ سلوك احادي، دون مراعات مصالح الاطراف المرتبطة بها نظرا للحتميات التاريخية و دون حساب التكاليف التي ستدفعها جراء هذا السلوك.

. بعد تنحي الرئيس الأوكراني نتيجة ضغط الشارع و المعارضة الأوكرانية، و ظهور حكومة مؤقتة لإدارة المرحة الانتقالية اعتبرت روسيا أن حكومة الرئيس **الكسندر توتشينوف** بأنها حكومة غير شرعية و انها انقلبت على الحكومة الشرعية، و بالتالي رفض كل ما يصدر عنها. (1)

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التطورات في أوكرانيا

❖ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات الملونة في أوروبا الشرقية:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الداعم للحركات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية سواء عبر الخطابات السياسية أو من خلال عوائد مادية، حيث استغلت هذه الأخيرة تحكمها في المنظمات الحكومية لقلب نظم الحكم. أما فيما يتعلق بالثورة البرتقالية في أوكرانيا فقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن مساندتها للجماهير الأوكرانية في ميدان الاستقلال، و اعتبرت الانتخابات مزورة و على ذلك لن تعترف بنتيجتها من خلال بيان وزير خارجيتها **كولين باول**(2) مستدلا بتقارير المنظمات الدولية مثل منظمة الأمن و التعاون، و المعهد الديمقراطي الأمريكي عن وجود انتهاكات لفرز الأصوات، من خلال تصويت المؤيدين **ليانكوفيتش** مرتين في مركزين مختلفين، و منع قوات الأمن و رؤساء المراكز المؤيدين للمعارضة من التصويت، فضلا عن رمي العشرات من البطاقات الانتخابية المزورة لصالح **يانكوفيتش**. (3)

. هذا الدعم يدخل في إطار مبدأ نشر الديمقراطية، حيث ترسخ هذا المبدأ في السياسة الخارجية الأمريكية منذ ظهور الديمقراطيات ونهاية الحرب العالمية الأولى، وأصبح هدفا واضحا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يعبر عن ذلك **جورج دابليو بوش** في حفل تنصيبه للمرة الثانية رئيسا بالقول:" تقودنا الأحداث و يدفعنا الحدس السليم إلى استنتاج واحد: إن بقاء الحرية في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في بلدان أخرى. إن أفضل أمل لانتشار السلام في بلادنا هو انتشار الحرية في جميع أنحاء

(1) Pascal De Gendt,**op.cit**, p.5

(2) سامح فوزي، **خبرات التحول الديمقراطي بين التغير والطموح خبرات من أوروبا الشرقية**،سلسلة قضايا الاصلاح، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ع 18، 19-20 ماي 2007، ص 51.

(3) عاطف السعداوي، **الثورات الملونة في اسيا الوسطى: فشل النموذج الأمريكي في التغيير** حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 27 فيفري 2013، ص 10.

العالم...لان جميع البشر يحملون صورة خالق السموات و الأرض ...إذ لا يصلح أن يكون أحدا سيدا و لا يستحق احد أن يكون عبدا... إن نشر هذه المبادئ المثلى التي بنيت عليها امتنا هو انجاز آبائنا المشرف...فلذلك تتمثل سياسة الولايات المتحدة بالسعي إلى دعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل امة و ثقافة، بهدف نهائي يتمثل في القضاء على الطغيان في العالم".[1]

❖ المواقف الأمريكية السياسة الأوكرانية في عهد **يوشينكو**

. عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها الايجابي من انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، حيث صوت الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء مشاركته في قمة الناتو ما بين 4.2 افريل2008 بالعاصمة الرومانية بوخارست، بالموافقة على انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، كما حاول إقناع حلفائه الرافضين للفكرة رغبة منهم في تجنب الصدام مع روسيا و قلل من تحول ذلك إلى صدام مع موسكو، رغم معارضة الأخيرة، و بشدة على لسان رئيسها **بوتين** الذي حضر القمة و حذر من عواقب اتخاذ قرار كهذا على امن بلاده، و علاقة روسيا مع الغرب.[2]

. اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الداعم لأوكرانيا خلال نزاعها مع روسيا حول أسعار الغاز حيث ساهم دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا على الصمود أمام روسيا، و بالتالي قدرة أوكرانيا على التكيف مع سعر الغاز الجديد الذي ارتفع من 50 دولارا إلى 230 دولار لكل ألف متر مكعب.[3]

❖ موقف الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الأوكرانية في عهد **يانكوفيتش**

بعد فوز **يونكوفيتش** في انتخابات 2010 أصدر المرسوم الرئاسي رقم 495/2010 في2 افريل 2010 و الذي تم بموجبه إلغاء "المركز الوطني لشؤون التكامل الأوروبي الأطلسي الأوكراني" كما تم إلغاء "اللجنة المشتركة بين الإدارات لشؤون إعداد أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو "بموجب المرسوم رقم 496/2010، و بالتالي إلغاء "النظام الوطني لتنسيق تعاون أوكرانيا مع حلف الناتو" ثم دعمت المراسيم

(1) زولتان، باراني، روبرت موزار، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، تر جمال عبد الرحيم، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ط1، ص ص 33،34.

(2) Paul Gallis, **The NATO Summit at Bucharest, 2008,** CRS Report for Gongress, Order Code RS22847, Updated May 5, 2008,pp5,6.

(3) ناتاليا غريب، **امبراطور الغاز**، تر عمار قط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ط1، ص 14.

الرئاسية بقانون مبادئ السياسة الداخلية و الخارجية، و الذي ينص على تجنب أوكرانيا لسياسة الأحلاف العسكرية[1].

رغم هذه المواقف من الحكومة الأوكرانية بقيت أمريكا مصرة على موقفها الرامي إلى ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، من خلال إيجاد طريقة غير مباشرة لذلك، بالاعتماد على الحليف الأوروبي عبر اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا و الاتحاد الأوروبي، حيث نص البند 3 من المادة 5: "بروكسل و كييف سوف تستخدمان بصورة كاملة كل القنوات الدبلوماسية و العسكرية بين الأطراف، بما في ذلك الاتصالات المناسبة في بلدان ثالثة، و في إطار الأمم المتحدة، و منظمة الأمن والتعاون الأوروبية و غيرها من الساحات الدولية".[2]

. عقب تنحي **يانكوفيتش** عن السلطة بسبب ضغط المعارضة الراغبة في إقامة انتخابات مبكرة و الشارع الأوكراني الراغب بالتوجه نحو الغرب، تم الإعلان عن حكومة انتقالية اعتبرتها أمريكا حكومة تحظى بالشرعية و الرسمية، و بالتالي إمضاء الرئيس الانتقالي **ارسيني ياتسينيوك** للشق السياسي من معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و تم إرجاء الفصول المتبقية من المعاهدة إلى حين القيام بانتخابات في ماي 2014، و التي أسفرت عن فوز **بيترو بوريشينكو** الموالي للغرب[3].

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من التطورات في أوكرانيا

❖ الموقف الأوروبي من الثورات الملونة:

دائما ما عبر الاتحاد الأوروبي عن موقف مساند للثورات الملونة باعتباره قوة معيارية و القطب الغربي الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و يبدو ذلك جليا من خلال حرصه على انتخابات ديمقراطية في أوكرانيا، من خلال منظمة الأمن و التعاون في أوروبا كأحد المراقبين الدوليين في انتخابات 2004، حيث كانت تشير إلى أن الانتخابات مزورة، و أنها لم ترقى إلى عدد من المعايير الأوروبية للانتخابات الديمقراطية، و ان هذه الانتخابات عادت بأوكرانيا إلى عصر الاستبداد و عدد رئيس وفد المنظمة **جيرت هنريش اهرن** أوجه القصور في العملية الانتخابية: "تحيز وسائل الإعلام الحكومية، تدخل أجهزة الدولة

(1) روسيا، المركز الدولي لصحافة والبحث، روسيا سيقودنيا، **أوكرانيا، جورجيا، مولدا فيا: الطريق إلى الناتو عبر الاتحاد الأوروبي**،2014/09/30، ص ص22،23.
(2) **المرجع نفسه**،ص 23.
(3) عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

لصالح **يانكوفيتش**، و عرقلة السلطات الأوكرانية لفعاليات الحملة الانتخابية للمعارضة، و عجز اللجنة الانتخابية المركزية عن معالجة الشكاوي الخاصة بسقوط أسماء عن القوائم الانتخابية، و عدم السماح للناخبين في بعض مراكز التصويت بالإدلاء بأصواتهم.[1]

❖ الموقف الأوروبي من السياسة الأوكرانية في عهد **يوشينكو**

. فيما يخص انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو عبرت الدول الأوروبية عن رفضها للمبادرة الأمريكية حيث أعلن الرئيس الأسبق للمجلس العسكري للناتو اعلى سلطة عسكرية في الحلف الجنرال الألماني **هارالد كويات** في مقابلة مع محطة إذاعة **دويتشه فيله** في 2 افريل 2008: "ينبغي أن يتوسع الحلف عندما يخدم ذلك مصالحه الخاصة كما أيضا مصالح الدول المنظمة إليه" و أكد الجنرال صراحة انه لا يجب على حلف الناتو أن يستورد المشاكل الأمنية مما أثار الشكوك بمدى استعداد الحلف لتحمل أعباء الدفاع عن أوكرانيا و جورجيا و بالتالي صوتت فرنسا و ألمانيا ضد انضمام الدولتين ليحسم القرار بعدم دخول الدولتين في المنظمة الأطلسية.[2]

. أما بالنسبة لازمة الغاز بين روسيا و أوكرانيا فقد دعمت الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية اوكرانيا ضد روسيا، و كانت مواقفها حاسمة خصوصا بالنسبة لأوروبا كونها تعتمد على الطاقة الروسية من بترول و غاز، حيث اشتكت أوروبا من انخفاض حجم كميات الغاز المتدفقة إليها و بررت روسيا ذلك بسرقة أوكرانيا لغاز الترانزيت الأوروبي، بينما اتهمت أوكرانيا روسيا بتخفيض كميات الغاز و تلفيق التهمة إليها و بالتالي لعبت الدول الأوروبية دور الوسيط في حل الأزمة، حيث بدأت الدول الأوروبية باستقبال كمية الغاز بحجمها العادي المتفق عليه، كذلك تم إعادة تموين أوكرانيا بالغاز وفق أسعار السوق و دون تخفيضات.[3]

❖ الموقف الأوروبي من السياسة الأوكرانية في عهد **يانكوفيتش**

فوز **يانكوفيتش** في الانتخابات و تمديده لبقاء الأسطول الروسي بالقرم، لم يمنع أوروبا من الاستمرار في سياسات التعاون مع أوكرانيا، رغم إلغاء الأخيرة لعديد من الاتفاقيات خصوصا في المجال العسكري الاستراتيجي لتجنب النزاع مع روسيا، إلى أن الغى **يانكوفيتش** فجأة قراره بإمضاء معاهدة الشراكة مع

(1) عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره**،ص47.
(2) روسيا، المركز الدولي لصحافة والبحث، روسيا سيقودنيا، **مرجع سبق ذكره**،ص23.
(3) Jose M. Torres And others, **op.cit**, pp7,8.

بروكسل و التوجه نحو البديل الروسي، لتتحول شوارع كييف إلى ثورة غضب ضد قرار الرئيس بتحريض من المعارضة بالأخص اليمين المتطرف. و لذلك عبر الاتحاد الأوروبي عن موقفه بالقلق من التطورات في أوكرانيا، و أكد على ضرورة البحث عن حل سياسي للازمة في أوكرانيا، لذلك لعب دور الوسيط بين **يانكوفيتش** و المعارضة ليتنحى بعد ذلك **يانكوفيتش** عن السلطة، ومجيء حكومة انتقالية، اعترف الاتحاد الأوروبي بشرعيتها و وقع معها على الأحكام السياسية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 21 مارس 2014.[1]

اعترف الاتحاد الأوروبي بالحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة **بيترو بوريشينكو** وهو بصدد استكمال المفاوضات مع أوكرانيا حول البنود المتبقية من اتفاقية الشراكة كما أكد موقفه الداعم للحل السياسي السلمي للنزاع في أوكرانيا من خلال مشاركة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات بين الانفصاليين في دونباس و الحكومة الأوكرانية بداية بجنيف في افريل 2014، و ميلانو في اكتوبر2014، و من ثم مينيسك في أوت 2014 و فيفري 2015.[2]

المطلب الرابع: دور الأطراف في تصعيد الأزمة الأوكرانية و تفجير النزاع

1. تحديد الأهداف:

❖ الأهداف الروسية في أوكرانيا:

. ضمان الأمن القومي الروسي بالحفاظ على أوكرانيا ضمن معسكرها، لذلك أكدت على أن الثورة البرتقالية ما هي إلا عبارة عن محاولات قلب نظام الحكم إلى نظام معادي لروسيا[3] و بالتالي ستكون لها مواقف سلبية على الأمن القومي الروسي، فمن الناحية الجيوستراتيجية بدأت حكومة **يوشينكو** بالتوجه إلى الغرب، و محاولة الانضمام إلى حلف الناتو، الذي سيطوق بذلك روسيا من كل محيطها الغربي عدا الجزء المتعلق بالحليف بيلاروسيا، و تستدل روسيا في تبريراتها بحملات غزو **نابليون و هتلر** عبر ما تطلق عليه البوابة الغربية نحو الشرق و هي دول البلطيق، بيلاروسيا و أوكرانيا و الأخيرة تحتل أكثر من

(1)Brussels, EUROPEANCOMMISSION, UNION FOR FOREIGN AFFAIRS ANDSECURITY POLICY, **Implementation of the European Neighbourhood Policy in Ukraine Progress in 2014 and recommendations for actions**,25/03/2015,p 2.

(2) **Loc. cit**

(3) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**،ص43.

نصف البوابة فالأمن القومي الروسي قائم على وجود دول عازلة على شاكلة بيلاروسيا و أوكرانيا تحميها من أي تحالف غربي ضدها.[1]

. تمديد بقاء الأسطول الروسي في القرم بما يمنح روسيا دورا استراتيجيا في البحر الأسود، و العودة إلى لعب دور الفاعل على الساحة الدولية، و إنهاء انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصنع السياسة الدولية.

. حماية الأقلية الروسية في أوكرانيا فروسيا أدرجتها كهدف يخدم الهدف الأول و هو حماية الأمن القومي خصوصا في ضل تركيز وسائل الإعلام الغربية على الثورة البرتقالية، و تناست وجود مظاهرات مناهضة لها لا تقل عنها من حيث الاتساع في الشرق و الجنوب الشرقي.[2]هذا من جهة و من جهة أخرى توجه الحكومة الأوكرانية نحو الغرب على حساب روسيا.

. تحقيق الاستقرار الاقتصادي فوجود حكومة معادية لروسيا سيجعل هذه الأخيرة تطالب برفع ضرائب مرور ترانزيت الغاز عبر أراضيها، مما يشكل خطرا على استقرار الاقتصاد الروسي كما حدث مع حكومة **يوشينكو** الموالية للغرب، التي عمدت إلى ما هو اخطر من خلال سرقة خطوط ترانزيت الغاز الأوروبي بعد أن قطعت عنها روسيا إمدادات الغاز.[3]

من خلال تتبعنا للأهداف الروسية في أوكرانيا نجد أن روسيا متمسكة بأقصى الأهداف، فرغم تمديد بقاء أسطولها بالقرم إلى سنة 2047 إلا أنها سارعت فيما بعد إلى ضم شبه جزيرة القرم من خلال احتلالها عسكريا، و هي بذلك توجه ضربة استباقية في إطار حفظ مصالحها الاستراتيجية.[4] كما أنها تلقت ضمانات من الناتو بموجب معاهدة الصداقة بينهما بعدم ضم أوكرانيا إلى الحلف، خصوصا من الأطراف الأوروبية ألمانيا و فرنسا حيث رفضت الدولتان انضمام أوكرانيا إلى الحلف بسبب إمكانية حدوث نزاع مع روسيا. [5] ثم فقد تم إلغاء استعدادات أوكرانيا بالانضمام إلى الناتو مند 2010 بعد تولي **يونكوفيتش** للسلطة بموجب مراسيم رئاسية، و كذلك دعم المراسيم بقرارات البرلمان الأوكراني حيث تم المصادقة على قانون السياسة الداخلية و الخارجية، الذي يقضي بعدم إتباع أوكرانيا لسياسة الأحلاف العسكرية،[6] و كان

(1) عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49،50.
(2) عاطف السعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص4.
(3) Jose M. Torres And others, **op.cit**, pp7,8.
(4) نظير محمود امين، **مرجع سبق ذكره**، ص334.
(5) عزمي بشارة، **عودة إلى الحرب الباردة أو واقع دولي مختلف**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، ع356،اكتوبر2008،ص ص 21،22
(6) روسيا، المركز الدولي لصحافة والبحث، روسيا سيقودنيا ، **مرجع سبق ذكره**،ص ص22،23.

بإمكان روسيا التفاوض مع الحليف الأوروبي لأمريكا أو حتى لعب دور الوسيط بين النظام الموالي لها و معارضيه، أو استغلال الوساطة الأوروبية، خصوصا عبر الطرف الألماني كشريك اقتصادي و تجاري في مجال الطاقة، لكنها في النهاية اختارت التدخل العسكري ما يثبت استعداد روسيا إلى الدخول في نزاع مسلح من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا:

. تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا بدافع تحقيق الأمن القومي الأمريكي من التهديدات الروسية خاصة في ضل تفوق هذه الأخيرة في مجال الصواريخ الاستراتيجية و بالتالي وجود منطقة أخرى عازلة بين روسيا أمريكا. كذلك تطويق روسيا و حصرها في مجال جيبوليتيكي ضيق مما يمنعها من الاستفادة من مميزات موقعها الاستراتيجي في قلب العالم و بالتالي توسيع الجبهة الأمامية للقوة البحرية (أمريكا و بريطانيا) إلى حدود القوة البرية(روسيا) مما يعزز من قدرات الأولى و يمنحها أفضلية في السيطرة على العالم و حسم النزاعات في مواجهة الثانية.

. دعم الحليف الأوروبي و تعزيز أمنه من خلال سياسة الجوار و إرساء الاستقرار الاقتصادي و السياسي في دول الجوار الأوروبي عبر آلية نشر الديمقراطية و تعزيز شبكة الاعتماد المتبادل و الترابط مما يؤدي إلى إرساء السلم و الأمن على الصعيد الإقليمي و الدولي.

. إنهاء تعاون روسيا مع حلف الناتو و التأثير على مجرى التقارب الأوروبي الروسي للعديد من الاعتبارات، أولها يتمثل في منع روسيا من الانضمام إلى الناتو مستقبلا مما يجعل أمريكا المهيمن على الحلف، و بالتالي تمتعها بأغلب المكاسب التي تجنيها من وراء الحلف كما حدث في العراق على اعتبار روسيا لن تكون التابع في حال انضمامها إلى الحلف بسب قدرتها العسكرية و القتالية بما يحد من المكاسب الأمريكية إذ أنها ليست في مستوى الضعف الأوروبي، ثانيها التخوف من شراكة سياسية اوروبية روسية بما يؤدي إلى قيام نظام إقليمي أوروبي متحرر من الهيمنة الأمريكية[2]، بينما ثالثها يتعلق بخلق عدو حتى لا تعاني أمريكا من فراغ استراتيجي بما يؤثر على مصالح جماعات فاعلة في السياسة الأمريكية، بالأخص المركب الصناعي العسكري.

(1) أسامة يعقوب، **موقف روسيا من امريكا وروسيا**،مجلة الوعي، وزارة الإعلام اللبنانية، ع329، افريل 2014،ص 51.
(2) عبد الوهاب بن يخلف، **العلاقات الأوروبية ـ الروسية.. والعمق الاستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ع 11،جانفي 2014،ص ص94،95.

من خلال تتبعنا للأهداف الأمريكية في أوكرانيا نجد أن: أمريكا متمسكة بأقصى الأهداف، فإصرارها على المبالغة في التهديدات الروسية لأمريكا غير مبرر، فحتى في ضل تفوق الأولى في مجال الصواريخ الاستراتيجية، فأمريكا أصلا محصنة ضد القوة البرية من خلال خط الدفاع الأول المتمثل في أوروبا الغربية، و خط الدفاع الثاني المتمثل في أوروبا الشرقية، و بعضها على الحدود الروسية مثل استونيا و لاتفيا هذا بالإضافة إلى توقيع روسيا لمعاهدة الأسلحة التقليدية سنة 1999 بما يحد من انتشار قواتها في أوروبا، فضلا على أن روسيا قامت بعمليات ردعية و مواقف متصلبة اتجاه توسع الحلف أكثر خصوصا في بوخارست 2008 أين شدد **بوتين** عن رفضه القاطع لانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف.[1] كما انه غالبا ما تعاونت روسيا مع أمريكا في مجالات أمنية، من خلال الحرب على الإرهاب لدرجة تسهيل روسيا لعملية حصول أمريكا على قواعد عسكرية في أسيا الوسطى (أوزباكستان) لضرب أفغانستان كما عرضت روسيا على أمريكا تعاونا في مجال تفوقها، و بالضبط في مجال "الصواريخ الاستراتيجية" من اجل تطوير منظومة دفاعية اعتراضية للصواريخ لولا الرفض الأمريكي. فضلا عن نشر درع صاروخي بتشيكوسلوفاكيا و بولندا، حيث كانت روسيا قد اختبرت نوايا أمريكا من خلال اقتراح استغلال الرادار الروسي في أذربجان بما يلغي حاجة أمريكا إلى هذه الدروع الصاروخية في مواجهة إيران و كوريا الشمالية و قوبل الاقتراح بالرفض مما يعني استهداف روسيا[2]، و من ثم فقد لجأت أمريكا إلى الطرف الأوروبي لتحقق أهدافها في أوكرانيا من خلال محاولة جر الأخيرة إلى إمضاء معاهدة الشراكة بينهما التي تتضمن تعاونا في مجال الدفاع الأوروبي، و هنا يظهر ان أمريكا متمسكة بأقصى أهدافها بإصرارها على ضم أوكرانيا.

2 . عدم إحراج الخصم:

لم تحترم روسيا مبدأ عدم إحراج الخصم من خلال دوافعها الانتقامية من الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الحقد الروسي المتراكم بناءا على معطيات تاريخية. فمند انهيار الاتحاد السوفيتي و روسيا تحاول العودة إلى الساحة الدولية و بعد بناء قوتها اتجهت روسيا إلى معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في عديد القضايا الدولية لدرجة استفزازية لقوة عالمية فخلال خطاب **بوتين** في المؤتمر 43 للأمن في ميونيخ 10 فيفري 2007 أعلن بوتين بالقول : " إننا نرفض سياسة الكيل بمكيالين من بعض الدول التي تؤكد

(1) James Greene, **Russian Responses to NATO and EUEnlargement and Outreach**, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, chathamhouse,N2, June 2012,pp 16,17.

(2) نور هان الشيخ، **العلاقات الروسية الاورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع170، اكتوبر 2007،ص 48-50.

على أن قواعد القانون الدولي لديها ثابتة و غير قابلة للتغير، في حين أنها تكسرها كلما يناسبها ذلك... الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاتحاد السوفيتي أسست لهيمنة قوة واحدة، لكن اليوم قد تغير العالم ويجب إعادة التفاوض على القوانين الأمنية فهناك أقطاب جديدة للقوة خصوصا بلدان البريكس (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، و جنوب افريقيا)"[1]. استعراض روسيا لقدراتها العسكرية بالأخص في جورجيا عندما ضمت ابخازيا و اوستيا الجنوبية و أظهرت أن الغرب مغلوب على أمره في مواجهتها ما استفز أمريكا التي تظن أنها المهيمن و المسيطر، و بالتالي ضرورة الرد على روسيا بما يحفظ صورتها كقوة مهيمنة على مستوى العلاقات الدولية و كان آخر الاستفزازات الروسية لأمريكا يتمثل في ضم شبه جزيرة القرم و من ثم القيام باستفتاء لضم الجزيرة بشكل قانوني و ربما الأكثر استفزازية هو سير روسيا بحسب فقهية كوسوفو التي اقتطعت بالقوة من صربيا لتصبح دولة مستقلة بعد استفتاء شعبها بالانفصال. حيث أن المنطق الروسي في إدارة النزاع الأوكراني قائم على اللعبة الصفرية، لذلك نجد أنها لجأت إلى القوة قبل التفاوض على اعتبار ان ما تكسبه هو خسارة للطرف الآخر و إنقاص من كرامته و العكس صحيح.

اما بالنسبة لأمريكا هي الأخرى لم تحترم مبدأ عدم إحراج الخصم حيث أنها عمدت و منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إذلال روسيا و إظهارها بصورة المنهزم و التابع للغرب بما أدى إلى تحفظ القيادات الروسية بما في ذلك **بوريس يلتسن** ذو التوجه الغربي حين صرح قائلا أن روسيا "لا توضع في غرفة الانتظار".

انفراد أمريكا بالسلطة العالمية و تهميش ادوار الدول الأخرى فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي و بالأخص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 نجد ان أمريكا تحاول تحقيق اكبر قدر من الهيمنة في إطار ما تسميه النظرية الواقعية بالاستقرار المرتكز على الهيمنة، و بالتالي ضرورة استخدام القوة لتحقيق الاستقرار و اتخذت في ذلك نهجا هجوميا، فحصدت بذلك كراهية متراكمة عبر الزمن حيث يقول السيناتور الأمريكي **وليام فولبرايت** بأنه: "عندما تطغى القوة و تتجبر تتحول إلى قوة غاشمة، تدفع أصحابها إلى الخطر في التعاطي مع غيرهم في العالم، و يحصدون بسبب ذلك كراهية تتراكم مع مرور الزمن"،[2]و هذا ما ينطبق على روسيا حيث أن تهميش أمريكا لدورها في السياسة الدولية أدى بالأخيرة بالعداء لأمريكا، خصوصا في القضايا المتعلقة بمناطق نفوذها التقليدي، ففي حين نجد روسيا قد وقعت على معاهدة القوى التقليدية فأمريكا رفضت ذلك لتستغل هذا الإطار القانوني في التوسع إلى أوروبا الشرقية، و من ثم استخدام القوة

(1) J EAN R ADVANYI, **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force, op.cit**,p7.

(2) فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي..وانهيار الإمبراطورية الأمريكية !!** ، سلسلة الوافي الثقافية، القاهرة: دار الوافي للنشر،ع2، 2006،ص153.

ضد حليف تقليدي لروسيا و هو صربيا، و اقتطاع إقليم كوسوفو منها قصرا رغم رفض الطرف الروسي[1]، و لعل ما يبرز أن روسيا بصدد استعادة كرامتها هو كلمة **بوتين** في مؤتمر الأمن الدولي 34 بألمانيا، الذي يشير من خلاله إلى وجود أقطاب أخرى للنظام الدولي. و يشير **بريجنسكي** إلى روسيا في كتابه أمريكا و أزمة السلطة العالمية بان "روسيا لا تقبل أن تتعامل معها أمريكا على أنها دولية عادية لكنها غير قادرة على فرض نفسها كدولة غير عادية"[2] و يظهر إصرار أميركا على إحراج روسيا، هو اقتراح تمديد حلف الناتو إلى أوكرانيا و جورجيا و التقليل من ردة الفعل الروسية، حيث أن الطرف الأوروبي رأى أن ذلك سيؤدي إلى صدام مع روسيا، لكن أمريكا أصرت على أن الفعل الروسي لن يكون قويا و ذلك استنادا عن تقدير خاطئ لقوة الخصم و عدم قدرة الأخير على الرد[3]، فكان الرد الروسي الأول ضم القرم، ثم اعتماد مبدأ التعامل بالمثل بعد فرض عقوبات على الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها.

يبرز لنا الفعل ورد الفعل من أمريكا و روسيا ما هو عبارة إلا لتصورهما القائم على اللعبة الصفرية فما يكسبه طرف هو خسارة للطرف الآخر في محاولة كل طرف لحفظ هيبته تجنبا لمأزق الجبان و حفظ ماء الوجه أمام الأطراف الدولية الأخرى.

3 . التصعيد التدريجي للردع و الخيارات المرنة:

اتخذت روسيا منهجا تصاعديا في استخدام القوة بأوكرانيا كما لجأت إلى منح الخصم بدائل و خيارات نظير تخليه عن سلوك الانضمام إلى حلف الناتو، و قد تبدو أن هذه الاستراتيجيات موجهة إلى الحكومة الأوكرانية لكنها في الحقيقة موجهة ضد أمريكا على اعتبار أوكرانيا ميدان النزاع بين الخصمين و هي منقسمة على ذاتها إلى مساند و معارض للطرفين روسيا و أمريكا :

الحملات الدعائية: قامت روسيا بحملات إعلامية مكثفة ضد انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو خصوصا في الانتخابات البرلمانية عام 2006، و ارتكزت هذه الحملات على تصوير حلف الناتو كعدو لروسيا الحليف التقليدي لأوكرانيا مستغلة في ذلك مشاعر الهوية و الترابط التاريخي بين روسيا و اوكرانيا، و قد

(1) OLIVIER ZAJEC, LAURENT GESLIN, **U N PAYS CHARNIÈRE ENTRE L'EUROPE CENTRALE ET LA RUSSIE,** LE MONDE diplomatique, N.721, AVRIL 2014,p 5.

(2) وليد عبد الحي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 11 جويلية 2013،ص ص 4،5.

(3) Stephen Aris and others, **Russian-Ukrainian Relations,** russian analytical digest, Forschungsstelle Osteuropa, Bremen and Center for Security Studies, Zürich,N 75,16 March 2010,p 3.

زاد نشاط الإعلام الروسي في إطار سعي روسيا لاكتساب القوة الناعمة كونها ضلت تعاني من تفسيرات الإعلام الغربي، و اعتبرت أن للإعلام قدرة على إخضاع الدول و فرض سياسة معينة مثل ما حدث خلال سنتي 2003 و 2004 بما قاد جورجيا و أوكرانيا إلى ركوب موجة الثورات الملونة، لذلك سعت روسيا إلى التحكم في هذا النوع الجديد من القوة من خلال دعم تنظيم شبكاتها الثقافية و اللغوية بغية الحصول على القوة الإعلامية اللازمة، حيث أشار إلى ذلك **فيدور لوكيانوف** رئيس تحرير روسيا في الشؤون العالمية إلى نقطة الضعف في البلاد بالقول " انه وقت القوة الناعمة" لان وجود هذه المادة سيجعل من روسيا نموذج تنمية جذاب.[1]

الضغوط الاقتصادية: اعتمدت روسيا على الضغوط الاقتصادية مستغلة تمويلها لأوكرانيا بالغاز والنفط من خلال التهديد برفع سعر الغاز كما قامت في فترات متقطعة خلال عامي 2006 و 2007 بقطع الغاز عن أوكرانيا، و تواصل الضغط خصوصا بعد إعلان أوكرانيا عن مساندتها لجورجيا في حربها ضد روسيا و لجوء أوكرانيا إلى توريد جورجيا بنظام الدفاع الجوي "بوكM1 ".[2]

الضغوط السياسية و الدبلوماسية: لجأت موسكو إلى التهديد بفرض نظام التأشيرة على الأوكرانيين بما ينذر بثورة في أوكرانيا خصوصا في المناطق الشرقية مستغلة الروابط التاريخية و الانتماء الروسي لسكان شرق أوكرانيا.

منح بدائل و خيارات مرنة للحكومة الأوكرانية:

. كان أول البدائل الممنوحة على الحكومة الأوكرانية هو تخفيض سعر الغاز مقابل تمديد بقاء الأسطول الروسي بالقرم فضلا عن 100 مليون دولار لكل سنة يقضيها الأسطول بشبه الجزيرة، و هو ما استجابت له الحكومة الأوكرانية على الرغم من أن البعض يفسر ذلك بولاء الرئيس لروسيا.[3]

. ثاني البدائل المقدمة من روسيا للطرف الأوكراني هو تعويضها عن معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باتحاد جمركي مع دول الكومنولث في إطار الاتحاد الاوراسي المزمع تفعيلة في 2015 و هذا ما سيكون له آثار ايجابية بالنسبة للطرف الأوكراني كون المنتجات الأوكرانية قادرة على المنافسة في إطار الاتحاد الاوراسي أكثر منه في إطار الاتحاد الأوروبي، كما حصلت أوكرانيا على بديل التمويل الغربي بالحصول

(1) JEAN R ADVANYI, **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force, op.cit**,p6.
(2) المركز الدولي للصحافة و البحث، روسيا سقودنيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.
(3) نظير محمود امين، **مرجع سبق ذكره**،ص 334.

على مساعدات روسية قدرت بحوالي 15 مليون دولار كتعويض عن التمويل الغربي الذي هو أصلا مرتبط بصندوق النقد الدولي مما يعني بأنها ديون و ان على أوكرانيا دفع هذه الأموال لأصاحبها و إلا ستقع في فخ المشروطية، و بالتالي التحول من الهيمنة الروسية إلى الهيمنة الغربية و الأمريكية بما لا يخدم مصالح أوكرانيا عموما بشقيها الغربي والشرقي.

استخدام القوة العسكرية: لجأت روسيا الى القوة العسكرية كحل أخير لكن هذا لا ينفي عدم و جود بدائل أخرى من ضمنها التفاوض كما فعل الطرف الأوروبي مع المعارضة و النظام القائم، و لذلك فقد قامت روسيا بالتدخل العسكري و الاستيلاء على شبه جزيرة القرم و احكام القبضة عليها حيث تم حشد 90 ألف جندي روسي في الحدود الشرقية لأوكرانيا بينما في جزيرة القرم تشير الإحصائيات إلى ما بين 26 و 28 ألف جندي بما في ذلك 13 ألف جندي من أسطول البحر الأسود و في إحصائيات أخرى تشير إلى وجود ما بين 29 و 40 ألف جندي.[1]

الدعم العسكري من قبل موسكو للانفصاليين في دونباس (جمهوريتي: دونييسك و لوغانيسك) من خلال تزويدهم بالأسلحة و إرسال قوات مساندة تشير الإحصائيات إلى وجود 9 الاف جدني روسي يعملون بطريقة متخفية في المناطق التي أعلنت العصيان ضد الحكومة المركزية في كييف.[2] ما أدى بالأخيرة إلى استنفاذ كامل قوتها الاقتصادية في مواجهة التمرد المدعوم من روسيا دون أن تحقق النتائج المطلوبة بل أدى ذلك إلى عزلها أكثر، خصوصا و ان اغلب الطرق التجارية في أوكرانيا تمر عبر بحر أزوف مثل مواصلات السكك الحديدة التي يوجد نصفها بالمناطق المتمردة.

. الحظر السياسي: حيث أصدرت موسكو قائمة بـ 89 شخصية أوروبية ممنوعة من دخول أراضيها و من بين ما ضمته القائمة نجد نائبة البرلمان الأوروبي السويدية **أنا ماريا كورزابيلت** ، و رئيس مجلس الشيوخ البولندي **بوغدان بررسوفيز** و نائب وزير الدفاع البولندي **روبرت كوبيسكي.**[3]

الاستراتيجيات الأمريكية في أوكرانيا: اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الاستراتيجيات بغية ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو ما اثر على التوجهات الأوكرانية في السياسة الداخلية و الخارجية و هذا ما أدى

(1) Igor Sutyagin, **Russian Forces in Ukraine**, Briefing Paper, Royal United Services Institute, March 2015,p4.

(2) **Loc. cit**

(3) بدون كاتب، "روسيا تصدر قائمة سوداء بالسياسيين الاوروبين"،موقع: **http://www.aljazeera.net/news** ، يوم2015/06/08.

إلى نزاع روسي أمريكي من اجل ضمان ولاء حكام أوكرانيا مما زاد في تقسيم المجمع الأوكراني على أساس هوياتي، و بالتالي تصعيد العنف بين الأطراف الداخلية (القوميين و الناطقين بالروسية).

سياسة الاحتواء و التطويق: ترتكز سياسة الاحتواء على تطويق روسيا عند حدودها بما لا يسمح لها بالسيطرة على اوراسيا و بالتالي السيطرة على العالم وذلك من خلال توسيع حلف الناتو إلى الحدود الروسية بما يمنعها من الاستفادة بمميزات موقعا الاستراتيجي حيث ضمت اغلب دول أوروبا الشرقية إلى معسكرها و منها دول البلطيق. [1]

معاهدات التعاون الدولي في مجال الأمن: بدأ التقارب الأمريكي الأوكراني منذ عام 1997 وفق الميثاق الموقع من الرئيس **ليونيد كوتشما** مع حلف الناتو و قد اعطيت بولندا دورا خاصا في ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو و مما جاء في الميثاق "التدريب العسكري بما في ذلك التمرينات في إطار الشراكة من اجل السلام على أراضي أوكرانيا و دعم الناتو لكتيبة حفظ السلام البولندية الأوكرانية".[2]

الإعلام و الدعاية: نجحت أمريكا وحلفائها عبر الدعاية في قلب معطيات الانتخابات الأوكرانية سنة 2004 من خلال دعم منظمات المجتمع المدني حيث تشير الإحصائيات إلى تلقي 3000 منظمة مدنية في أوكرانيا ما يبلغ 68 مليون دولار لنجاح **يوشينكو** في الانتخابات الأوكرانية، كما نجحت في تحويل الرأي العام الدولي اتجاه الثورة البرتقالية دون غيرها من الأحداث على الصعيد المحلي الأوكراني بالأخص الثورة المناهضة للثورة البرتقالية في شرق أوكرانيا[3]، و اليوم تقوم وسائل الإعلام الغربية و في مقدمتها وسائل الإعلام الأمريكية بتشبيه الرئيس الروسي **بوتين** بالزعيم النازي هتلر حيث جاء على لسان **زبيغنيو بريجنسكي** مستشار الأمن الأمريكي السابق لصحيفة واشنطن بوست بان **بوتين** "خليط كوميدي يجمع بين **موسوليني** و الأشد تهديدا **هتلر**" و في نفس الصحيفة نشر مقال للصحفي **تشارلز لين** عندما شبه ما يحدث في أوكرانيا بأحداث غزو **هتلر** للنمسا و تشيكوسلوفاكيا و بولندا بنفس حجة **بوتين**، و هي القول بأن مواطنيه يتعرضون للقمع.[4]

---

(1) فريد الشحف، **العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسية(الوسطى والقفقاس)** ، دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2005، ط1،ص 133.

(2) المركز الدولي للصحافة و البحث، روسيا سقودنيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

(3) مصطفى بكرى، **الفوضى الخلاقة...ام المدمرة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،ط1، 2005، ط1، ص ص 4،5.

(4) احمد دياب، **بين التحالف والإنصاف: فلاديمير بوتين..هل يعيد إنتاج هتلر؟ سياسة الاستيلاء**، مجلة العرب الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ع1596، جوان 2014،ص16.

الإغراءات الاقتصادية: عمدت الولايات المتحدة إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية في أوكرانيا من اجل ضمها إلى حلف الناتو عبر إغرائها بالاندماج ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كون قواعد الانضمام إلى الحلف تأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار الدول من الناحية الاقتصادية و السياسية و أوكرانيا لوحدها غير قادرة على تحقيق هذا، وتبعا للنظرية اللبرالية فان أوكرانيا ستتخلى عن جزء من وظائفها لصالح كيان اكبر (الاتحاد الاوروبي) يقوم بالوظيفة الاقتصادية العاجزة عن تطويرها، و قد تلقت أوكرانيا العديد من القروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليون دولار و حصلت على تقييم جيد من قبله رغم تراجع الاقتصاد الأوكراني حيث تراجع الناتج المحلي بنسبة 15% و فقدت العملة الوطنية الأوكرانية الهريفنا أكثر من نصف قيمتها كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 20% من السكان، كما حصلت أوكرانيا على 17.5 مليون دولار في عام 2014 لمواجهة العجز الاقتصادي خصوصا بعد توقيع معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

الضغط الاقتصادي و السياسي: تعليق عضوية روسيا في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى لتصبح مجموعة السبع، كما علق الحليف الأوروبي لأمريكا عملية انضمام روسيا إلى من مظمة التعاون و التنمية الأوروبية، فضلا عن عقوبات اقتصادية أدت إلى تراجع الروبل في سعر الصرف، كما ان أمريكا دخلت على خط الدول المنتجة للبترول مما أدى إلى انخفاض سعر النفط خصوصا البترول الصخري عبر عملية التكسير الهيدروليكي(التصديع المائي)[2] و بالتالي تراجع الاقتصاد الروسي باعتبار الطاقة احد الموارد المهمة في الدخل القومي، و فيما يتعلق بالحظر السياسي فقد تم حظر رجال الأعمال المقربين من **بوتين** من السفر إلى أمريكا و بعض الدول الأوروبية و فرض قيود على تأشيرات المسئولين الأوكرانيين و الروس الذين تنال نشاطاتهم من العملية الديمقراطية و تهدد السلم والاستقرار.[3]

آخر الاستراتيجيات المتبعة من أمريكا الأمريكية في محاولتها لإخضاع روسيا هو اللجوء إلى تخفيض أسعار النفط عبر الدخول لدائرة الدول المنتجة بما أدى إلى تراجع السيولة المالية للحكومة الروسية .

4 . إتاحة الوقت اللازم للخصم:

(1) حسين بهاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.
(2) ادوين دوب، **ثورة نفطية في امريكا**، مجلة ناشيونال جيوغرافيك، م 8، ع 30، مارس 2013، ص 30.
(3) عمار الغضبان، **القرم إلى حضن الوطن...**، مجلة المدينة، ع118،2014/04/01،ص 8.

قياسا بالفواصل الزمنية بين الاستراتيجيات الروسية في أوكرانيا نجد أن روسيا لم تمنح الوقت الكافي للخصم حيث عجلت روسيا باستخدام القوة العسكرية فالفاصل بين استخدام القوة العسكرية و التهديد باستخدامها لم يتعدى 5 أيام، إذ انه بعد تخلي **يانكوفيتش** عن السلطة و استلام **الكسندر توتشينوف** لإدارة أوكرانيا مؤقتا في 23 فيفري 2014 أعلنت الأقلية الروسية عن رفضها لقرارات **توتشينوف** عن إلغاء اللغة الروسية كلغة رسمية ثانية بعد اللغة الأوكرانية و خرج المحتجون إلى شوارع شرق أوكرانيا رفضا للقرار، مما أدى إلى تهديد روسيا باستخدام القوة في حال تعرض هؤلاء إلى أي عدوان من حكومة كييف لكن بعد 5 أيام و من دون إعطاء بدائل تم احتلال شبه جزيرة القرم في 28 فيفري 2014 و من ثم دعم الأقلية الروسية عسكريا، و هذه الاخيرة التي لم تعد تطالب برد الاعتبار للغة الروسية و إنما بالانفصال عن أوكرانيا.[1]

بالنظر إلى الاستراتيجيات الأمريكية داخل أوكرانيا نجد أنها لم تمنح الوقت الكافي للخصم الروسي كما لم تمنحه بدائل أخرى غير التدخل العسكري، فبمجرد أن جاءت الحكومة الانتقالية في أوكرانيا بقيادة اليمن المتطرف المدعوم أمريكيا و أوروبيا قامت بإلغاء اللغة الروسية كلغة رسمية ثانية بما استفز الأقلية الروسية في الشرق التي قامت بالتمرد على الحكومة المركزية و بالتالي لجوء الأخيرة إلى القمع بما حرك روسيا اتجاه ضم القرم و دعم الأقلية الروسية المطالبة بالانفصال بحوالي 9 الاف جندي يعملون بطريقة متخفية بين صفوف مقاتلي الدونباس الانفصاليين.[2]

5 . توسيع نطاق المشاورات:

في إطار التزام الطرفين الروسي و الأمريكي تم القبول بلعب منظمة الأمن و التعاون الأوروبية بدور الوساطة في تقريب الآراء حول أوكرانيا بين الانفصاليين الروس الحكومة المركزية في كييف و تم على ضوء ذلك تشكيل لجنة اتصال ثلاثية تضم كل روسيا و ألمانيا و فرنسا حيث قادت عمليات الوساطة في مينيسك حيث تم في 19 سبتمبر 2014 توقيع الأطراف المتنازعة على اتفاقية مينسك ، و اهم ما جاء فيها وقف إطلاق النار و إرسال مراقبين من منظمة الأمن و التعاون الأوروبية، و إنشاء منظمة منزوعة السلاح على بعد 30 كيلو متر من دونباس.[3]

6. إحكام القبضة السياسية على القرار:

(1) E MMANUEL D REYFUS ,**op.cit**,p19.
(2) Igor Sutyagin,**op.cit**,p4.
(3) Pascal De Gendt,**op.cit**, p7.

يمتلك **بوتين** شخصية كاريزماتية و مؤثرة و مقنعة في أوساط الروس لدرجة أن الكثير منهم ذهبوا إلى حد وصفه بالقيصر الجديد أو السلطوي صاحب السلطات الواسعة، لان مؤسسة الرئاسة أو الكريملين في روسيا اليوم تكاد تكون هي المؤسسة الفاعلة الوحيدة، في الوقت نفسه يقوم **بوتين** بممارسة سياسة الحد من صلاحيات و مسؤوليات المؤسسات الاقتصادية الديمقراطية الأخرى، خاصة الدوما أو البرلمان أو المجلس الفدرالي أو المجالس المحلية التابعة للأقاليم والمقاطعات من خلال تنفذ حزبه في مؤسسات موازية و سيطرته المطلقة على البيروقراطية الضخمة التي تقوم على إدارة شؤون الدولة في السياستين المدنية و العسكرية.[1]

كسب **بوتين** تأييد النخب السياسية و العسكرية حيث نجد أن الحروب الروسية في عهد **بوتين** بدءا بالحرب الشيشانية وصولا عند النزاع الأوكراني، دائما ما نتج عنها ترقيات دائمة للجنرالات على السلم المهني، و قدمت التمويل اللازم للجيش و القوات الخاصة، و الثروة الشخصية، و تنامي الدور السياسي لأجهزة السلطة الرئيسية في المجتمع بما جعل الجميع يكن الولاء للرئيس.[2]

بالنسبة للطرف الأوكراني المدعم من أمريكا، لم تحظى أي حكومة أوكرانية من الحكومات المتعاقبة بكامل الدعم السياسي و العسكري ضد روسيا، فأوكرانيا ضعيفة من حيث البنية السياسية مما اثر على الاستقرار السياسي فإذا كانت الحكومة من أصحاب التوجه الغربي الذين يرون مصلحة أوكرانيا في التقارب مع أمريكا و أوروبا، نجد أن المعارضة تكون في اتجاه متعاكس نحو التقارب مع روسيا لذلك لم تكن السياسة الأوكرانية توافقية قائمة على الموازنة بين التوجهين الشرقي و الغربي سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.[3]

تولي **يوشينكو** الموالي للغرب للسلطة في أوكرانيا جعله يتخذ نهجا معاديا لروسيا بدءا بالتلويح لعدم التجديد للأسطول الروسي في القرم، مرورا إلى دعم جورجيا في الحرب ضد روسيا و تزويدها بالسلاح و أخير طلب الانضمام إلى حلف الناتو و التفاوض بشان الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. و بعد فشل **يوشينكو** في انتخابات 2010 و فوز **يانكوفيتش** اتخذ هذا الأخير نهجا مخالفا لسابقه حيث بدا في التقارب مع روسيا على حساب الغرب حيث مدد بقاء الأسطول الروسي بالقرم و من ثم إلغاء اتفاقيات

(1) ايمن طلال يوسف ، **روسية البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكة الخارجية2000-2008**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع358،2008،ص77.
(2) ليليا شيفوتسوفا، **روسيا بوتين**، تر بسام شيحة، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ط1، ص 177.
(3) مركز عمران للدراسات الاستراتيجي، القسم السياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 1-3.

التقارب مع الناتو وصولا إلى تعليق مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و أخيرا إمضاء معاهدة الاتحاد الجمركي مع روسيا في إطار الاتحاد الاوراسي و لان قراراته لم تكن تحظى بدعم مختلف النخب السياسية خصوصا المعارضة بقيادة اليمين المتطرف سفوبودا الذي قاد حشد الجماهير في الشوارع ضد **يانكوفيتش** مما دفع هذا الأخير إلى التنحي عن السلطة و بمجرد تولي المعارضة للحكومة الانتقالي بدأت في تبني نهج التقارب مع الغرب بتوقيعه معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلغاء اللغة الروسية كلغة ثانية في البلاد ما أدى إلى ثورة في الشارع الأوكراني لكن في الجهة الشرقية هذه المرة.[1]

7 . توسيع قاعدة الدعم الداخلي والخارجي للقرار

كسب **بوتين** تأييد الرأي العام مند توليه الرئاسة حيث بدأ يستعيد الرموز السوفيتية السابقة، و يؤكد على أن روسيا قوة عظمى، و هو في ذلك كان يستقطب تأييد قطاع واسع من الناس فلغة القوة العظمى المبنية على معارضة أمريكا و اثبات قوة روسيا كانت عاملا موحدا للروس و سببا في عدم استقرار العلاقات مع أمريكا بالأخص في النزاع الأوكراني، حيث أن نظرة الرأي العام الروسي إلى أوكرانيا قائمة على تصورين أولها أن أوكرانيا امتداد طبيعي لروسيا بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين، و ثانيها التصور الأمني و الاستراتيجي القائم على حماية مصالح روسيا و أمنها القومي[2] و غالبا ما تحرك مشاعر العداء الروسي اتجاه الغرب مشاعر القومية الروسية، و تزيد من التفاف الشعب بالرئيس، و في مراحل سابقة أشار **بوتين** إلى عدم اهتمامه بتطوير العلاقة مع أمريكا، و أبلغ وزير الخارجية الروسي **إيفانوف** المسئولين الأمريكيين أن روسيا غير ملتزمة باتفاق سابق يقضي بالحد من تزويد إيران بالأسلحة، و حلقت مجموعة من الطائرات الروسية في نوفمبر عام 2000 فوق حاملة الطائرات الأميركية "**كيتي هوك**" و هي عملية لم تحدث منذ انتهاء الحرب الباردة، و كأن الجيش الروسي يبعث رسالة إلى أمريكا بأننا ما نزال أقوياء و يمكننا أن نسبب لكم المشاكل.[3]

بالنسبة للدعم الخارجي نجد أن روسيا لديها قوة دبلوماسية و سياسية كما لديها تحالفات خارجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية خصوصا من قبل دول البريكس(الصين، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا)[4] أما

(1) مصطفى صفوان جولاق، **مرجع سبق ذكره**، ص4
(2) عماد قدورة، مرجع سبق ذكره،ص 49.
(3) بدون كاتب، "روسيا بوتين"،موقع: **http://www.aljazeera.net**، 2014/06/08.
(4) محمد العسومي، **مجموعة بريكس نموذجا للتغيرات الدولية**،مجلة أفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 19، سبتمبر 2013،ص 65.

فيما يخص النزاع في أوكرانيا فروسيا حصنت نفسها بالمعاملات الاقتصادية و التجارية مع مجموعة دول البريكس و هذا ما سنتطرق إليه لاحقا في تحصين قرار النزاع ضد المؤثرات الداخلية أما من حيث المشاورات و الدعم السياسي في قضية النزاع فروسيا لم تعمد على تحصين القرارات الخارجية من قبل حلفائها و إنما اعتمدت على حق النقض في هيئة الأمم المتحدة.

لم تعتمد السلطات الأوكرانية على توسيع قاعدة دعم قرار النزاع داخليا بقدر ما اعتمدت على الدعم الخارجي فأوكرانيا ليست كيان موحد داخليا و إنما هي منقسمة على نفسها بين مناطق شرقية تدين بالولاء لروسيا، و مناطق غربية قومية تدين بالولاء للغرب و بالتالي قاعدة الدعم للحكومة في أوكرانيا لا يعدو جزئها الغربي فقط المناهض لروسيا، ثم إن تطورات النزاع على مناطق النفوذ بين روسيا و أمريكا هو الذي حرك النزاع داخلي في أوكرانيا، بحيث أن كل طرف من الأطراف في الداخل يعمد إلى كسب تأييد دولي[1] فبالنسبة للاتجاه القومي الموالي للغرب نجد انه لجأ إلى أمريكا و الاتحاد الأوروبي من خلال توقيع الشق السياسي من معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما ساهمت وسائل الإعلام الغربية عموما و الأمريكية خصوصا على استمالة الرأي العام العالمي إليها سواء خلال الثورة البرتغالية أو أزمات الغاز، وصولا عند النزاع الحالي حيث يبدو ذلك جليا من خلال التصويت على مشروع قانون رفض نتائج استفتاء سكان القرم بالانضمام إلى روسيا على مستوى هيئة الأمم المتحدة حيث حصلت أوكرانيا على قانون غير ملزم بعدم الاعتراف باستفتاء سكان شبه جزيرة القرم بالانضمام إلى روسيا، بالاضافة الى المساعدات المالية، و العقوبات الاقتصادية و الدعم المعنوي للوقوف إلى جانب الأوكرانيين و من بين المبادرات زيارة **جو بايدن** نائب الرئيس الأمريكي إلى أوكرانيا لإظهار الدعم[2].

8. تحصين قرار النزاع ضد المؤثرات الداخلية:

احترمت روسيا هذا المبدأ في إدارتها للنزاع الأوكراني من خلال حساباتها الاستراتيجية القائمة العقلانية فرغم العقوبات الاقتصادية للدول الغربية التي أدت إلى تراجع الاقتصاد و العملة الروسية فروسيا[3] لا تزال صامدة و يرجع ذلك إلى إدراك صناع القرار في روسيا بأن الدول الغربية لن تتمادى

(1) أسامة أبو رشيد، **الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة**، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، مارس 2014، ص1.

(2) معهد الدراسات العربية،" اوكرانيا هل تحشد روسيا لحرب عالمية ثالثة؟"،موقع: **http://studies.alarabiya.net/reports**، 2014/06/08.

(3) محمد العسومي، **ليس مترددا كأوباما: بوتين.. قيصر بلا امبراطورية**،مجلة أفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 19، ماي 2015،ص ص 37،38.

كثيرا في فرض العقوبات على روسيا بفعل ترابط الاقتصاد الروسي مع الدول الغربية ذاتها في إطار الاعتماد المتبادل منذ انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، كما أن العقوبات الاقتصادية سلاح ذو حدين فهي تضر بكل الأطراف سواء روسيا أو الدول الغربية. و هناك من يرى ن تراجع سعر النفط سيؤدي إلى تأثر روسيا ودفعها للتراجع في أوكرانيا فإننا نجد بان روسيا حسبت حسابها أيضا في هذا من خلال إمضاء اكبر عقد لتوريد الغاز إلى الصين فضلا عن علاقات اقتصادية وثيقة مع دول البريكس كقوة موازية لمجموعة السبعة الكبار.

لم يحترم الطرف الأوكراني المدعم أمريكيا هذا المبدأ في إدارة النزاع مع روسيا حيث انه لم يحسب حساب معاداته لروسيا بطريقة عقلانية مما كلفه خسارة شبه جزيرة القرم ،و ظهور حركات تمرد انفصالية فضلا انه لم يحسب تكاليف الدخول في حرب من خلال تقدير موقف المتمردين المدعومين روسيا بالضعف، حيث أن هذه الميليشيات استطاعت هزم الجيش النظامي الأوكراني كما أن إمكانات أوكرانيا الاقتصادية كانت تتطلب حلا سياسيا للحركات الانفصالية و ليس عسكريا لان النهج العسكري أدى إلى العجز الاقتصادي التام.[1]

تعزيز نظام الاتصالات:

احترمت روسيا هذا المبدأ حيث حافظت على الحد الأدنى للاتصال سواء مع أمريكا أو مع كييف من خلال تواجد روسيا في قمة حلف الناتو برومانيا سنة 2008، و عبرت عن رفضها لانضمام أوكرانيا إلى الحلف، بينما خلال النزاع الأوكراني لم تكن روسيا على اتصال مع حكومة كييف إلا بعد تصاعد العنف إلى مواجهة عسكرية عبر تواجدها في مجموعة الاتصال الثلاثية حيث عملت منظمة التعاون و الأمن الأوروبية على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة من خلال لقاءات متعددة في المفاوضات بين الانفصاليين المدعومين روسيا، و الحكومة الأوكرانية المدعومة أمريكيا و أوروبيا بداية بجنيف في افريل 2014، و ميلانو في اكتوبر 2014، و من ثم مينيسك في أوت 2014 و فيفري 2015[2].

لم تحترم حكومة كيف وحليفتها أمريكا هذا المبدأ حيث نجد ان حكومة كييف لجأت إلى التصعيد ضد المحتجين عن قرار إلغاء اللغة الروسية في أوكرانيا و التقارب الأوكراني الأوروبي، حيث اتجهت مباشرة

(1) Pascal De Gendt,**op.cit**, p6
(2) Brussels, EUROPEANCOMMISSION**,** UNION FOR FOREIGN AFFAIRS ANDSECURITY POLICY,**op.it**,p2.

إلى القمع و التصعيد، و بالتالي تحول هذه المظاهرات إلى مطالب انفصالية من خلال العنف المضاد، و لم تجلس كييف أبدا إلى طاولة المفاوضات مع الانفصاليين الروس إلا بعد أن تم فرض ذلك عليها وفق منطق القوة اثر تحكم هؤلاء في نصف شبكات المواصلات التجارية خصوصا موانئ بحر أزوف و شبكة السكك الحديدة.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات سياسات الأطراف في أوكرانيا

سنحاول معرفة انعكاسات سياسات، واستراتيجيات روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على تصور الأطراف الداخلية، و التأثير على سلوكهم اتجاه بعضهم البعض، و تحديد استراتيجياتهم وفق ما يتلاءم مع الإمكانيات المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرجوة من العملية النزاعية :

المطلب الأول: موقف الحكومة من القضية الانفصالية في شرق أوكرانيا

❖ تصور الحكومة الأوكرانية للقضية الانفصالية في شرق أوكرانيا:

تنظر الحكومة الأوكرانية إلى النزاع في شرق أوكرانيا على انه تمرد يستهدف الاستقلال تقوده مجموعة من الخونة ضد المصالح الوطنية الأوكرانية خدمة لمصالح دولة أجنبية، فاحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم و تصويت سكان هذه الجزيرة على الانضمام روسيا، كان عاملا محرجا للحكومة الأوكرانية التي فقدت منطقة نفوذ مهمة من الناحية الجيوبوليتيكية و ربما، قد تكون هي السبب الرئيس لدعم الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الأوكرانية، و بعد إلغاء قانون اللغات داخل أوكرانيا، و ترسيم اللغة الأوكرانية كلغة وحيدة و رسمية في أوكرانيا و من ثم التوقيع على الشق السياسي لمعاهدة الشراكة الأوكرانية . الأوروبية[2] ثارت الجماهير في دونباس احتجاجا على قرارات الحكومة، و قد عبرت عن ذلك بالخروج إلى الشوارع كما يفعل القوميون كلما أرادوا الضغط على الحكومة الأوكرانية، و لان سيناريو القرم كان لا يزال في ذاكرة الحكام الأوكرانيين فقد عملوا مباشرة على التصعيد و استخدام القوة ضد المحتجين مما حول مسار المظاهرات من التنديد بإلغاء اللغة الروسية إلى المطالبة بالاستقلال طمعا في تدخل روسيا التي بدأت

(1) I GOR D ELANOË, L'Ukraine entre guerre et paix, LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2015,p 21.
(2) Ben Smith, Daniel Harari, **Ukraine, Crimea and Russia**, RESEARCH PAPER,House Of Commons, 17 March 2014,p1.

تحشد قواتها في الحدود الأوكرانية و عليه أرسلت الحكومة مجموعة من القوات العسكرية لاستعادة المناطق الانفصالية. [1]

❖ هدف الحكومة الأوكرانية من النزاع في أوكرانيا:

. تهدف الحكومة الأوكرانية من وراء أهدافها في المنطقة الشرقية الى استعادة السيطرة على الأقاليم المتمردة بما يحقق الوحدة الترابية.

. منع روسيا من التمدد إلى هذه المنطقة كما فعلت في شبه جزيرة القرم، باللجوء إلى العنف و القوة العسكرية في شرق أوكرانيا.

. الحزم في التعامل مع الانفصاليين الروس بما يردع الجماعات الأخرى. و الانتقام من روسيا عبر استعمال القوة ضد الانفصاليين الروس.

❖ استراتيجية الحكومة الأوكرانية في جنوب شرق أوكرانيا:

اعتمدت الحكومة الأوكرانية على النهج العسكري في سبيل إيقاف تمرد الانفصاليين حيث كانت هناك العديد من المعارك بين الجيش الأوكراني و ميليشيات القوات المتمردة، و قد حسمت القوات الأوكرانية العديد من المعارك و استعادت العديد من المناطق من يد المتمردين. لكن هذا ليس لوقت طويل حيث تلقت هذه الميليشيات دعما من الجيش الروسي سواء بحيث إمداد الانفصاليين بالسلاح أو حتى عبر مشاركة قوات روسية في المعارك ،حيث تشير العديد من التقارير إلى وجود نحو 9 آلاف جندي روسي يعملون بطريقة متخفية في المناطق الانفصالية[2] ، وبالتالي انتقال النجاحات من الحكومة إلى المتمردين. و في ضل سيطرت الانفصاليين على أهم الطرق البحرية و السكك الحديدة فقد تم إعلان هدنة من قبل الرئيس الأوكراني **بيترو بوريشينكو** استنادا إلى معلومات استخباراتية من قبل الغرب.[3]

الإمكانيات التي بنيت عليها استراتيجية الحكومة الأوكرانية:

(1) Igor Sutyagin, **Op.cit**_,p4.
(2),**Ibid**,p4.
(3) Old Dominion University, "Model United Nations Society : Ending Conflict in Eastern Ukraine ", Websit : **https://www.odu.edu/content/dam/odu/offices/mun/2014/un-day-ending-conflict-in-eastern-ukraine.pdf**,09/06/2015,p4.

انتهجت اوكرانيا نهجا عسكريا بغرض انهاء تمرد المناطق الانفصالية معتمدة على المقدرات القتالية لجيشجها المنظم كالاتي:

تمتلك حوالي 130 الف جندي اوكراني بالاضافة الى مليون جندي احتياطي، كما تمتلك ايضا لواء ميكانيكية و لواء مدفعية مجهزة بـ 40 دبابة و75 مدرعة عسكرية هذا فضلا عن فرقاطة و غواصة تكتيكية و 10 مركبات دورية للقوات الساحلية.

اتجه **بوريشينكو** الى تطوير الجيش الأوكراني للمواجهة العسكرية مع جمهوريتي دونيتسك و لوغانسك الشعبيتين، حيث رفع عدد الجيش في عام 2014 من 130 ألفا إلى 232 ألفا، و من المخطط رفع التعداد عام 2015 إلى 250 ألف جندي. كما رفع ميزانية الجيش .[1]

ولان القدرة العسكرية تتطلب سيولة مالية فان حكومة كييف عملت على زيادة الإنفاق مما أدى إلى انهيار الاقتصادي في أوكرانيا، و بالتالي الحاجة إلى الدعم الأمريكي و الأوروبي، أو مزيد من قروض صندوق النقد الدولي. [2] و الجدول التالي يوضح القدرات العسكرية الاوكرانية.

الجدول رقم 04: القدرات العسكرية الاوكرانية

	Ukraine
Active personnel	**129,950**
Army	64,750
Navy	13,950
Air	45,250
Airborne	6,000
Reserve	1,000,000
Principal surface ships (aircraft carriers, frigates, destroyers)	1
Submarines	1
Main Battle Tanks	1,110
Armoured Infantry fighting vehicles	1,484
Aircraft (combat capable)	221

Source : Ben Smith, Daniel Harari, **Ukraine, Crimea and Russia**, RESEARCH PAPER,House Of Commons, 17 March 2014,p19.

[1] أمال. ص ،"استمرار الأزمة و انهيار اقتصاد أوكرانيا"موقع: **http://elraaed.com/ara/international**، 2015/06/09.

(2) **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: موقف المعارضة من سياسات الحكومة الأوكرانية

❖ تصور الانفصاليين للنزاع مع الحكومة الأوكرانية:

ينظر الانفصاليون إلى تمردهم على الحكومة الأوكرانية باعتباره نزاعا من اجل البقاء، وقد ترسخت هذه الرؤيا عبر العديد من الفترات التاريخية، أولها زمن الثورة البرتقالية أين سلط الغرب كامل الضوء الإعلامي على مطالب القوميين في غرب أوكرانيا بحكم مصالح الغرب هناك، بينما تم تجاهل مطالبهم واحتجاجاتهم[1]، فكان عليهم البحث عن حليف بما يضمن بقائهم فكانت روسيا الاتحادية على القرب منهم لدعمهم و مساندتهم بحكم الامتداد الطبيعي للثقافة الروسية، و مع وصول الموالين للغرب إلى السلطة تزايد خوف الأقلية الروسية في الشرق على هويتهم المبنية على اللغة و الدين، ليتأكد خوفهم مباشرة بعد تولي الحكومة الانتقالية بزعامة اليمين المتطرف الأوكراني(زفوبودا) للحكم، نتيجة الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل **يانكوفيتش** الموالي لروسيا[2]، لتكون أول قراراته إلغاء اللغة الروسية و اعتماد اللغة الأوكرانية فقط كلغة رسمية فضلا عن اتباع سياسة موالية للغرب ، فكان هذا أول تهديد لبقائهم فخرج المحتجون في شرق أوكرانيا(دونباس) للتنديد بهذا القرار، و ما إن رفضت الحشود سياسة القمع اتجاههم و تأكيدها على تحقيق مطالبها[3] اتجهت السلطات في أوكرانيا إلى تصعيد القمع، و بالتالي اتجهت الأقلية الروسية إلى خيار المقاومة و الرد المسلح مع مطالب انفصالية، و بالتالي الدخول في مواجهة مع الجيش الأوكراني، ويبقا سؤال الأقلية لماذا امتنع الجيش عن مواجهة جماهير الثورة البرتقالية من خلال رفض الجنرال **زامانا** بينما قبل التدخل في شرق أوكرانيا لتدليل على أنها قضية بقاء و ليست مجرد قضية انفصالية فقط.[4]

❖ أهداف الحركة الانفصالية:

. تهدف الأقلية الروسية من خلال مطالبها إلى البقاء بما يحفظ وجودهم المعنوي حسب ما يعبر عنه **سيسيليا كوك هوفمان** احد المنظرين في نظرية الاحتياجات الإنسانية، فعندما تحس الجماعات ان لغتهم

(1) عاطف السعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص4.
(2) بيتر ميخايلنكو ، "مالذي يحدث في اوكرانيا"، موقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398549**، يوم 2015/06/09.
(3) E MMANUEL D REYFUS ,**op.cit**,p19.
(4) Ben Smith, Daniel Harari, **Op.cit**,p19.

و ثقافاتهم قريبة من الزوال بفعل استهدافهم من الجماعات الأخرى، فان ذلك يولد سلوكا عنيفا لدى الطرف المهددة قيمه بما يجعله يرد بعنف.

. تغيير سياسات النظام الحاكم الموالية للغرب على حساب الإرث التاريخي المشترك مع روسيا.

. الانفصال عن أوكرانيا بما يمنحهم الحرية بالانضمام إلى روسيا كما حدث في القرم.

❖ استراتيجية الحركة الانفصالية:

. اعتمدت الحركة الانفصالية على كسب الدعم و الحشد و التأييد من المواطنين في شرق أوكرانيا، و يظهر ذلك من خلال المظاهرات الرافضة لإلغاء اللغة الروسية، و سياسة حكومة كييف باتجاه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

. القتال العسكري و الدعم الروسي و تظهر جليا من خلال سير المعارك حيث أن الجيش الأوكراني بدأ في استرجاع المناطق من الحركات الانفصالية، لتتحول موازين القوى و سير المعارك إلى صالح القوات الانفصالية بعد الدعم الروسي، و قد تمكن الانفصاليون من إطباق سيطرتهم على مختلف شبكات النقل الاستراتيجية ما دفع حكومة **بوروشينكو** الى اعلان وقف إطلاق النار.[1]

المطلب الثالث: دور الحكومة و المعارضة الأوكرانية في تصعيد النزاع

سنحاول أن نبرز دور الأطراف في تصعيد العنف في النزاع الأوكراني من خلال نموذج **فريديريك غلاسل**:

1. مرحلة التصلب:

الحكومة الأوكرانية: نجد انه كلما وصل القوميون الأوكرانيون إلى السلطة يبدؤون بالتهجم على روسيا، و يتخذون نهجا معاديا لها، من خلال التقرب من الناتو و يظهر هذا التصلب في المواقف من خلال إلغاء اللغة الروسية كلغة ثانية بعد اللغة الأوكرانية بما يؤكد على ثبات الموقف من روسيا، و الخلط بين الداخل والخارج لاعتبارات أثنية و ثقافية.[2]

[1] JENS MALLING,**De la Transnistrie au Donbass,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2015,p 22.
[2] E MMANUEL D REYFUS ,**op.cit**,p19.

الأقلية الروسية: تتخذ منهجا معاديا للحكومة كلما بدأت هذه الأخيرة في التوجه نحو الشراكة الأوروبية فضلا عن رغبتها في فرض لغتها كأحد اللغات المعترف بها قانونيا.[1]

ويشير **تالكوت بارسونز** في النظرية الوظيفية ان التفاعل الاجتماعي يحدد طبيعة العلاقة بين اجزاء المجتمع و ان اي اختلال في الوظائف الاجتماعية سيؤدي الى تهديد استقرار النظام الاجتماعي، حيث ان الموجهات الدافعية للطرفين متناقضة و ان كل من الطرفين ينظر الى الاخر باعتباره تهديد، حيث يحاول القوميون الاوكرانيون فرض موقفهم بإلغاء الهوية الروسية بينما الاوكرانيون الروس يريدون الحفاظ على هويتهم الثقافية، و بالتالي ادى هذا التناقض الى تقويض البنية الاجتماعية التي قام فيها النزاع.

2. مرحلة الجدل والنقاش العميق:

الحكومة الأوكرانية: نددت الحكومة الأوكرانية بالقضية الانفصالية في شرق البلاد وان هناك أطراف خارجية تدعمها مشيرة إلى روسيا، و اتجهت كييف إلى تدعيم مواقفها من خلال وكالات الأنباء العالمية خصوصا الغربية بما يصور النزاع الداخلي على انه تمرد بقيادة أطراف خارجية.[2]

الأقلية الروسية: الخروج إلى مظاهرات حاشدة رغم التعرض للقمع من قبل قوات الشرطة إلا أنها بقيت صامدة، وتطالب باستفتاء للانضمام إلى روسيا كذلك الذي أقيم في القرم. [3]

3. مرحلة الأفعال بدل الأقوال:

الحكومة الأوكرانية: استخدام القوة في قمع المتظاهرين، حيث تعدت المضايقات إلى العنف الجسدي من خلال سقوط قتلى، و حدوث انفجارات في مناطق مختلفة من الجنوب الشرقي الأوكراني، و اتجهت إلى الحشد حيث زادت من قوات الحرس **نيغو** إلى 60 ألف ناشط، و هي قوات جيش تحت سلطة وزارة الداخلية.[4]

(1) E MMANUEL D REYFUS ,**op.cit**,p19.

(2) انطوان عبد المسيح، **بوتين القوي في روسيا الضعيفة**، مجلة أفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 25، جانفي /فيفري/مارس 2015، ص 109.

(3) Frank R. Pfetsch, **CONFLICT BAROMETER 2014,** Heidelberg :HIIK,2015,p42.

(4) **Ibid,** ,p42.

الأقلية الروسية: القيام بأعمال عنف مضادة ضد القوات الأوكرانية التي حاصرت الدونباس عبر الآليات المدرعة والدبابات و الإعلان عن تشكيل جمهوريات مستقلة عن أوكرانيا، ثم تشكيل ما يعرف بجمهورية روسيا الجديدة.[1]

4. التحالفات:

الحكومة الأوكرانية: تحالفت القيادة السياسية في أوكرانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تستطع توريطها في النزاع، و إنما اعتمدت على دعمها دبلوماسيا من خلال حملات المقاطعة الاقتصادية والسياسية وكذلك ماليا عبر المساعدات و القروض.

الأقلية الروسية: تحالفت الحركة الانفصالية مع روسيا، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تقديم دعم مالي و لوجيستي كما تورطت القوات الروسية في النزاع داخل أوكرانيا بإرسالها 9 آلاف جندي يعملون بطريقة متخفية. [2]

5. الإهانة و إلحاق الأذى:

الحكومة الأوكرانية: دائما ما تشير الحكومة الأوكرانية بأصابع الاتهام إلى روسيا، حيث يتحدث الأوكرانيون و حلفائهم عن القيادة الروسية بأنها تشبه القيادة النازية بالأخص شخص الرئيس **بوتين** و إنها قد ضمت القرم على أسلوب ضم النازيين لبولندا وتشيكوسلوفاكيا و ما تخطط له أعظم من خلال دعم الحركات الانفصالية في شرق البلاد.[3] كما تم رفض كل محاولات ومساعي الدولة الروسية للنزاع للتصور القائم على ان روسيا طرف مباشر في النزاع.[4]بينما تشير الى الناطقين بالروسية بالخونة.

الأقلية الروسية: تشير إلى الحكومة الأوكرانية بأنها خطر يهدد وجودها الفسيولوجي، خصوصا في ضل استخدام القوة العسكرية ضدهم دون أن تستخدم القوات قبلا لما كانت المظاهرات تحشد في الساحات لصالح التوجه الغربي، بينما أنهم عبروا عن مشاعر السوء فقط عن توجهات الحكومة فتم قمعهم. [5]

6. ظهور التهديدات و التهديدات المضادة:

(1) Frank R. Pfetsch, **op.cit**, p 42
(2) Old Dominion University, **op.cit**,p4.
(3) احمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص16.
(4) Pascal De Gendt,**op.cit**, p7
(5) Ben Smith, Daniel Harari, **Op.cit**,p19.

الحكومة الأوكرانية: وجهت السلطات الأوكرانية إنذارا إلى سكان دونباس الناطقين بالروسية من خلال تهديد وزير الداخلية **ارسين افاكوف** ثم انتقل الرئيس الأوكراني **ارسيني ياتسينيوك** إلى هناك من اجل منحهم مزيد من الحكم الذاتي، و سرعان ما قامت السلطات الأوكرانية ببعض العمليات التي تستهدف تخويف المتظاهرين و تشتيتهم مما أدى إلى سقوط قتلى .[1]

الأقلية الروسية: عمدت الأقلية الروسية على التموقع و انتظار فعل القوات الأوكرانية للقيام برد فعل اتجاه أفعالها، أما فيما يخص رد الفعل اتجاه الوزير فكان باحتلال المباني الحكومية في دونباس و الاستمرار في المظاهرات و القيام بأعمال انتقامية من القوات الأوكرانية.

7. الضربات التخريبية المحدودة:

الحكومة الأوكرانية: بدا استعمال الضربات التخريبية المحدودة من خلال تموقع الجيش الأوكراني في مراكز القتال بهدف استعادة النظام في المناطق المتمردة، و استدعاء القوات الاحتياطية من خلال استعمال الأسلحة الخفيفة مدرعات و رشاشات .[2]

الأقلية الروسية: السيطرة على مناطق النفوذ و الدخول في اشتباكات مع القوات الأوكرانية التي تحاول استعادة الأراضي المنفصلة. [3]

8. تشتيت الخصم :

الحكومة الأوكرانية: من اجل تشتيت الخصم و القضاء على الحركات الانفصالية فقد تم اللجوء إلى المدفعية الثقيلة ضد الانفصاليين في دونباس فضلا عن تعزيز قدرات الجيش القتالية من حيث رفع عدد القوات العاملة و زيادة تمويلها. [4]

الأقلية الروسية: لجأت الأقلية الروسية إلى تسليح نفسها عبر الحليف الروسي و اتجهت للرد بقوة على الجيش الأوكراني حيث أحكمت سيطرتها على دونباس واهم المناطق الاستراتيجية بها من طرق نقل و مواصلات و تدعيم التواجد العسكري للجيش روسيا الجديدة الموحد في جبهات القتال مع العدو. [5]

(1) Frank R. Pfetsch, **op.cit,** Heidelberg :HIIK,2015,p42.
(2) **Loc. cit**
(3) Igor Sutyagin, **Op.cit**_,p4.
(4) أمال. ص، **مرجع سبق ذكره**.
(5) JENS MALLING,**op.cit**,p 22.

9. معا نحو الهاوية:

الحكومة الأوكرانية: اعتمدت على رفع عدد القوات، و استخدام كل القوة الممكنة لأجل إخضاع المتمردين و لو على حساب استقرارها المالي و الاقتصادي، حيث نجد أن الحكومة بصدد الانهيار اقتصاديا و لا تزال تستعمل كل الموارد في الحرب على دونباس.

الأقلية الروسية: كانت إدارتها عقلانية و تضع نفسها في موقع المدافع خاصة و أنها سيطرت على مختلف طرق المواصلات الاستراتيجية، ولم تكن تتقدم إلى الأمام لما في ذلك من خطر على قدراتها القتالية المحدودة مقارنة بالجيش الأوكراني.[1]

إذا ما تمعنا في النزاع الأوكراني نجد انه نزاع معقد لتعدد أطرافه، و التحول في درجة التركيز على أطراف دون أخرى في كل مرحلة نزاعية، فقد بدأ النزاع منذ نهاية الحرب الباردة بين روسيا و أوكرانيا حول الترسانة النووية و قطع الأسطول البحري السوفيتي، و هذه النزاعات حسمت كلها لصالح روسيا من خلال رغبة الغرب في حصر الحقيبة الروسية في يد روسيا، كما أن النزاع حول القطع البحرية حسمه كومنولث الدول المستقلة لصالح روسيا أيضا، أما عن التواجد العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم فقد حسمته القوة الديموغرافية ذات الانتماء الروسي من خلال الطرق الديمقراطية فأوكرانيا دولة صدع بين ثقافتين: ثقافة روسية شرقا، و ثقافة أوكرانية غربا ذات العادات و الأعراف الغربية.

و هذه الانتماءات وظفت في خدمة الأهداف الجيوستراتيجية لطرفين هما الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، في إطار التنازع حول مناطق النفوذ الاستراتيجية، و بالتالي نزاع أمريكي روسي حول المجال الأوكراني، فأمريكا تحاول استقطاب أوكرانيا إلى الأطر الغربية من خلال ضمها إلى حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي، و روسيا تحاول إبقائها تحت مجال نفوذها، و على هذا فقد ضمت روسيا القرم كضربة استباقية تحفظ مصالحها في أوكرانيا مستغلة في ذلك فقهية قانون كوسوفو من خلال ضمها عسكريا ومن ثم التأكيد على ذلك من خلال الشرعية القانونية عبر استفتاء لسكان القرم.

إن هذا الاستفتاء كان عاملا محفزا على انفجار النزاع الداخلي الأوكراني من خلال مجموعة أحداث متسلسلة و مترابطة أهمها استهداف الأقلية الروسية من قبل الحكومة الأوكرانية من خلال إلغاء قانون اللغات، الذي كانت فيه اللغة الروسية لغة ثانية للبلاد فخرج المتظاهرون ذوي الانتماء الروسي للتعبير

(1) JENS MALLING,**op.cit**,p 22

عن رفضهم لهذا القانون، ما جعل الحكومة الأوكرانية تقوم بأعمال قمعية تطورت إلى عنف ضدهم و بالتالي دخول أوكرانيا في نزاع داخلي. و نظرا للإمكانيات الضعيفة للأطراف على المستوى الداخلي فقد لجأ الطرفان إلى أطراف خارجية بغرض حسم النزاع و هي روسيا و من معها من حلفاء على المستوى الدولي بالنسبة للأقلية الروسية و أمريكا و حلفائها بالنسبة للحكومة الأوكرانية التي تدين بالولاء للغرب.

تمتلك روسيا حق إحلال الأمن في مجال نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق، منذ واقعة كوسوفو و ذلك وفق اتفاق التعاون مع حلف الناتو، و الذي يحدد العلاقة بين روسيا و الناتو حيث تم إسناد مهمة تحقيق الأمن و الاستقرار في عديد من دول الاتحاد السوفيتي السابق خصوصا ذوي الديانة الاورثودوكسية، و هذا ما تتصرف روسيا على أساسه، كما أنها كانت لينة في التعامل مع الطرف الأمريكي، و تأكيدها على رفض توسع حلف الناتو إلى ابعد مما هو عليه الحال، من خلال موقفها في جورجيا، و كذلك قنوات الاتصال مع أمريكا بالأخص مؤتمر الأمن الدولي سنة 2008 ، حيث أكدت منذ ذلك الحين رفض ضم أوكرانيا إلى الناتو، و مع الإصرار الأمريكي على ضم أوكرانيا تغيرت ليونة الروس مع الطرف الأمريكي إلى تصلب واضح، من خلال إتباع النهج العسكري لضمان تحقيق المصالح الروسية و الأمن القومي الروسي، خصوصا و ان أمريكا تريد نشر دروع صاروخية موجهة إلى روسيا و تدعي أنها لا تستهدف روسيا بل الدول المارقة إيران و كوريا الشمالية، ما دفع بروسيا أن تعرض على امريكا استعمالا مشتركا للرادار الروسي في أذربيجان بما يلغي حاجة أمريكا لبناء الدروع الصاروخية في بولندا و تشيكيا، لكن رفض أمريكا يؤكد استهداف روسيا و عليه في حال انضمام دول حدودية أخرى بعد دول البلطيق، فانه من الممكن نشر دروع صاروخية في دول حدودية مع روسيا مما يهدد الأمن الروسي، و بالتالي كان التصرف الروسي في أوكرانيا من خلال تدخل عسكري ، و يرى الروس أن من حقهم حماية أمنهم و مصالحهم، مستندين في ذلك إلى الأزمة الكوبية حيث رفضت أمريكا وجود منصات إطلاق سوفيتية في دولة قريبة جغرافيا من أمريكا، بل أن كوبا تعاني لليوم من حصار اقتصادي بسبب السماح بنصب تلك المنصات على أراضيها رغم انه تم سحبها في وقت لاحق.

أما الطرف الأمريكي فهو يدرك جيدا حدود القوة الروسية بالأخص التفوق العسكري في مجال الصواريخ الاستراتيجية، و الذي من شانه تهديد الأمن القوم الأمريكي فقد جاءت روسيا وحدها في الرتبة "أ" من حيث التهديد للوجود الأمريكي و هيمنته على العالم، فكان لا بد من استدراك هذا الضعف في مواجهة روسيا عبر نشر صواريخ اعتراضية في مناطق قريبة جغرافيا منها، و ذلك من اجل إبعاد ميدان

المعركة عن أمريكا و نقلها إلى مجالات جغرافية أخرى بالأخص أوروبا، فضلا عن ضرورة خلق توتر بين روسيا و الغرب مما يبعد روسيا عن التقارب الأطلسي فدخول روسيا على الحلف يعني نهاية حرية التصرف الأمريكي في توجهاته، فضلا عن خلق عدو استراتيجي تمهيدا لمرحلة ما بعد الإرهاب.

بالنسبة للأطراف الداخلية فهي لا تخدم مصالح أوكرانيا كوحدة قومية، و إنما تخدم مصالح الدول الأخرى، فمن غير المعقول أن ترفض حكومة مساعدات مالية في شكل هبة و اتفاق تبادل تجاري حر يمكن لمنتجات الدولة أن تنافس فيه بقوة ، و التوجه نحو قبول مساعدات مالية في شكل ديون، مع اتفاق للتبادل الحر لا يكون فيه قدرة لمنتجات الدولة على المنافسة بالأخص الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر متفوقا بشكل كبير عن أوكرانيا في مجال السلع و الخدمات و غيرها ، وعليه وجب أن تكون أوكرانيا دولة حيادية و لا تخدم إلا المصالح الأوكرانية بدل خدمة أهداف الأطراف الدولية.

خاتمة:

مرت نشأة أوكرانيا كدولة بعديد المراحل التاريخية، فقد كانت مهد أول دولة روسية في عهد **فلاديمير العظيم** (1015.980) الذي لم يستطع الحفاظ على أوكرانيا تحت سلطته، لتقع في يد اللتوانيين و من بعدهم البولنديين، و بعد استعادة الإمبراطورية الروسية لمجدها تحت قيادة **ايفان الرهيب** عام1547، فقد توجهت للتوسع على حساب بولندا، ما جعل أوكرانيا تنقسم إلى نصفين يفصل بينهما نهر **الدنبير**، الشرق لروسيا و الغرب لبولندا. و هكذا كان التاريخ الأوكراني على الدوام، فإما تحت حكم الروس أو غيرهم من الإمبراطوريات الأوروبية، فلم تحظى أوكرانيا بالاستقلال السياسي كوحدة كما تبدو عليه الآن إلا في فترة قصيرة بعد الثورة البلشفية ، لكنها سرعان ما عادت إلى روسيا تحت الحكم السوفيتي.

انتهت الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفييتي على نفسه إلى جمهوريات مستقلة، لتظهر أوكرانيا كوحدة سياسية مستقلة بعيدا عن سيطرت أي دولة أخرى. و لأن للتاريخ دورا في تحديد الهوية فقد كانت أوكرانيا بعد الاستقلال ذات هوية مزدوجة، و كأن التاريخ عاد إلى زمن **ايفان الرهيب**، فشرق أوكرانيا تقطنه أغلبية روسية الانتماء، و روسية اللسان و ذات ولاء ديني شرقي اورثودوكسي لأبرشية موسكو، بينما الجزء الغربي منها ذو توجه قومي بلسان أوكراني و ولاء لأبرشية كييف، يميل إلى الاتجاه الغربي حيث كانت بولندا سابقا و الاتحاد الأوروبي و أمريكا حاليا.

و لأن انهيار أي دولة عظمى يترك فراغا في مجال نفوذها السابق، فإن القوى التقليدية أو الناشئة تتجه إلى احتلال هذه الفراغات، بما يضمن لها القوة و التحكم، لذلك عمدت أمريكا ذات القوة العظمى على ملئ الفراغ السوفيتي في ضل ضعف الدول الإقليمية بما في ذلك روسيا الاتحادية، رغم أنها الأقوى بين الجمهوريات السوفيتية. لكن بمرور الزمن بدأت روسيا تستعيد قوتها تدريجيا، لكنها وجدت أمريكا على أعتابها و لم تبقى إلا أوكرانيا لتغلق عليها أمريكا المنافذ إلى أوروبا، و هكذا بدأ النزاع الأمريكي الروسي على النفوذ في أوكرانيا، و هذا النزاع تم أخذه من قبلنا لوضعه قيد الدراسة و التمحيص، لينتهي البحث إلى النتائج الآتية:

نستنتج أن النزاع في أوكرانيا أعمق بكثير من مجرد نزاع بين القوى العالمية الكبرى حول مناطق النفوذ الاستراتيجية، وإنما يعود إلى مراحل تاريخية سابقة تتعلق بنشأة الدولة و تشكلها، حيث كانت دائما منقسمة على نفسها إلى قسمين: الأولى غربية و الثانية شرقية، إذ نميز بينها على أساس الهوية من خلال اللسان اللغوي و الولاء الديني ، بينما يقسم بينهما جغرافيا نهر **الدنبير** وضل النزاع كامنا لفترة من الزمن إلى أن اشتد التنافس الاستراتيجي الروسي . الأمريكي الذي كان سببا في تحويل النزاع الأوكراني من الحالة الكامنة إلى الحالة الديناميكية و ذلك من خلال:

. تصورات روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا، فالأولى تعتبرها كامتداد جغرافي و إثني بالأخص الشرق الأوكراني ، بينما الولايات الأمريكية تلعب على الجزء الغربي المنتمي تاريخيا للغرب و هو الجزء الأوكراني الغربي، حيث تحاول أمريكا ضمه إلى معسكرها من خلال الإغراء الاقتصادي عبر الاتحاد الأوروبي ما جعل السياسة الداخلية الأوكرانية غير مستقرة بين النهج الشرقي و النهج الغربي.

. لجأت كل من روسيا و أمريكا إلى استغلال العامل الإثني في أوكرانيا و توظيفه لخدمة مصالحهما الاستراتيجية، حيث أرادت أمريكا توسيع حلف الناتو إلى أوكرانيا بما يضمن محاصرة روسيا في حدودها و حرمانها من مميزات الموقع الإقليمي، في حين أننا نجد روسيا تحاول دفع التمدد الأمريكي خصوصا في ضل التصور القائم على أن أوكرانيا امتداد طبيعي لروسيا، ما جعل روسيا تلجا إلى التصعيد، و هذا التصعيد قابله تصعيد من الطرف الأمريكي، ما انعكس على النزاع الداخلي الأوكراني.

يبدو تمسك الطرف الروسي بأقصى الأهداف من خلاله الاستعداد للدخول في نزاع مسلح من اجل تحقيقها، حيث كان قد استعمل القوة العسكرية في ضم القرم، بينما يبدو الإصرار الأمريكي من خلال السياسات المتتالية التي تصر على ضم أوكرانيا لحلف الناتو رغم تأكيد روسيا على رفض ذلك من خلال قنوات الاتصال المتاحة بينهما من اتفاقيات تعاون في المجال السياسي و الأمني و الاقتصادي.

النزاع في أوكرانيا كان كامنا و غير مرئي، حيث يدار بين الوسائط الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني، و المؤسسات السياسية، و هذه الأخيرة في الحقيقة مقسمة حسب التوزيع الجغرافي للسكان و هويتهم و انتماءاتهم الإثنية، بما جعل من أوكرانيا دولة صدع تعاني من أزمة هوية، لولاء الحكام إلى حكومات أجنبية (روسيا و أمريكا)، و بالتالي خدمة مصالح الأطراف الدولية المتنافسة على حساب المصلحة القومية، و هذا يبدو واضحا و جليا من خلال عدم الاستقرار السياسي، وترنح التوجهات السياسية بين الشرق والغرب، و هذا ما أدى بدوره إلى إحساس الجماعات بالظلم، الذي تم تفسيره على أساس الانتماء و الهوية، و بالتالي تصادم على مستوى التركيبة الاجتماعية الداخلية بما يجعل النزاع عنيفا في ضل تدخل الأطراف الدولية، التي تلعب على تحويل مساره بما يخدم المصلحة الذاتية (روسيا و أمريكا).

من اجل تحويل النزاع الأوكراني إلى نزاع ايجابي، يجب أن تلتزم الحكومات الأوكرانية بـ:

. سياسة الحياد بدل التحيز إلى الأطراف الدولية التي تخدم مصالحها، فالوفاق و الوحدة الوطنية لا تأتي إلا بمراعاة المصالح القومية.

. كما يجب النظر إلى التمايز اللغوي و التعدد الاثني كعوامل إبداع و استقرار بدل النظر إليها كعوامل تفرقة و نزاع، فصحيح أن المشكلة الهوياتية الأوكرانية تعود إلى تاريخ نشأة الدولة و تطورها، لكن هذا لا

يمنعنا من الاعتراف، بأن الأطراف الداخلية كانت تتعايش مع بعضها البعض بما يعطينا مؤشرات ايجابية حول قدرة الأطراف، على تجاوز النزاع و الوصول إلى حل وسط بما يرضي كل الأطراف ويحقق مطامحها.

قائمة الأشكال والملاحق:

قائمة الجداول:

الجدول 01: العوامل المتحكمة في تصعيد النزاع تنزيله و انتهاءه.	45
الجدول رقم 02: تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004 و 2008	76
الجدول رقم 03: جدول يمثل رأسمال روسيا و الشركات الروسية الناشطة في القطاعات الحيوية في أوكرانيا	77،76
الجدول رقم : 04 القدرات العسكرية الاوكرانية	132

قائمة الأشكال:

الشكل رقم01: شكل يبين نموذج النزاع السياسي العسكري **لكريستوفر ميتشل**	12
الشكل رقم02: شكل يبين نموذج مثلث النزاع **ليوهان غالتونغ**	13
الشكل رقم03: حتمية التدافع والنزاع من لوازم الوجود البشري و تنتج عن ظواهر ثلاث: الاختلاف والتنوع، والندرة	14
الشكل 04: يوضح مراحل تطور النزاع	18
الشكل 05: هرم **ابراهام ماسلو** في تصنيف الحاجات الإنسانية	19
الشكل 06: نموذج التصعيد **فريديريك جلاسل**	49

قائمة الخرائط:

الخريطة رقم01: خريطة قلب الأرض **لهالفورد ماكيندر** سنة 1904	53
الخريطة رقم 02: تعديل قلب الأرض **لهالفورد ماكيندر** سنة 1919	55
الخريطة رقم :03 قلب الأرض **لهالفورد لماكيندر** سنة 1943	56
الخريطة رقم04: نظرية **ألكسندر دي سفرسكي** للقوة الجوية	59
خريطة رقم05: نظرية الهلال الهامشي **لسبيكمان**	60
الخريطة رقم06: خريطة دول آسيا الوسطى	64
الخريطة رقم07: الدول المطلة على بحر قزوين	65
الخريطة رقم08: خريطة توضح امتداد حلف الناتو في أوروبا	72
خريطة رقم 09: خريطة توضح البوابة الشرقية للغرب	82

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1) إبراهيم قلاتي، **قاموس الهدى**، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د. س، د.ط، ص514.
2) أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، **قاموس لسان العرب م8**، بيروت: دار صادر،2003، د.ط.
3) احمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عبد الحكيم، **حرب اللاعنف..الخيار الثالث**، د. م: أكاديمية التغيير،2013، ط3.
4) احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، موقع كتب عربية: **www.kotobarabiya.com**
5) احمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: **www.kotobarabiya.com**.
6) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الإسكندرية، المكتبة الأكاديمية، 1991، ط1.
7) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: ذات السلاسل،1978، د. ط.
8) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، موقع كتب عربية،**www.kotobarabia.com**
9) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر عماد حاتم ، بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2004 ، ط1 .
10) ألكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود،2005، د.ط.
11) امين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، القاهرة: مكتبة النهضة الفكرية، 1969، د.ط.
12) أمين هويدى،**البرويسترويكا و حرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الخطيرة**، القاهرة: دار الشروق،1979،ط1
13) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقديه في ضوء النظريات المعاصرة)**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008،د.ط.
14) اوليسيا تكاشيفا و كيث كيرن و كريستوفر اس تشيفيس و سكوت بوسطن، **السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي**، مؤسسة راند، 2015.
15) برونو تيريتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**، تر عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011، ط1.
16) بيتر تيلور، كولن فلنت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، تر عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،2002 ، د.ط .
17) بيتر فالنستاين، **مدخل إلى تسوية الصراعات الدولية**، تر سعد فيصل السعد ومحمد دبور، عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية،2006، ط1.
18) بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية** ، تر أحمد عبد الكريم ، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، 1998،ط1 .
19) ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2009، ط1.
20) ج.هـ.د. كول، **الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين**، تر عبد الحميد الاسلامبولي، د.م: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د .س، د.ط.
21) جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث2004، ، ط1.
22) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985، ط1.

23)حامد احمد مرسي هاشم،**نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على: الصراع العربي الاسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ط.
24)حسن محمد وجيه، **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1991، د. ط.
25)خالد سليم، ريبيكا صبار وآخرون، **دليل سيمفونية التغيير: إطار لبناة السلم الأهلي...ولقادة الحوار والتغيير المجتمعي**، فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، د.س ، د.ط .
26)خليل حسين، **الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي و متغيراتها**، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2009، ط1.
27)دافيد جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ط1،
28)رمضان لاوند ،**الحرب العالمية الثانية: عرض مصور**، بيروت: دار العالم للملايين،1998، ط17.
29)ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، تر إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013، د. ط.
30)زبغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى "السيطرة الأمريكية و ما يترتب عنها جيوستراتيجيا"**، د.م: مركز الدراسات العسكرية، 1999، ط2.
31)زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011، ط1.
32)زولتان، باراني، روبرت موزار، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، تر جمال عبد الرحيم، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ط1.
33)زينب وحيد دحام، **الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاعات**، أربيل: العراق، وزارة الثقافة والشباب والكاتب،2012، ط1.
34)سامح فوزي، **خبرات التحول الديمقراطي بين التغير والطموح خبرات من أوروبا الشرقية**،سلسلة قضايا الاصلاح، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ع 18، 19-20 ماي 2007.
35)سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ط1.
36)سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ط3.
37)شتيفان كلاوس، **معالجة النزاعات**، تر يوسف حجازي،فلسطين، رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية و اللاعنف،2006، ط1.
38)صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ط1.
39)صامويل هنتجتون، **صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام الدولي**،تر طلعت الشايب، دون بلد النشر، د.د ، 1999، ط2.
40)صلاح سالم، **الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 118، أكتوبر 1994، ص 170، 173.
41)عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وازمة الفترة الانتقالية**،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ط1.
42)عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني في العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ط1.
43)عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2008، د.ط.
44)عباس غالي الحدثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2004 ، ط1 .
45)عبد الرحمن خليفة، **ايدولوجية الصراع السياسي**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية،1999، ط1.
46)عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006، ط1.
47)عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. س ، ج2، د.ط .

48)عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1996، ط2.
49)عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر** ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع ، 1999 ، د. ط .
50)علي أحمد هارون ، **أسس الجغرافيا السياسية** ، القاهر : دار الفكر العربي ، 1998، ط1.
51)علي سعيد بشتاوي، **تاريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري**،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2007،ط1.
52)علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن1945-1995**، بيروت:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006 ،ط2.
53)علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة**، بغداد، د.د،2010، د. ط.
54)غراهم ايفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بن غوين للعلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دون مكان نشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004،ط2.
55)فايز محمد العيساوي ، **الجغرافية السياسية المعاصرة** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د. س ، د. ط .
56)فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر حسين احمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ط1.
57)فريد الشحف، **العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسية(الوسطى والقفقاس)** ، دمشق: دار الطليعة الجديدة،2005، ط1.
58)فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية: انعكاسات على الامن العالمي**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ط1.
59)قادري حسين، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، باتنة: منشورات خير جليس، 2007 ، د. ط.
60)كريستوفر مور، **عملية الوساطة: استراتيجيات عملية لحل النزاع**، تر فؤاد سروجي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،2007، ط1.
61)كولون ولسن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، تر رفعت السيد علي، القاهرة: الحور، 2001، ط1.
62)لاري دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة**، تر عبد النور الخراقي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2014، ط1.
63)لايزه دولنه وآخرون، **مدخل إلى الوساطة التسهيلية**، الرباط: KVIFO،2013، د.ط.
64)لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989،ط1 .
65)ليليا شيقوتسوقا، **روسيا بوتين**، تر بسام شيحة، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،2006، ط1.
66)مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008 ،ط1.
67)محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة،2003، ج1، ط1.
68)محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية** ، القاهرة : د. د، 1996- 1997، د. ط.
69)محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، 1996-1997، د. ط.
70)محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار الكتاب،1997 د.ط.
71)مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج1**،لبنان: رواد النهضة للطباعة والنشر ،1994، د. ط.
72)مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج2**،لبنان: رواد النهضة للطباعة والنشر، 1994، د. ط.
73)مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ج8**،لبنان: رواد النهضة للطباعة و النشر،1997، د. ط.
74)مصطفى بكرى، **الفوضى الخلاقة...ام المدمرة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ط1.
75)مصطفى خلف الجراد، **قراءات معاصرة في نظرية الاجتماع**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002، د.ط.
76)ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، مصر: مركز الاهرام للدراسات والنشر، 2013، ط 1.
77)موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب،2001، د.ط.
78)ناتاليا غريب، **امبراطور الغاز**، تر عمار قط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ط1.

79)ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ط1.
80)نسيم بهلول، **في الاستراتيجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2010 ،د.ط.
81)هاري آر. يارغر ،**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2001، ط1.
82)هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك ، 2010 ، د.ط.
83)هيلين كارير دانكونس، **نهاية الإمبراطورية السوفياتية**، تر إبراهيم العريس، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،1991، ط1.
84)يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ط1.

الكتب باللغة الاجنبية:

85) Beatrix Austin and others. **Berghof Glossary on Conflict Transformation 20 notions for theory and practice,** Berlin: Berghof Foundation Operations GmbH, March 2012.
86) Dddier ortolland, jean pierre et autres, **atlas geopolitique des espaces maritime**, edition technip, paris, 2008.
87) Edward E Azar, **The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases**, Aldershot: Dartmouth, Without edition, 1990.
88) Frank R. Pfetsch, **CONFLICT BAROMETER 2014,** Heidelberg :HIIK,2015.
89) Helena Yakovlev Golani, **Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine**, Working Papers, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem,2011,.
90) John A Vasquez, **The War Puzzle**, Cambridge: Cambridge University Press , 1993, ed 1.
91) John baylis, steve smith, **The Globalisation of Word Politics**, Oxford University Press, 2001.
92) Max Lucade, **Conflict is inevitable, but combat is optional**, Berlin: Berghof Foundation (ed),2012.
93) Michael Emerson, **THE PROSPECT OF DEEP FREE TRADE BETWEEN THE EUROPEAN UNION AND UKRAINE**, Brussels : Centre for European Policy Studies, 2006.
94) Michel Nicholson**, conflict analysis**, London: The English universities, press ltd st Paul's House, 1970, ed 1.
95) Nataliya Blayakha , **RUSSIA FOREIGN DIRECTE INVESTIMENT IN UKRAN**, ELECTRONIC PUBLICATION OF PAN EUROPEAN INSTITUTE , JULY 2009.
96) Niklas L.P.Swanstom and Mikael S.Weissmann, **Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and beyond: a conceptual exploration**, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2005, Semmer.
97) pascal boniface, **l'année stratégique 2010: analyse des enjeux internationaux**, iris, 2010.
98) Pascal De Gendt, **Les racines et enjeux du conflit ukrainien**, Bruxelles : Siréas asbl,2014.
99) Peter Wallensteen, **Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System,** London: Thousand Oaks, New Delhi, Sage Publications, 2002.
100) Ruth Mischnick PhD, **Nonviolent Conflict Transformation,** Bratislava/Slovakia, Centre for Training and Networking in Nonviolent Action, Partners for Democratic Change Slovakia and other, Without edition, Without the year of publication.
101) Scott Burchill And others, **Teory Of International Relation**, London, Therd Edition, 2001, ed2.

الرسائل والمذكرات باللغة العربية:

102) ابراهيم بولمكاحل، **تأثير التحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة مابعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لحضر، 2009/2008.

103) بركان إكرام، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010.

104) بوروبي عبد اللطيف، **تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية، بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 - 2009.

105) بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 - 1988**، ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2007 - 2008.

106) حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية : دراسة حالة تدخل التركي اليوناني في قبرص 1974- 2004** ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

107) حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**،اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012.

108) السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 - 2010.

109) عبد الله فلاح عودة العضايلة، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010**، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

110) عزيزي نوري،**الواقع الأمني في منطقة الأمن المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،201 - 2012.

111) عمار حجار،**السياسة الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2003 - 2004.

112) فاطمة حموته، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 - 2011.

113) لزهر وناسي، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009.

114) موسى بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع - العربي الفلسطيني**، ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007 - 2008.

115) نبيل ديب، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث ايلول/سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان2006.

الرسائل والمذكرات باللغة الأجنبية:

116) Gert Danielsen, **Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka**, Unpublished MA, Universidad del Salvador, relaciones internacionales, orientación paz y resolución de conflictos , 2005 .

المجلات والحوليات باللغة العربية:

117) احمد جميل عزم، **إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع: مراجعة نقدية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 35، صيف 2012.

118) احمد جميل عزم، **الفشل العلمي الأمريكي في العراق وفشل استراتيجيات تحويل الصراع**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 24، خريف 2009.

119) احمد دياب، **بين التحالف والإنصاف: فلاديمير بوتين..خل يعيد إنتاج هتلر؟ سياسة الاستيلاء**، مجلة العرب الدولية،الشركة السعودية للابحاث والتسويق، ع1596، جوان 2014.

120) احمد سي علي، **مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة على الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، ع 11 ، جانفي 2014.
121) احمد عباس عبد البديع، **اضطرابات جورجيا و مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي**، مجلة السياسة الدولية، ع98،1989.
122) احمد عبد الحافظ، **مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الاستقلال وعوائقه: من الحرب الشيشانية الأولى إلى الحرب الشيشانية الثانية**، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999- 2000.
123) احمد فخر، **التفاوض**، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ع7، جويلية 2005.
124) أسامة يعقوب، **موقف روسيا من امريكا وروسيا**،مجلة الوعي، وزارة الإعلام اللبنانية، ع329، افريل 2014.
125) ايمن طلال يوسف ، **روسية البوتينية بين الأوتوقراطية الداخليةوالأولويات الجيوبوليتيكة الخارجية2000-2008**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع358،2008.
126) بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 17 مارس 2014.
127) جورج فريدمان، **مبدأ ميدفيديف والإستراتيجية الأمريكية**،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع356، اكتوبر 2008.
128) حارث قحطان عبد الله ومثني فائق مرعي، **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**،مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، ع 19، مارس 2014.
129) حسن محمد صالح حديد، **الوساطة ودورها في حل النزاعات العربيةـالعربية(دراسة تحليلية في اطار الامم المتحدة وجامعة الدول العربية)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م15، ع10، اكتوبر2008.
130) حسين بهاز، **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغوسلافيا سابقا و اوكرانيا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، عدد خاص ، افريل2011.
131) حمد حسون، **الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و تأثيرها على الأمن القومي العربي**، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، ع2، 2010.
132) خالدة دندون مرعي، **الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،ع9، 2003.
133) رباحي أمينة، **موقع روسيا في العلاقات الأورو- أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين**، مجلة دراسات إستراتيجية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع13، 1997.
134) سامح فوزي، **خبرات التحول الديمقراطي بين التغير والطموح خبرات من أوروبا الشرقية**،سلسلة قضايا الاصلاح، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ع 18، 19-20 ماي 2007.
135) سامح فوزي، **خبرات التحول الديمقراطي بين التغير والطموح خبرات من أوروبا الشرقية**،سلسلة قضايا الاصلاح، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ع 18، 19-20 ماي 2007.
136) سجيع هاني الصغير، سلمان عبد الله سلمان، **بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتي**، المجلة السياسية الدولية،ع2، 2006.
137) صدام مرير حمد، **اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على المجتمع الدولي**،مجلة كلية علوم القانون للعلوم القانونية و السياسية، جامعة المستنصرية، م1،ع2012،3.
138) صلاح سالم، **الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 118، أكتوبر 1994.
139) عاطف السعداوي، **الثورات الملونة في اسيا الوسطى:فشل النموذج الأمريكي في التغيير** حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 27 فيفري 2013.
140) عبد الرؤوف سنو، **العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878): حرب القرم: ممهداتها وتطورها ونتائجها(1853- 1856)**،مجلة تاريخ العرب والعالم، الحلقة 3، د.س.
141) عبد العزيز بن راشد بن زيد المطيردي، **المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني – الروسي"دراسة في الجغرافيا السياسية"**،مجلة الملك سعود، م18، 2005.
142) عبد الناصر سرور ، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في أسيا الوسطى في بحر قزوين وتبعاته على دول المنطقة 1991 - 2008**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة،م1، ع B1،2008.
143) عبد الوهاب بن يخلف، **العلاقات الأوروبية - الروسية.. والعمق الاستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية بجامعة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ع 11،جانفي 2014.
144) عزمي بشارة،**عودة إلى الحرب الباردة أو واقع دولي مختلف**،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسة الوحدة العربية، ع356،اكتوبر2008.

145) علي أبو زهري وآخرون،**اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له**، مجلة جامعة الأقصى، م 12، ع1 ، يناير2008.
146) عماد قدورة . **محورية الجغرافيا السياسية و التحكم في البوابة الشرقية**، مجلة سياسات عربية ، ع 9 ، جويلية 2014 .
147) عماد هادي عبد علي، **التوسع السوفيتي في منطقة البلطيق 1939- 1941**، مجلة آداب الكوفة، م1، ع8، 2011.
148) عمار الغضبان،**القرم إلى حضن الوطن...**، مجلة المدينة، ع01،2014/04/118.
149) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين الطاهر،**ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري**، مجلة العلوم السياسية لجامعة بغداد،ع 42، 2011.

150) فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي..وانهيار الإمبراطورية الأمريكية !!** ، سلسلة الوافي الثقافية، القاهرة: دار الوافي للنشر،ع2، 2006.
151) قبي ادم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر**، مجلة الباحث ، ع1، 2002.
152) قحطان حميد كاظم،**احمد محمد جاسم عبد، التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي1918-1939 م**،مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،ع17، سبتمبر 2014.
153) محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، م42،ع 170، أكتوبر 2007.
154) محمد العسومي، **ليس مترددا كأوباما:بوتين.. قيصر بلا امبراطورية**،مجلة أفاق المستقبل،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ع 19، ماي 2015.
155) محمد العسومي، **مجموعة بريكس نموذجا للتغيرات الدولية**،مجلة أفاق المستقبل،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ع 19، سبتمبر 2013.
156) محمد ياس خضير، سرمد خليل إبراهيم، **متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة**، قضايا سياسية، جامعة النهرين، ع35-36، 2014.
157) نبيل جعفر عبد الرضا، **الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية**، جامعة البصرة، ع15، مارس 2012.
158) نظير محمود أمين، **التداعيات الإقليمية و الدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ و جدال النزاع الروسي - الأمريكي على مناطق النفوذ**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،م3،ع10.
159) هاشم كاظم صبيخي، **التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين**، مجلة ابحاث ميسان، جامعة البصرة، م2، ع3، 2006.
160) ورهان الشيخ، **العلاقات الروسية الاورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ع170، اكتوبر 2007.

161) وليد عبد الحي، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 11 جويلية 2013.
162) وليم نصار، **روسيا كقوة كبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 20، خريف 2008.
163)

المجلات والحوليات باللغة الأجنبية:

164) E MMANUEL D REYFUS , **En Svoboda a déçu en appelant au calme,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2014.
165) Hamad Ahmad Azem, **The Reconceptualisation of Conflict Management**, Peace, Conflict and Development Journal, Vol 7, July 2005.
166) I GOR D ELANOË, **L'Ukraine entre guerre et paix**, LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2015.
167) Igor Sutyagin, **Russian Forces in Ukraine**, Briefing Paper, Royal United Services Institute, March 2015.
168) J EAN R ADVANYI, **Moscou entre jeux d'influence et démonstration de force,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mai 2014.

169) J EAN-YVES C AMUS, **Extrêmes droites mutante En Ukraine, les ultrass en Europe du nationalisme ,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2014.
170) James Greene, **Russian Responses to NATO and EU Enlargement and Outreach**, briefing paper, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, Russia and Eurasia Programme, June 2012.
171) James Greene, **Russian Responses to NATO and EUEnlargement and Outreach**, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, chathamhouse,N2, June 2012.
172) JEAN-ARNAULT DÉRENS , LAURENT GESLIN, **Ukraine, d'une L'obsession antirusse oligarchie à l'autre,** LE MONDE diplomatique, N.721, AVRIL 2014.
173) JENS MALLING,**De la Transnistrie au Donbass,** LE MONDE diplomatique, N.720, Mars 2015.
174) John Mearsheimer, **The False Promise of International Institutions**, International Security, Vol 19, winter 1994-1995.
175) John W. McDonald, **Citizen Diplomacy,** Modern Science and Vedic Science**,** V 5, N 1–2, 1992.
176) Marie Doucey**, Understanding the root causes of conflicts: why matters for international crisis management**, International Affairs Review, Volume XX,Number2,2011.
177) OLIVIER ZAJEC, LAURENT GESLIN, **U N PAYS CHARNIÈRE ENTRE L'EUROPE CENTRALE ET LA RUSSIE,** LE MONDE diplomatique, N.721, AVRIL 2014.
178) Ömer Göksel øùYAR, **Definition and Management of International Crises**, In PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, v.13, N.4, Winter 2008.
179) Paul Gallis, **The NATO Summit at Bucharest, 2008,** CRS Report for Gongress, Order Code RS22847, Updated May 5, 2008.
180) Stephen Aris and others, **Russian-Ukrainian Relations,** russian analytical digest, Forschungsstelle Osteuropa, Bremen and Center for Security Studies, Zürich,N 75,16 March 2010.
181) Tatiana Buba, **RUSSO-UKRAINIAN RELATIONS: SEVASTOPOL AND THE BLACK SEA FLEET,** International Affairs Review, Vol. XIX, No. 1, Spring/Summer 2010,p1. **http://www.iar-gwu.org/sites/default/files/articlepdfs/Russo-Ukranian%20Relations.pdf**

الدراسات و المنشورات الصادرة عن مراكز البحث والهيئات الدولية باللغة العربية:

182) أسامة أبو رشيد، **الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة**، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، مارس 2014.
183) اوليسيا تكاشيفا و كيث كيرن و كريستوفر اس تشيفيس و سكوت بوسطن، **السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي**، مؤسسة راند، 2015.
184) برنامج التدريب المهني، **تحليل الصراعات**، د.م: معهد السلام الأمريكي، 2006.
185) بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية : تفجير الصراع على أوروبا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات، 17 مارس 2014 .
186) جروج فيشان , **أوكرانيا و القرم في السياسة الروسية** , تر محمود الحرثاني , مركز الجزيرة للدراسات 26 مارس 2014.
187) روسيا، المركز الدولي لصحافة والبحث، روسيا سيقودنيا، **أوكرانيا، جورجيا، مولدا فيا: الطريق إلى الناتو عبر الاتحاد الأوروبي**،2014/09/30.

188) محمد صفوان جولاق , **أوكرانيا و انفصال القرم : الواقع و المآل** , مركز الجزيرة للدراسات , 20 مارس 2014 .

189) مؤسسة إبداع للأبحاث والتدريب، **إدارة الأزمات (إطار نظري)**، غزة: معهد التنمية البشرية، د. س.

الدراسات و المنشورات الصادرة عن مراكز البحث والهيئات الدولية باللغة الاجنبية:

190) Ben Smith, Daniel Harari, **Ukraine, Crimea and Russia**, RESEARCH PAPER,House Of Commons, 17 March 2014.

191) Brussels, EUROPEANCOMMISSION**,** UNION FOR FOREIGN AFFAIRS ANDSECURITY POLICY, **Implementation of the European Neighbourhood Policy in Ukraine Progress in 2014 and recommendations for actions**,25/03/2015.

192) Helena Yakovlev Golani, **Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine**, Working Papers, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem,2011.

193) Helena Yakovlev Golani, **Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine**, Working Papers, The European Forum at the Hebrew University of Jerusalem,2011.

194) Michael Emerson, **THE PROSPECT OF DEEP FREE TRADE BETWEEN THE EUROPEAN UNION AND UKRAINE**, Brussels : Centre for European Policy Studies.

195) Nataliya Blayakha , **RUSSIA FOREIGN DIRECTE INVESTIMENT IN UKRAN**, ELECTRONIC PUBLICATION OF PAN EUROPEAN INSTITUTE , JULY 2009.

196) Ruth Mischnick PhD, **Nonviolent Conflict Transformation,** Bratislava/Slovakia, Centre for Training and Networking in Nonviolent Action, Partners for Democratic Change Slovakia and other, Without edition, Without the year of publication.

محاضرات:

197) محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة، **محاضرات حول جيوبوليتيك البترول في العالم**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013-2014.

مقالت انترنت بالعربية العربية:

197) محمود السيد،" بارسونز تالكوت"، الموسوعة العربية المعاصرة، **http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3099&m=1**، 2015/04/19.

198) قاسم حسين صالح، "سيكولوجيا الصراع في المجتمع العراقي"، **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150022**، يوم 2015/05/15.

199) ابراهيم بولمكاحل، "النظريات المفسرة للنزاعات الدولية"، **boulemkahel.yolasite.com** ، 2015/04/28.

200) عمر كوش، "استراتيجية الردع"، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books** ، 2015/05/17.

201) سيمون مايسون، ساندرا ريتشاردز، "أدوات تحليل النزاعات"، تر محمد حمشي، **http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/15416/ipublicationdocument_singledocument/83abf0f4-460a-4165-a493-f4171b54b734/ar/Conflict_Analysis_Tools_Arabic_Hamchi.pdf**، 2015/05/18..

202) خالد سليم، ريبيكا صبار وآخرون، **دليل سيمفونية التغيير: إطار لبناة السلم الأهلي...ولقادة الحوار والتغيير المجتمعي،**

203) زبغنيو بريجنسكي ، " الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية " ، الموقع :

i. **http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3070.html** ، 2015/05/20.

204) بدون كاتب، "أوكرانيا التركيبة السكانية"، موقع: **http://country-stats.com/ar/-1/-152/-204/17332--4547.html** ، 2015/06/08.

205) بدون كاتب، "أوكرانيا" ، موقع: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Ukraine/Sec03.doc_cvt.htm**، 2015/06/08.

206) يوسف شلي ، "أزمة الغاز الروسية الأوكرانية : لعبة جغرافية سياسية خطرة في قلب أوراسيا" ، الموقع: **http://alasr.me/articles/view/10730** ، 2015/06/02.

207) بدون كاتب ، "الموارد الطبيعية و الاقتصادية" ، الموقع : **ukrpress.net/node/40** ، 2015/05/28.

208) خالد ممدوح العزي،"اوكرانيا المشكلة المتجددة ...مابين الربح والخسارة ولعبة الامم ...!!!" موقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=391243**، 2015/06/10.

209) محمد سيد رصاص، "أوكرانيا: عبئ التاريخ والجغرافيا البينية"، موقع: **http://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=402637**، 2015/05/26.

210) فلاديمير لينين، "مسالة القوميات او الاستقلال الذاتي"،موقع: **https://www.marxists.org/arabic/archive/lenin/1922/question_nationalities.htm**، 28 /2015/05.

211) ابراهيم منشاوي،" مستقبل العلاقات الأوروبية لروسية في ضوء ازمة القرم"،موقع: **http://www.acrseg.org/5839**، يوم 2015/06/01.

212) بدون كاتب، "أهمية القرم الإستراتيجية بالنسبة لروسيا"، موقع:**http://arabic.rt.com/news/671846-** ، 2015/06/01.

213) بدون كاتب،" تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة السياسية في أوكرانيا"، موقع: **http://arabic.rt.com/news**، يوم 2015/06/07.

214) بدون كاتب، "روسيا تصدر قائمة سوداء بالسياسيين الاوروبين"،موقع: **http://www.aljazeera.net/news**، يوم2015/06/08.

215) بدون كاتب، "روسيا بوتين"،موقع: **http://www.aljazeera.net**، 2014/06/08.

216) أمال. ص ،"استمرار الأزمة و انهيار اقتصاد أوكرانيا"موقع: **http://elraaed.com/ara/international**، 2015/06/09.

217) بيتر ميخايلنكو ، "مالذي يحدث في اوكرانيا"، موقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398549**، يوم 2015/06/09.

مقالات انترنت باللغة الأجنبية:

218) RAMS BOTHAM," Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions" **https://www.polity.co.uk/ccr/contents/chapters/1.pdf** 21/03/2015

219) Old Dominion University, "Model United Nations Society : Ending Conflict in Eastern Ukraine ", Websit : **https://www.odu.edu/content/dam/odu/offices/mun/2014/un-day-ending-conflict-in-eastern-ukraine.pdf**,09/06/2015.

220) Jose M. Torres And others," Russian-Ukrainian Gas Conflict Case Study", Website : **http://www.systemdynamics.org/conferences/2009/proceed/papers/P1240.pdf,01/06/2015,pp6_8.**

221) Ae Jung Kim **,** ''Cooperation and Game Theory in International Politics'', **http://ir.library.osaka-u.ac.jp/dspace/bitstream/11094/8804/1/20-9_n.pdf** ,15/05/2015.

222) Thomas Jorden, " GLASL'S NINE-STAGE MODEL OF CONFLICT ESCALATION", **http://wahlstroem.dk/GLASL.pdf** ,18/05/2015.

223) Simon Mason and Sandra Rychard, "CONFLICT ANALYSIS TOOLS", **https://www.eda.admin.ch/content/dam/deza/en/documents/Themes/resource_en_92755.pdf** , 19/05/2015.